الأمم المتحدة

A/62/6 (Sect. 34)

الجمعية العامة

Distr.: General
26 March 2007
Arabic
Original: English

الدورة الستون

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧*

الجزء الثالث عشر
حساب التنمية

الباب ٣٤
حساب التنمية

(البرنامج من الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧)**

المحتويات

الصفحة

استعراض عام ٤

المرفق: المشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ..... ٧

ألف - تعزيز القدرات الوطنية للتعامل مع الهجرة الدولية (لزيادة فوائدها الإنمائية إلى أقصى حد وتخفيض آثارها السلبية إلى أدنى حد) ٧

باء - تعزيز قدرة البلدان النامية على تنفيذ المعايير القياسية الدولية للمنتجات الزراعية التجارية لتحسين قدرتها على المنافسة على صعيد التجارة ١٠

* سيصدر فيما بعد موجز للميزانية البرنامجية المعتمدة بوصفه: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الستون، الملحق رقم ٦ (A/60/6/Add.1).

** الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ٦ (A/59/6/Rev.1).

310507 180407 07-28389 (A)

جيم – رفع مستوى القدرات للقضاء على العنف ضد المرأة من خلال إقامة شبكات بين أوساط المعارف المحلية ١٣

دال – تعزيز القدرة التنافسية التجارية لأقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية، وبلدان المرور العابر من خلال تنفيذ مرافق النافذة الواحدة ١٦

هاء – تطوير الهياكل الأساسية الحضرية على نحو يتسم بالاستدامة وبالكفاءة الإيكولوجية في آسيا وأمريكا اللاتينية ١٩

واو – شبكات المعارف الإحصائية الأفريقية لدعم التقدم نحو الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ٢٢

زاي – بناء القدرات لاستراتيجيات رفع أقل البلدان نمواً في آسيا وأفريقيا من قائمة هذه البلدان ٢٤

حاء – تعزيز القدرة الإحصائية دعما للتقدم نحو الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ٢٧

طاء – تعزيز القدرة الوطنية على دمج مبادئ التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان الخارجة من الصراع ٢٩

ياء –تعزيز القدرات الوطنية من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة للتنمية والتقييم الفعال للتقدم المحرز في هذا الصدد ٣٢

كاف – بناء القدرات المؤسسية والشبكات للعمل مع الشباب من أجل التنمية في أفريقيا ٣٥

لام – تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنافس في القطاع السياحي في ستة بلدان نامية ضمن المنطقة دون الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ... ٣٨

ميم – دعم اتخاذ القرارات وصوغ السياسات بشأن الاستثمار المباشر الأجنبي في سياق الأهداف الإنمائية للألفية وتوافق آراء مونتيري ٤١

نون – النهوض بالسياسات الاقتصادية والتجارية الموجهة نحو النمو دون الإقليمي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية في غرب آسيا وشمال أفريقيا ٤٤

سين – تعزيز المشاركة الفعالة للبلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة الدولية . ٤٧

عين – بناء قدرات إنتاجية في البلدان النامية من أجل النهوض بمشاركتها في سلاسل الإمداد العالمية ٥٠

فاء – بناء القدرات الوطنية المتعلقة بمؤشرات التنوع البيولوجي والإبلاغ بشأنه في جنوبي وشرقي أفريقيا ٥٣

صاد – تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية على دمج الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر ٥٥

قاف – شبكة الطاقة العالمية للمستوطنات الحضرية: تعزيز وصول الطاقة إلى الفقراء في المناطق الحضرية في أرجاء العالم ٥٨

راء – بناء القدرات لإضفاء الطابع المحلي على الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الحضري والمستوى البلدي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٦١

شين – تعزيز القدرة الوطنية للعدالة الجنائية على تعطيل الطرق الرئيسية للاتجار بالبشر في مصر وباكستان وقيرغيزستان ٦٤

تاء – نوعية المياه في وسط آسيا ٦٦

ثاء – آليات التمويل المبتكرة من أجل مشاريع الطاقة الجديدة والمتجددة ٦٩

خاء – بناء القدرات لدعم إصلاحات سياسات الأراضي في البلدان الأفريقية تحقيقا للتنمية المستدامة ٧٢

ذال – تعزيز قدرة الحكومات المحلية في أمريكا اللاتينية على التصدي لمسائل جوهرية ناشئة عن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ٧٥

ضاد – تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ٧٨

ألف ألف – التنمية البشرية التشاركية في البلدان الخارجة من فترة صراعات ٨١

التذييلات

١ – قائمة بالمشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ..... ٨٥

٢ – موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة لهيئات الرقابة ٨٩

استعراض عام

٣٤-١ عملا باقتراح الأمين العام الوارد في تقريره المعنون ”تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح“ (A/51/950)، قررت الجمعية العامة في قرارها ١٢/٥٢ باء، في جملة أمور، أن تنشئ حسابا للتنمية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وفي قرارها ٢٢١/٥٢ ألف، وافقت الجمعية العامة على اعتماد قدره ٠٦٥ ٠٠٠ ١٣ دولار لحساب التنمية في إطار الباب ٣٤ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٣٤-٢ ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٣٥/٥٢، الذي طلبت فيه الجمعية تقريرا مفصلا عن استدامة حساب التنمية، وطرائق تنفيذه، والأغراض المحددة لاستخدام الموارد وما يتصل بذلك من معايير الأداء، قدم الأمين العام تقريرا عن تشغيل حساب التنمية (A/53/945). وبعد أن نظرت الجمعية العامة في ذلك التقرير وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة (A/53/7/Add.12)، قررت الجمعية، في قرارها ١٥/٥٤، في جملة أمور، إنشاء حساب خاص متعدد السنوات للأنشطة الإنمائية التكميلية استنادا إلى برامج الخطة متوسطة الأجل المعتمدة.

٣٤-٣ وفي قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٤ ألف، وافقت الجمعية العامة على اعتماد قدره ٠٦٥ ٠٠٠ ١٣ دولار لحساب التنمية في إطار الباب ٣٣ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وفي فترات السنتين الخمس الماضية (١٩٩٨-١٩٩٩ و ٢٠٠٠- ٢٠٠١ و ٢٠٠٢-٢٠٠٣ و ٢٠٠٤-٢٠٠٥ و ٢٠٠٦-٢٠٠٧)، اعتمدت الجمعية العامة ٩٠ مشروعا تُموّل من حساب التنمية.

٣٤-٤ وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٦/٦٠، إعادة تقدير تكاليف حساب التنمية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وترتب على ذلك زيادة الاعتماد الأولي بمبلغ ١٠٠ ٨٨٩ دولار ليصبح ١٠٠ ٩٥٤ ١٣ دولار، مقابل اعتمادات فترات السنتين السابقة والتي بلغ كل منها ٠٦٥ ٠٠٠ ١٣ دولار. وقد أُعيد تقدير تكاليف حساب التنمية في أثناء إعداد تقرير الأداء الأول للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مما أسفر عن زيادة بلغت ٨٠٠ ٢٦ دولار. وقررت الجمعية، في قرارها ٢٥٢/٦١، أن تعتمد مبلغا قدره ٢,٥ مليون دولار، كتدبير استثنائي فوري لمعالجة النقص في تحويل الموارد إلى الحساب منذ إنشائه. وبناء على ذلك، بلغ الاعتماد المنقح المخصص لحساب التنمية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ما قدره ٩٠٠ ٤٨٠ ١٦ دولار، بزيادة قدرها ٩٠٠ ٤١٥ ٣ دولار على المستوى الذي اعتمدته الجمعية للحساب عند إنشائه. وتستند المقترحات المفصلة المعروضة في المرفق بشأن استخدام هذه الموارد في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى الإجراءات والترتيبات المتعلقة باستخدام حساب التنمية التي وافقت عليها الجمعية في قراراتها ٢٢٠/٥٣ ألف و ٢٢٠/٥٣ باء و ١٥/٥٤ و ٢٤٩/٥٤ و ٢٣٧/٥٦ و٢٤٦/٦٠ و٢٥٢/٦١.

الاحتياجات من الموارد حسب العنصر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية العادية

العنصر	نفقات الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥	الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧	النمو في الموارد		المجموع قبل إعادة تقدير التكاليف	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩
			المبلغ	النسبة المئوية			
حساب التنمية	١٣ ٠٦٥,٠	١٦ ٤٨٠,٩	–	–	١٦ ٤٨٠,٩	–	١٦ ٤٨٠,٩

٣٤-٥ والغرض من حساب التنمية هو تمويل مشاريع التعاون التقني، لصالح بلدان نامية عديدة، في المجالات البرنامجية ذات الأولوية تحت مسؤولية الكيانات المنفذة المعنية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وجميع اللجان الإقليمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل))، لا سيما للمضي قدما بتحقيق الأهداف الإنمائية التي وافقت عليها المؤتمرات واجتماعات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة.

٣٤-٦ وتتناول الشريحة السادسة من حساب التنمية كموضوع عام لها ”دعم المسيرة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا عن طريق الابتكار والتواصل وإدارة المعارف“. وستنفذ المشاريع الـ ٢٧ المقترحة للشريحة السادسة من الحساب الكياناتُ العشرة التابعة للجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتي تعمل في كثير من الأحيان بالشراكة مع غيرها من الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والوطنية. وتمتثل المشاريع المقترحة للمعايير التي وضعتها الجمعية العامة، حيث تُراعى فيها القدرة التنفيذية للكيان المعني مع إيلاء العناية الواجبة إلى توزيع المنافع المتأتية من هذه المشاريع توزيعا متوازنا. وتشدد تلك المشاريع على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إدارة المعارف، والتواصل لتشاطر خبرات الممارسين المحليين، بما في ذلك في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، واستطلاع إمكانية إنشاء شراكات بين أصحاب المصلحة وإقامة مثل هذه الشراكات.

٣٤-٧ وقد استعرضت اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية المشاريع المقترحة في اجتماعيها المعقودين في ٥ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وأقرتها.

٣٤-٨ ويتبع استعمال حساب التنمية دورة مشاريعية من ثلاث مراحل، وتبدأ بتصميم المشروع ثم تنفيذه وتكتمل بالتقييم. وبعد موافقة الجمعية العامة على الورقات المفاهيمية الواردة في ملزمة الميزانية، تقوم الكيانات المنفذة المعنية بإعداد وثائق مشاريعية تفصيلية تستند إلى مشاورات مع أصحاب المصلحة (الشركاء المنفذون والفئات المستهدفة)، وتقدمها إلى وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الذي هو مدير البرنامج المعني بحساب التنمية، ليقوم باستعراضها وإقرارها. وتقدم الكيانات المنفذة بتقديم تقارير مرحلية سنوية إلى مدير البرنامج. ويُستعان بهذه التقارير كأساس لرصد التقدم المحرز وإعداد التقارير المرحلية المقدمة إلى الجمعية العامة. وعند اكتمال كل مشروع من المشاريع، يجري تقييمه وإعداد تقرير عن ذلك يُقدم إلى مدير البرامج.

٣٤-٩ وسيُعرض على الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، استجابة لطلبها المقدم إلى الأمين العام والوارد في قرارها ٦١/٢٥٢، تقرير يكون على النحو التالي: (أ) تقرير شامل يعرض توصيات بشأن كيفية تحديد موارد إضافية، دون استخدام الفوائض، بغية نقلها إلى حساب التنمية، بما في ذلك: '١' استعراض لطرائق تمويل حساب التنمية والأساس المنطقي لذلك التمويل على النحو الوارد في تقرير الأمين العام عن حساب التنمية الذي أُحيل إلى الجمعية في دورتها الثانية والخمسين، وتقارير الأمين العام اللاحقة وقرارات الجمعية، في ضوء التجربة المكتسبة؛ و '٢' تعريف الإجراءات التي تمكن من تحديد ما اكتسب من الكفاءة أو غيرها من المكاسب، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي وفورات محتملة قد تحددها الدول الأعضاء بغية نقلها إلى حساب التنمية في سياق العمليات الحكومية الدولية، وكذلك التدابير العملية لتنفيذها، و (ب) تقييم لأثر حساب التنمية من حيث أهدافه ومقاصده.

٣٤-١٠ وينبغي قراءة هذه الملزمة بالاقتران مع التقرير المرحلي الخامس عن تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية، الذي يعده الأمين العام وفقا لطلب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (انظر A/58/7/Add.5) موافاة الجمعية العامة بتقرير مرحلي مستقل تُفصل فيه الآثار والدروس المستفادة. وتتوافر على الموقع الشبكي لحساب التنمية (www.developmentaccount.org) معلومات مفصلة مصنفة حسب المشروع وهو موقع يجري تحديثه بانتظام.

المرفق

المشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

ألف - تعزيز القدرات الوطنية للتعامل مع الهجرة الدولية (لزيادة فوائدها الإنمائية إلى أقصى حد وتخفيض آثارها السلبية إلى أدنى حد):

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (١ ١٩٣ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١ - اكتسبت حركة العمالة الدولية من الرجال والنساء وما يرتبط بها من عمليات جمع شمل العائلات أهمية عالمية كبيرة بالنسبة للتنمية. وتشهد أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تغيرات غير مسبوقة في أنماط وحجم تدفقات الهجرة الدولية. إن القضايا العالمية المرتبطة بالتنمية الوطنية واستراتيجيات تخفيف وطأة الفقر، والمرتبطة كذلك بعدة أهداف من بين الأهداف الإنمائية للألفية، مثل: اتجاهات الهجرة في الآونة الأخيرة فيما بين الأقاليم وفي داخل كل إقليم، وحجم التحويلات وحركتها، وإسهام المرأة وأثره على المساواة بين الجنسين، والتمييز، والعنصرية، وغيرها من أشكال التعصب؛ وهجرة العمال المؤهلين؛ كانت تعتبر من الموضوعات ذات الأولوية في النقاشات خلال الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي عقدته الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

٢ - ونظراً للاهتمام الذي أولته الحكومات لتلك الظواهر، والذي شمل عدة منتديات حكومية دولية، شارك فيها المجتمع المدني، فمن الأمور الملحة معالجة الافتقار إلى المعلومات الكافية والدراسات المقارنة في داخل الإقليم وفيما بين الأقاليم، مما يلزم من أجل التوصل إلى استراتيجيات إنمائية مشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تبادل الخبرات والممارسات الحميدة بين البلدان والأقاليم ما زال محدوداً. ولتلك الأسباب، يهدف هذا المشروع إلى تيسير تبادل الخبرات بشأن أنظمة المعلومات، والدراسات التطبيقية، وممارسات السياسات الحميدة، المتعلقة بالهجرة، من أجل توسيع نطاق قاعدة المعارف العالمية والإقليمية والوطنية، ولزيادة القدرات الوطنية على إدارة شؤون الهجرة في الأقاليم المذكورة.

٣ - وكما أقر الأمين العام في تقريره (A/60/871) فإن الطبيعة العالمية للهجرة الدولية وتزايد الهجرة بين الأقاليم، لهما خصائص إقليمية مهمة. ويهدف المشروع إلى التعرف على الصفات المشتركة للهجرة الدولية عبر

الأقاليم الخمسة، وكذلك الخصائص المتعلقة بكل إقليم بذاته، والمرتبطة بالتنمية، مما يتمشى مع أهداف الحوار رفيع المستوى.

٤ - وسيستفيد المشروع من المبادرات الحالية بشأن أنظمة معلومات الهجرة، وكذلك الدراسات التي أجرتها كل من اللجان الإقليمية في السنوات القليلة الماضية، بغرض تعزيز شبكات للمعلومات عن الهجرة، وإقامتها. وعلى أساس هذه الخبرات، سيعزز المشروع الشبكات القائمة ويطور شبكات جديدة حيثما لا توجد. وستقوم بتنفيذ المشروع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وشعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وستقوم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدور الرائد/المنسق لهذا المشروع.

هدف المنظمة: تدعيم القدرات الوطنية لإدراج قضايا الهجرة الدولية ضمن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، لزيادة الفوائد الإنمائية للهجرة الدولية إلى أقصى حد وتخفيض آثارها السلبية إلى أدنى حد، بتحسين نوعية البيانات وتوافرها بشأن الهجرة الدولية، مع إبراز هجرة الإناث، بزيادة القدرات المؤسسية والبشرية على تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج، وبتعزيز التعاون من خلال شبكة فعالة داخل الإقليم وأقاليمه، لتبادل المعلومات والدراسات والسياسات والخبرات والممارسات الحميدة فيما بين البلدان والأقاليم.

العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٦ (السكان والتنمية)؛ للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البرنامج الفرعي ٨ (التنمية الاجتماعية، وتشمل قضايا مستمرة وناشئة، البرنامج الفرعي ٢ (السياسات الاجتماعية المتكاملة)، للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، البرنامج الفرعي ١٠ (التنمية الاجتماعية)، للجنة الاقتصادية لأفريقيا، البرنامج الفرعي ٨ (الإسكان وإدارة الأراضي والسكان)، للجنة الاقتصادية لأوروبا البرنامج الفرعي ٦ (السكان)، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ الأهداف الإنمائية للألفية ١ و ٢ و ٣ و ٨.

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الخبراء الاستشاريون	٢٥٥,٠
السفر	٨٠,٠
الخدمات التعاقدية	٤٠٠,٠
مصروفات التشغيل	١٠٠,٥
حلقات العمل	٣٥٧,٥
المجموع	**١ ١٩٣,٠**

الإنجازات المتوقعة للأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إنشاء شبكة أقاليمية فعالة، من المراكز والمؤسسات والخبراء الوطنيين والإقليميين، تهدف إلى زيادة المعارف وتبادل الممارسات الحميدة بشأن استجابات السياسات لتحديات مع الهجرة والتنمية في الأقاليم الخمس المذكورة	(أ) عدد المؤسسات والمراكز الأكاديمية الوطنية والإقليمية ذات الصلة، التي تساهم في شبكة أقاليمية وإقليمية ترتكز على الإنترنت، عن الهجرة والتنمية الدوليتين، وعدد تلك الجهات التي تستفيد من هذه الشبكة.
(ب) تزايد توافر المعلومات عن الهجرة الدولية وآثارها الإنمائية	(ب) عدد قواعد البيانات والتحليلات الوطنية والإقليمية الجديدة أو المستكملة بشأن القضايا ذات الصلة والاتجاهات الناشئة في مجال الهجرة الدولية
(ج) زيادة المهارات والقدرات الوطنية على تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج التي تأخذ في اعتبارها التحديات الخاصة بالهجرة الدولية	(ج) عدد البلدان التي تستخدم المعلومات عن الممارسات الحميدة بشأن استجابات السياسات للتحديات التي تشكلها الهجرة الدولية، والتي تأخذ منظور حقوق الإنسان في الاعتبار.

الأنشطة الرئيسية

٥ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) بالتنسيق مع اللجان الإقليمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التعرف على المراكز البحثية، التي ستتعاون مع اللجان الإقليمية في جمع وتحليل وتبادل ونشر الدراسات والنتائج بشأن استجابة السياسات للقضايا الرئيسية في مجال الهجرة الدولية، وتعيين تلك المراكز؛

(ب) تنظيم اجتماع تنسيقي واحد بمشاركة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الإقليمية، واجتماع أقاليمي بمشاركة النظراء الوطنيين والإقليميين لتبادل الخبرات الإقليمية؛

(ج) إنشاء شبكة إقليمية، من المراكز والمؤسسات والخبرات، من المنظمات الدولية ذات الصلة، ومن المنظمات الحكومية وغير الحكومية، لإجراء تبادل منتظم للمعلومات والمعارف وأفضل الممارسات، وإيجاد موقع إقليم مترابط على الإنترنت بشأن ذلك الموضوع. تعزيز إقامة روابط أكثر قوة بين الأقاليم التي تشترك في تدفقات الهجرة؛

(د) إجراء دراسات عن التحديات التي تشكلها الهجرة الدولية في كل إقليم، مع إيلاء اهتمام خاص بالحالة الخاصة في بلدان مختارة في كل إقليم، وتحديد القضايا ذات الأولوية مثل الشؤون الجنسانية

وهجرة الإناث، وديناميات وآثار التحويلات بالنسبة إلى بلد المنشأ وبلد المقصد؛ وهجرة المؤهلين؛ ودرجة تقيد البلدان بالصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وآليات التعاون؛

(هـ) تنظيم حلقة عمل للمسؤولين الحكوميين عن تجميع المعلومات وتوحيد معاييرها ونشرها فيما يخص الهجرة الدولية، وآليات تبادل البيانات بين البلدان، مع أخذ أفضل الممارسات في الاعتبار؛

(و) إعداد دراسات إقليمية مقارنة عن السياسات الوطنية والقواعد القانونية المتعلقة بالهجرة، وكذلك عن السياسات المتعلقة بالمهاجرين وروابطهم ببلدانهم الأصلية؛

(ز) إنشاء منبر أساسي في بلدان مختارة لتطوير نظام معلومات يحتوي على حصر للسياسات والبرامج والقواعد القانونية، وكذلك للمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الهجرة الدولية؛

(ح) تنظيم اجتماع أقاليمي لفريق خبراء يضم مشاركين منتقين، لتبادل أفضل الممارسات ومقارنة السياسات والقوانين بشأن الهجرة الدولية، مع إيلاء اهتمام خاص بإدراج قضايا الهجرة ضمن استراتيجيات التنمية، واستراتيجيات تخفيف وطأة الفقر؛

(ط) عقد اجتماع أقاليمي بمشاركة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجان الإقليمية، والمراكز البحثية، والخبراء الوطنيين والإقليميين، والمسؤولين الحكوميين؛

(ي) إنتاج ونشر دراسات أقاليمية مقارنة بناء على نتائج المشروع.

باء - تعزيز قدرة البلدان النامية على تنفيذ المعايير القياسية الدولية للمنتجات الزراعية التجارية لتحسين قدرتها على المنافسة على صعيد التجارة

اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٠٠٠ ٧٠٣ دولار)

معلومات أساسية

٦ - تفتقر أغلب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى رأس المال والتكنولوجيا والموارد البشرية اللازمة من أجل الوفاء بمعايير الجودة المتفق عليها دوليا لتجارة المنتجات الزراعية. وحيث أن البلدان المستوردة يشيع فيها استخدام الامتثال لتلك المعايير كشرط لمنح إمكانية الدخول إلى أسواق بلدان الاقتصاد المتقدم، فإن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تعاني من ضعف القدرة على المنافسة في القطاع الزراعي. إن قيام البلدان النامية بتطبيق المعايير المتفق عليها دوليا، وخصوصاً من قبل أقل البلدان نمواً،

سيسهل تصدير منتجاتها الزراعية، وينشط تنمية القطاع الزراعي، ويرفع متوسطات الدخول، خاصة بين سكان الريف.

٧ - وسيبنى المشروع المشترك المقترح القدرات في الاقتصادات النامية الفقيرة ومنخفضة الدخل، من أجل تنفيذ معايير الجودة التجارية الدولية والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية للمنتجات الزراعية. وسيستفيد المشروع من الخبرة الطويلة للجنة الاقتصادية لأوروبا في تطوير معايير الجودة الزراعية، والاستخدام العملي لها، في الإقليم وفي أنحاء العالم. وقد تم حتى الآن إدماج ٣٦ من بين ٨٥ من معايير اللجنة الاقتصادية لأوروبا للفواكه والخضروات في تشريعات الاتحاد الأوروبي، ويشيع استخدامها بين المتعاملين بالتجارة. وسيستفيد المشروع من خبرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بشأن تجارة المنتجات الزراعية في أقاليمها، وخبرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقديم المعونة الفنية لمساعدة البلدان على تلبية متطلبات دخول الأسواق مثل معايير جودة الأغذية الزراعية، وخبرة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وغيرها من الوكالات في معامل اختبار المنتجات.

٨ - وستقام شبكات من النظراء الوطنيين والإقليميين ضمن ذلك المشروع لتعمل مع أصحاب المصالح من القطاعين العام والخاص (الخبراء والمنتجين والمصدرين والتجار والمجهزين وما إلى ذلك)، من بلدان بها قطاعات متقدمة في تصدير واستيراد الحاصلات الزراعية، ومن بينها بلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل. وسيساهم أصحاب المصلحة هؤلاء في تقييمات تخص كل بلد على حدة، تعقبها حلقات عمل إقليمية لمشاطرة الدروس المستفادة بين جميع البلدان في الإقليم، وصياغة توصيات. كما ستستخدم حلقات العمل كأنشطة لبناء القدرات. وسينفذ المشروع بالاشتراك بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا (كرائد) واللجان الإقليمية الأخرى، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ولجنة مدونة قوانين الأغذية، وغيرها من الوكالات.

هدف المنظمة: تحسين قدرات الاقتصادات الزراعية المنخفضة الدخل على تنفيذ المعايير العالمية لتجارة المنتجات الزراعية، وبذلك تتحسن قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية.

العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٦ (تنمية التجارة) اللجنة الاقتصادية لأوروبا والبرنامج الفرعي ١ (التنمية المستدامة)؛ للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ والبرنامج الفرعي ٤ (التجارة والاستثمار)؛ للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والهدفان ١ و ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.

	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
الخبراء الاستشاريون	٩٢,٥
السفر	٨٧,٥
الجولات الدراسية	١٨,٠
الخدمات التعاقدية	١٠٦,٦
حلقات العمل	٣٩٨,٤
المجموع	**٧٠٣,٠**

الإنجازات المتوقعة للأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة الإلمام بالمعايير القياسية للجودة الزراعية، وفهم أهمية تقوية الهياكل الأساسية المؤسسية والفنية لتنفيذها واستخدامها، وأهمية إقامة أنظمة مرتبطة بها لتقييم الامتثال لها (إذ تشترط البلدان المستوردة في المعتاد شهادات بالامتثال للمعايير المنطبقة من المؤسسات المختصة في البلد المصدر)	(أ) '١' التوصيات التي تمت صياغتها لإقامة الهياكل الأساسية المؤسسية والفنية لاعتماد المعايير القياسية واستخدامها عملياً؛ وإقامة أنظمة مرتبطة بها لتقييم الامتثال لها بناء على التقييمات القطرية وحلقات العمل الإقليمية '٢' عدد البلدان أو المنظمات التي لديها خطط لتنفيذ أو تعزيز التوصيات النابعة من حلقات العمل الإقليمية
(ب) تعزيز الشبكات الإقليمية للنظراء الوطنيين والدوليين من الوزارات المسؤولة عن التجارة والزراعة والأنظمة والمعايير الفنية للمنتجات الزراعية بغرض التجارة، وكذلك من رابطات المنتجين و/أو تعاونيات المزارعين، ورابطات المصدرين، والغرف التجارية	(ب) '١' زيادة عدد الخبراء من القطاعين العام والخاص المشاركين في العمل الدولي والإقليمي بشأن وضع المعايير القياسية وتنفيذها '٢' عدد الخبراء الوطنيين واتحادات المنتجين ورابطات المصدرين والمنظمات الإقليمية التي تستخدم التوصيات والتقييمات القطرية التي جرت مناقشتها في حلقات العمل الإقليمية بشأن الدروس المستفادة، كأساس لمزيد من العمل
(ج) تحسين تنظيم سلسلة الإمداد الزراعية، التي ستساهم في ممارسات أكثر فعالية لإدارة الجودة في كل مرحلة (من المزرعة حتى التصدير)	(ج) عدد البلدان التي جرى فيها التعرف على نقاط مراقبة حرجة وصياغة توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها تحسين إدارة الجودة في تلك النقاط (حيثما توجد خطط عملية للقيام بذلك)

الأنشطة الرئيسية

٩ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) إعداد ورقات لتقييمات قطرية على أساس استبيان يوضع في إطار المشروع؛ واستعراض الهياكل الأساسية التشريعية والفنية لتنفيذ المعايير القياسية وتقييمات الامتثال، وصياغة توصيات؛

(ب) تنظيم خمس حلقات عمل بشأن الدروس المستفادة تضم الحكومات الوطنية وممثلي الجهات التجارية (رابطات المنتجين ورابطات المصدرين والغرف التجارية) وغيرهم من الأطراف المهتمة، لعرض ومناقشة النتائج والتوصيات التي توصلت إليها التقييمات القطرية، في إطار سياق إقليمي؛

(ج) إقامة آليات لتيسير تشاطر المعلومات وتبادل أفضل الممارسات بشأن وضع المعايير القياسية، وتفسيرها واستعمالها، ويشمل ذلك دورات تدريبية للتطبيق العملي، وإنشاء موقع على الإنترنت، وإنشاء منتديات تفاعلية متصلة على الإنترنت لتدعيم التشاور والشفافية.

(د) تعزيز مشاركة الخبراء الوطنيين في المنتديات الدولية القائمة لتطوير وتطبيق المعايير القياسية الزراعية، بتعريف هؤلاء الخبراء بعلاقة تلك المنتديات بعملهم، وبتمويل مساهمتهم فيها؛

(هـ) تقديم مساعدة فنية لتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على وضع معايير لتجارة المنتجات الزراعية واعتمادها وتطبيقها.

جيم - رفع مستوى القدرات للقضاء على العنف ضد المرأة من خلال إقامة شبكات بين أوساط المعارف المحلية

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٠٠٠ ٧٣٦ دولار)

معلومات أساسية

١٠ - العنف ضد المرأة أحد المشكلات الكبرى في مجال حقوق الإنسان، وأحد العوائق الرئيسية في طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وستستفيد البشرية جمعاء من وضع نهاية لهذا العنف. وستضم اللجان الإقليمي، بالتعاون مع شعبة النهوض بالمرأة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، جهودها من خلال مشروع أقاليمي لتحسين القدرات من أجل التخلص من العنف ضد المرأة. وقد نشأ هذا المشروع من نتائج التقييم الإقليمي الذي أعدته عدة وكالات (عام ٢٠٠٦) لحالة العنف ضد المرأة، وقامت بتنسيقه اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، للإسهام في دراسة الأمين العام بشأن العنف ضد المرأة. وأظهر البحث بوضوح الحاجة إلى مساندة الجهود الحكومية الحالية للقضاء على العنف ضد المرأة في جميع صوره، وخصوصاً على مستوى التنفيذ.

١١ - ويعتبر الدافع الأساسي لهذا المشروع هو الحاجة إلى أن توفر لواضعي السياسات والنشطاء ومنظمات المرأة، المعارف الحالية فيما يخص السياسات والنتائج والممارسات المبتكرة والعمليات والبيانات الإحصائية. ويؤمل من هذا المشروع أن يعالج الحاجة إلى تعلم المزيد عن ممارسات التنفيذ الناجحة، باعتبار أن أغلبية البلدان قد اعتمدت تشريعات بالفعل، وأجملت ووضعت مجملا لسياسات، ولكنها تواجه حالياً فجوة واسعة بين المطالبة المتزايدة بالعدالة والخدمات، والمستوى المنخفض من الموارد والمعارف لدى المؤسسات المنخرطة في

الرصد وتقديم الخدمات. وفي حين أن العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية، فإن المشروع يعترف بأهمية الاستجابة التعاونية، والعمل بالتشارك، ومشاطرة الممارسات الحميدة، ومن هنا نشأت الحاجة إلى قيام اللجان الإقليمية بتعزيز المشاركة النشطة للأجهزة الوطنية من أجل النهوض بالمرأة، وكذلك المؤسسات الإحصائية الوطنية، والمجتمع المدني.

هدف المنظمة: إنشاء وتنشيط مجتمع معرفي بشأن العنف ضد المرأة على المستويين الإقليمي والأقاليمي.

العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٢ (القضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة) لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٥ (تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية) للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، البرنامج الفرعي ٦ (نوع الجنس والمرأة في التنمية) للجنة الاقتصادية لأفريقيا، البرنامج الفرعي ٣ (الإحصاءات) للجنة الاقتصادية لأوروبا، البرنامج الفرعي ٨ (التنمية الاجتماعية بما في ذلك القضايا المستمرة والمستجدة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ البرنامج الفرعي ٦ (النهوض بالمرأة) للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا؛ الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية.

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة العامة	٦٠,٠
الاستشاريون	١٩٥,٠
أفرقة الخبراء	٤٠,٠
السفر	٧٠,٠
الخدمات التعاقدية	٣٠,٠
مصروفات التشغيل	٦٥,٠
حلقات العمل	٢٧٦,٠
المجموع	**٧٣٦,٠**

الإنجازات المتوقعة للأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة عدد الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة وأصحاب المصلحة الآخرين إلى حد بعيد معارفهم وقدراتهم في ما يتعلق بتنفيذ سياسات فعالة إزاء القضاء على العنف ضد المرأة	(أ) سيلتزم أصحاب مصالح في ١٥ بلدا في أوروبا، و ١٠ بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وخمسة بلدان في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وغرب آسيا، على الأقل، ويشاركون رسميا في مجتمع المعارف
(ب) تحسين ما أدمجته الأجهزة الوطنية والشرطة والسلطة القضائية والمنظمات غير الحكومية في ممارساتها من مهارات وأدوات لمعالجة العنف ضد المرأة في جميع المناطق في ممارساتها، بما في ذلك وضع الخطط والبرامج وجمع البيانات	(ب) '١' ستتوفّر لدى ٥ بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا، وأوروبا، و ٣ بلدان في آسيا والمحيط الهادئ وغرب آسيا، على الأقل، قاعدة بيانات مستكملة ودورية على الشبكة تشمل بشكل خاص قتل النساء، والعنف البدني والجنسي والنفسي، بما في ذلك الإحصاءات والسجلات العامة
	'٢' سينفذ ١٥ بلدا في أوروبا، و ٨ بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وخمسة بلدان في أفريقيا و ٣ بلدان في آسيا والمحيط الهادئ وغرب آسيا، على الأقل، نظام معلومات يتكيّف حسب الاحتياجات المحلية والإقليمية
(ج) ستكون المكاتب الإحصائية الوطنية قد عززت قدرتها على قياس العنف ضد المرأة من خلال استخدام منهجيات ومؤشرات موحّدة وضعها الإحصائيون وصانعو السياسات والمنظمات غير الحكومية في إطار الإحصاءات الرسمية، بما في ذلك استخدام نموذج قصير موحّد لقياس العنف ضد المرأة في الاستقصاءات المستندة إلى السكان	(ج) '١' سيطور ١٥ بلداً في أوروبا، و ٨ بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وخمسة بلدان في إفريقيا وثلاثة بلدان في آسيا والمحيط الهادئ وغرب آسيا معارف جديدة لتحسين الممارسات التي من شأنها القضاء على العنف ضد المرأة، بما في ذلك إجراء استقصاءات والحفاظ على سجلات عامة تتسم بالاستدامة
	'٢' سيعمل أصحاب المصلحة من ١٠ بلدان في أوروبا و ٣ منظمات دولية، على الأقل، على تطوير النموذج القصير الموحّد والمؤشرات لقياس العنف ضد المرأة، وستخطط لاستخدامها في المستقبل القريب

الأنشطة الرئيسية

١٢ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) تنظيم اجتماع خبراء دولي لتقييم المعارف والمعلومات ومبادرات التعلّم القائمة في بلدان مختارة في اللجان الإقليمية الخمس؛

(ب) بناء وتحديث بوابة شبكة الإنترنت الإقليمية؛ وبوابة شبكة الإنترنت الأقاليمية؛

(ج) عقد حلقة عمل تدريبية إقليمية واحدة للمراقبين الوطنيين، وعقد حلقتين دراسيتين لمستخدمي المعلومات ومنتجيها؛ وعقد خمس حلقات عمل إقليمية وحلقة عمل أقاليمية (تعلّم إلكتروني)؛

(د) إنشاء مجموعة ثنائية اللغة لجمع واستخدام المعلومات عن العنف ضد المرأة؛

(هـ) تنظيم ست حلقات عمل دون إقليمية وحلقة عمل إقليمية بشأن قياس العنف ضد المرأة؛

(و) وضع واختبار وحدة معيارية قصيرة بشأن العنف ضد المرأة ومجموعة أساسية من المؤشرات؛

(ز) إنتاج منشورات وطنية يمكن من خلالها تشاطر المعارف الجديدة والمبتكرات؛ وإعداد المنشورات الإقليمية النهائية؛

(ح) إنتاج منشور لمقارنة البيانات التي جمعتها اللجان الإقليمية الخمس؛

(ط) إجراء استعراض واحد نهائي من خلال مجلس المواقع الشبكية التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وإجراء استعراض واحد نهائي من خلال اللجنة المعنية بالمرأة والتنمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

١٣ - ستعتمد الأنشطة الرئيسية التي تُجرى في كل منطقة لتحقيق الإنجازات المتوقعة من المشروع على التقدّم الذي قد أحرزته كل لجنة إقليمية في ما يتعلق بتراكم المعارف بشأن العنف ضد المرأة.

دال - تعزيز القدرة التنافسية التجارية لأقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية، وبلدان المرور العابر من خلال تنفيذ مرافق النافذة الواحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٧٦٣ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٤ - أُنشئت في العديد من البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية أنظمة جامعة مبسّطة لتقديم وتجهيز الوثائق والمتطلبات التجارية. وقد خفّض نهج النافذة الواحدة إزاء التجارة تكلفة وتعقيد التجارة الدولية، وزاد القدرة

التنافسية وقلّل من الفساد على الحدود. وتكتسب أنظمة النافذة الواحدة أهمية خاصة بالنسبة إلى المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة، التي تُعتبر التكلفة النسبية لإجراءاتها التجارية مرتفعة، وكذلك بالنسبة إلى الصادرات، لأن التكاليف الإجرائية تقلل القدرة التنافسية للبضائع الواردة من البلدان منخفضة الدخل. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر الأقل نمواً، والبلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية لتطوّر وتنفّذ مرفق نافذة واحدة لزيادة القدرة التنافسية في مجال التصدير وتقليل وقت وتكاليف ممارسة التجارة. وتكمن أبرز عناصر المشروع في إنشاء شبكة دون إقليمية من أصحاب المصلحة (تتألف بشكل رئيسي من الجمارك، ووزارة التجارة والوزارات الأخرى المعنية)، وإجراء تقييمات للجدوى خاصة بكل بلد على حدة، ووضع المبررات للشروع في إنشاء مرفق نافذة واحدة. وسيستفيد من هذا المشروع كل من المسؤولين الحكوميين وقطاع الأعمال التجارية، ولا سيما المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة في البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر الأقل نمواً، والبلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية في جنوب وجنوب شرق آسيا وفي آسيا الوسطى.

١٥ - ستنفّذ هذا المشروع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وسيتعاون أيضاً على إنجازه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وسيستفيد المشروع من تجربة مصرف التنمية الآسيوي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، والبرنامج الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، وسيأخذ في الحسبان التقييمات القطرية الموحدة القائمة، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة الحكومات في أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية في جنوب وجنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى لتطوير مرافق نافذة واحدة لتخفيض تكلفة وتعقيدات المعاملات التجارية وزيادة القدرة التنافسية للصادرات.

العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٤ (التجارة والاستثمار) للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ البرنامج الفرعي ٦ (التجارة) للجنة الاقتصادية لأوروبا الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة العامة	٤٠,٠
الاستشاريون	٢٩٣,٩
السفر	١٤٩,٦
الخدمات التعاقدية	٢٠,٠
مصروفات التشغيل	٢٢,٧
حلقات العمل	٢٣٦,٨
المجموع	**٧٦٣,٠**

الإنجازات المتوقعة للأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين القدرات الوطنية لأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لوضع وتنفيذ أنظمة نافذة واحدة متكاملة وطنية ودون إقليمية	(أ) زيادة عدد خطط العمل الوطنية لتنفيذ مرافق النافذة الواحدة
(ب) اعتماد توصيات مركز الأمم لتيسير الإجراءات والممارسات في مجالات الإدارة والتجارة والنقل، ومبادئه التوجيهية وأدواته، واعتماد أدوات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والاتفاقيات الدولية الأخرى ذات العلاقة بإنشاء مرافق نافذة واحدة ومواءمة الوثائق التجارية	(ب) تعزيز تنفيذ أفضل الممارسات والتدابير المتعلقة بتيسير التجارة، ولا سيما مرافق النافذة الواحدة، في البلدان المستهدفة

الأنشطة الرئيسية

١٦ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) تنظيم مؤتمر دولي بشأن مرافق النافذة الواحدة في أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية وبلدان المرور العابر لتوعية أصحاب المصلحة وشركاء التنمية بنهج ومنافع أنظمة النافذة الواحدة ولتنمية الإرادة السياسية المطلوبة؛

(ب) إنشاء شبكات من النظراء دون الإقليميين بما ذلك ممثلين وطنيين من الجمارك ووزارة التجارة والوزارات والوكالات الأخرى المعنية، بالإضافة إلى الأعمال التجارية، للشروع في التصميم الوظيفي لمرفق النافذة الواحدة واعتماده؛

(ج) إجراء دراسات جدوى خاصة بأربعة بلدان وثلاث دراسات دون إقليمية بشأن نهج مرفق النافذة الواحدة ونطاقه ونموذج عمله؛

(د) تنظيم أربع حلقات عمل وطنية مع خدمات استشارية بشأن إدخال نظام النافذة الواحدة في ثمانية بلدان مع جميع أصحاب المصلحة ووضع خرائط بيانية من أجل وضع خطط العمل لإنشاء مرفق النافذة الواحدة؛

(هـ) عقد ثلاث حلقات عمل دون إقليمية لاستعراض التجارب الوطنية والنظر في دراسات الجدوى دون الإقليمية وفي أفضل الممارسات والاستراتيجيات المقترحة في تنفيذ مرفق النافذة الواحدة، والمساعدة في إعداد خطط عمل وطنية ودون إقليمية؛

(و) إجراء ونشر دراسة بشأن أفضل الممارسات والاستراتيجيات المقترحة لتنفيذ مرفق النافذة الواحدة؛

(ز) توسيع قاعدة بيانات قائمة بشأن تيسير التجارة والنقل الإلكترونيين كي تتاح للبلدان المشمولة بالمشروع؛

(ح) تنظيم اجتماع لرصد واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ مرافق النافذة الواحدة في البلدان المشمولة بالمشروع؛

هاء - تطوير الهياكل الأساسية الحضرية على نحو يتسم بالاستدامة وبالكفاءة الإيكولوجية في آسيا وأمريكا اللاتينية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٠٠٠ ٧٥٣ دولار)

معلومات أساسية

١٧ - تطوير الهياكل الأساسية ذو أهمية بالغة لتحقيق الأهداف ١ إلى ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية. ومن شأن عدم تلبية الطلب بشأن توفير الهياكل الأساسية لدعم تقديم الخدمات على صعيد الإسكان والنقل والطاقة والمياه، أن يحد من الفرص الاقتصادية، ويشكّل بالتالي عائقاً أساسياً أمام تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية (الحدّ من الفقر والجوع). وتحدّد أنماط تطوير الهياكل الأساسية الاستدامة البيئية للنمو الاقتصادي (الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية). وفي المقابل، تشكل الكفاءة الإيكولوجية عاملا رئيسيا لتطوير هياكل أساسية مستدامة، وبالتالي، هدفاً رئيسياً في استحداث مدن أكثر استدامة والتخطيط لها وبنائها. وتقدّم الهياكل الأساسية الأكثر كفاءة من الناحية الإيكولوجية خدمات ذات نوعية أفضل، تستخدم موارد أقلّ وتخلّف تأثيراً قليل الضرر من الناحية البيئية، كما أنها أقل عرضة بالتأثر بالكوارث الطبيعية. وفي سياق التغيّر المناخي، تطوير الهياكل الأساسية الفعالة من الناحية الإيكولوجية جوهري لتطوير اقتصادات تولّد انبعاثات كربونية منخفضة. وهو يوسّع أيضاً فرص التمويل من خلال آلية التنمية النظيفة، القائمة على تفادي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

١٨ - ثمة حاجة ملحّة إلى تعزيز الوعي بمفاهيم الكفاءة الإيكولوجية بين واضعي السياسات والمخططين وصناع القرار، وتشجيع تطبيق هذه المفاهيم. ويجب أن تنعكس الآثار البيئية الناجمة عن الاستخدام طويل الأجل للهياكل الأساسية في السياسات والبرامج من خلال أدوات مثل التقديرات البيئية الاستراتيجية. وقد ولّد التخطيط المتكامل القائم على السكان في مدن مثل كوريتيبا، البرازيل، وبوغوتا، فوائد اقتصادية وبيئية واجتماعية جمّة، في حين أن المبادرات الأحدث لتطوير مدن إيكولوجية في آسيا، مثلما في بنغالور

وأوروفيل، والهند، وكذلك في مدينة دونغتان المقترحة في الصين، بدأت بتطبيق مفاهيم الاستدامة لتطوير الهياكل الأساسية. ويسعى هذا المشروع إلى تعزيز تطبيق الكفاءة الإيكولوجية كعامل رئيسي لتطوير الهياكل الأساسية المستدامة وكأساس لتوسيع فرص تمويل الهياكل الأساسية من خلال تطوير قدرات صناع القرار وواضعي السياسات والمخططين لتقييم الكفاءة الإيكولوجية لهياكلهم الأساسية بطريقة متكاملة. ومن المتوقع أن تؤدي مشاركة الشبكات المنشأة إلى تعزيز آثار المشروع ومضاعفتها، وكفالة تشاطر الممارسات الحميدة على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي. وسيستفيد المشروع من العمل الذي قد قام به الشركاء في المشروع. وبعد استكمال المشروع بشكل رسمي، من المتوقع أن تعزّز وحدات التدريب القائمة على التعلّم الإلكتروني آثار المشروع، وأن تواصل مؤسسات التدريب والشبكات والجامعات ذات الصلة تقديم التدريب.

هدف المنظمة: تحسين قدرة صانعي السياسة العامة والمخططين وصانعي القرارات من أجل زيادة الاستدامة البيئية لتنمية البنية التحتية، مع التركيز على التخطيط الحضري، والكفاءة الإيكولوجية، ودرء الكوارث، والاندماج الاجتماعي، وفرص التمويل عبر المشاركة في أسواق الكربون العالمية.

العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والأهداف الإنمائية للألفية: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، البرامج الفرعية ١ (الفقر والتنمية) و ٥ (النقل والسياحة) و ٦ (البيئة والتنمية المستدامة)؛ البرنامج الفرعي ٨ (البيئة والمستوطنات البشرية)؛ للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الهدفان الإنمائيان للألفية ١ و ٧.

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة العامة	٣٥,٠
الاستشاريون	١٥٩,٥
أفرقة الخبراء	٩١,٨
السفر	٣٤,٨
الخدمات التعاقدية	٢١٢,٠
مصروفات التشغيل	١٢,٩
جولات دراسية	١٦,٠
حلقات العمل	١٩١,٠
المجموع	**٧٥٣,٠**

الإنجازات المتوقعة للأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز إدارة المعارف الإقليمية، والقدرة التحليلية، والوعي بمفاهيم الكفاءة الإيكولوجية وإدراكها، ومساهمتها في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية ١ و ٧ وتطبيقهما على تنمية الهياكل الأساسية	(أ) يبين ٥٠ في المائة على الأقل من صانعي السياسة العامة والمخططين وصانعي القرارات الذين شاركوا في أنشطة حلقات العمل/بناء القدرات بالمشروع أن لديهم معرفة وإدراك موسع بمفاهيم الكفاءة الإيكولوجية

(ب) اعتماد مفاهيم وتدابير ومعايير الكفاءة الايكولوجية، مثل التقييمات البيئية الاستراتيجية، في السياسات والخطط وصنع القرار فيما يتصل بتنمية الهياكل الأساسية	(ب) زيادة عدد المبادرات التي تعتمد مفاهيم وتدابير ومعايير الكفاءة الايكولوجية، مثل التقييمات البيئية الاستراتيجية، في السياسات والخطط وصنع القرار فيما يتصل بتنمية الهياكل الأساسية
(ج) زيادة المشاركة في فرص الاستثمار في الطاقة النظيفة والكفاءة في مجال الطاقة، وزيادة المشاركة في أسواق الكربون بمشاريع آلية التنمية النظيفة البرنامجية والمجمعة ذات العلاقة بالنقل والطاقة، والهياكل الأساسية الصناعية ذات الاستخدام الكثيف للطاقة	(ج) زيادة عدد مشاريع الطاقة النظيفة والكفاءة في مجال الطاقة، ومشاريع آلية التنمية النظيفة التي جرى تحديدها والتي يجري الإعداد لها

الأنشطة الرئيسية

١٩ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) إجراء البحوث التعاونية بشأن جوانب شتى من الكفاءة الإيكولوجية؛

(ب) استحداث أدوات منهجيات/مؤشرات/برمجيات لتقييم الكفاءة الإيكولوجية للعديد من الهياكل الأساسية؛

(ج) تقييم الكفاءة الإيكولوجية في هياكل أساسية/مدن مختارة وإجراء دراسات حالة؛

(د) تحديد السياسات ومنهجيات التخطيط التي تسهم في زيادة الكفاءة الإيكولوجية، وخفض الفقر والاندماج الاجتماعي؛

(هـ) وضع استراتيجيات وسياسات، في مدن/بلدان منتقاة، لتطوير الهياكل الأساسية المستدامة و/أو مشروعات رائدة في قطاعات محددة - على أساس نتائج النشاطين (ج) و (د)، وإدماج المبادرات المذكورة أعلاه من أجل تحديد ودمج الاستثمار في الطاقة النظيفة ومشاريع آلية التنمية النظيفة في استثمارات هياكلها الأساسية؛

(و) التوعية ونشر المعارف - تنظيم حلقات عمل إقليمية وشبه إقليمية للسلطات البلدية، وإنشاء الشبكات ذات الصلة، وعقد المناسبات الإعلامية، والبرامج التدريبية، وإعداد مواقع شبكة الإنترنت، وإعداد المنشورات؛

(ز) تطوير واختبار وحدات التعليم الإلكتروني ووحدات التدريب الأخرى المعيارية من أجل بناء القدرات لتقييم الكفاءة الإيكولوجية، ووضع السياسات والخطط لتحسين الكفاءة الإيكولوجية للهياكل الأساسية؛

(ح) إجراء استعراضات وتقييمات لتنفيذ المشروع، وإصدار التقرير الذي سيناقشه شركاء المشروع في اجتماع الاستعراض الختامي.

واو – شبكات المعارف الإحصائية الأفريقية لدعم التقدم نحو الأهداف الانمائية المتفق عليها دوليا

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالمشاركة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٠٠٠ ٨٩٦ دولار)

معلومات أساسية

٢٠ – هناك توافق آراء واسع النطاق فيما بين البلدان الأفريقية وشركاء التنمية على الحاجة إلى إحصاءات أفضل تؤدي إلى سياسات أفضل من أجل إنجاز الأهداف المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن النقص المستمر في موارد المكاتب الإحصائية الوطنية والمساعدات غير المنسقة بصورة كبيرة التي يقدمها شركاء التنمية تسفر عن فرض القيود على التنمية في المؤسسات والهياكل الأساسية مما يفسر تدني الأداء حاليا في الأنظمة الإحصائية في أفريقيا. وتقدم هذه الأنظمة منتجات وخدمات إحصائية محدودة كمّا ونوعا وجودة، ولا يمكنها نتيجة لذلك الاستجابة بالقدر الكافي للطلب المتزايد من جانب البلدان والمجتمع الدولي على إحصاءات تنمية أفضل.

٢١ – ومن أجل معالجة هذه المشاكل، أنشئ، المركز الأفريقي للإحصاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا برعاية الأمين التنفيذي. وسوف يمكّن إعادة تحديد مكافحة الإحصاءات اللجنةَ من القيام بدورها المشروع في التنمية الإحصائية عن طريق التوسع في القدرات الإحصائية للبلدان الأفريقية من أجل تحسين صنع السياسات وتتبع التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٢ – ونتيجة لنقص مبادرات تنمية الإحصاءات الأفريقية على نطاق واسع خلال العقد الماضي، طرأ نقص في شبكات الإحصائيين المحترفين على مستوى القارة. ويلزم بناء شبكات المعارف الإحصائية بين المكاتب الإحصائية الوطنية الأفريقية لكفالة نجاح أي مبادرات مستقبلية في بناء القدرات الإحصائية الأفريقية. ولن يتحقق تقدم في الإحصاءات على مستوى القارة إلا في حالة تواجد هذه الشبكات وإرساء النهج المنسقة لبناء القدرات الإحصائية الأفريقية.

٢٣ – وستقوم بتنفيذ المشروع الشعبة الإحصائية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويبني المشروع على دروس مستفادة من خمسة مشاريع تنمية إحصائية نفذتها أو تقوم بتنفيذها الشعبة الإحصائية في الجماعة الكاريبية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقد نجحت هذه

المشاريع جميعها في تعزيز الشبكة الإقليمية للإحصائيين، وزيادة التعاون الإحصائي الأقاليمي، وتعزيز الصورة الإقليمية للإحصاءات. وزودت هذه الأقاليم بزخم في بناء القدرات الإحصائية، كما يتبين من عدد مشاريع المتابعة التي يقودها الإقليم. ويبني المشروع أيضا على الخبرات المكتسبة من مشروع نموذجي بشأن تنمية الممارسات الأفريقية في إقرار وتنفيذ المعايير الإحصائية الدولية، التي تمر بمراحل التخطيط حاليا.

هدف المنظمة: يهدف المشروع إلى إنشاء شبكات المعارف الإحصائية الأفريقية لدعم قدرة البلدان الأفريقية على إنتاج وتحليل ونشر الإحصاءات المرجعية الضرورية للتخطيط الإنمائي الدولي ولرصد الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٥ (الإحصاءات)؛ لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والبرنامج الفرعي ٩ (الإحصاءات) للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاستشاريون	٨٦,٠
السفر	١٣٠,٠
الخدمات التعاقدية	٦٠,٠
المعدات	١١٠,٠
مصروفات التشغيل	١٠,٠
جولات دراسية	١٢٥,٠
حلقات العمل	٣٧٥,٠
المجموع	**٨٩٦,٠**

الإنجازات المتوقعة للأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين تقاسم المعارف بين المكاتب الإحصائية الوطنية الأفريقية لزيادة كم البيانات الجيدة التي تقدم في وقتها وذات الصلة عن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية	(أ) زيادة حجم البيانات الإحصائية الرسمية لتتبع التقدم المحرز نحو الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا التي تستعملها النظم الإحصائية
(ب) التوسع في اعتماد طرق ومعايير إحصائية دولية ذات نهج إقليمي قوي فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية	(ب) زيادة عدد المكاتب الإحصائية الوطنية التي تستعمل التعاريف والمنهجيات الإحصائية المشتركة

الأنشطة الرئيسية

٢٤ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) تنظيم خمس حلقات دراسية لموظفي المكاتب الإحصائية الوطنية لتحديد واستعراض الممارسات الأفريقية في اعتماد وتنفيذ المعايير الإحصائية الدولية من أجل تحسين قدراتها التقنية في مجالات إدارة

الأنظمة الإحصائية، والإحصاءات الاقتصادية؛ والإحصاءات الحيوية؛ والإحصاءات العمالية؛ وإدارة البيانات؛

(ب) إنتاج مواد بشأن الممارسات الأفريقية في مجال اعتماد المعايير الإحصائية الدولية وتنفيذها في مجالات إدارة الأنظمة الإحصائية؛ والإحصاءات الاقتصادية؛ والإحصاءات الحيوية؛ والإحصاءات العمالية؛

(ج) تقديم المساعدة التقنية لتعزيز المؤسسات الوطنية في تنفيذ المعايير الإحصائية الدولية في مجالات إدارة الأنظمة الإحصائية؛ والإحصاءات الاقتصادية؛ والإحصاءات الحيوية؛ والإحصاءات العمالية؛ وإدارة البيانات؛

(د) تعزيز تبادل الموظفين فيما بين المكاتب الإحصائية لتشجيع تنفيذ المنهجيات المشتركة وتيسير تبادل المعلومات عن المعايير الإحصائية الدولية في مجالات إدارة الأنظمة الإحصائية؛ والإحصاءات الاقتصادية، والإحصاءات الحيوية؛ والإحصاءات العمالية؛ وإدارة البيانات؛

(هـ) تحقيق ربط الموظفين من المكاتب الإحصائية الوطنية الأفريقية بالإنترنت لتعزيز الوصول إلى المعلومات وتشاطرها في مجال إدارة المعلومات الإحصائية ومجالات معينة للإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك تنظيم الإحصاءات وإدارتها؛

(و) إنشاء موقع شبكات المعارف الإحصائية الأفريقية على شبكة الإنترنت لنشر المعايير الإحصائية الدولية، والتقارير الإحصائية، والممارسات والخبرات الأفريقية في اعتمادها وتنفيذها.

زاي - بناء القدرات لاستراتيجيات رفع أقل البلدان نمواً في آسيا وأفريقيا من قائمة هذه البلدان

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٦١٥ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٢٥ - جرى اعتماد فئة أقل البلدان نموا عام ١٩٧١ لتمكين هذه البلدان من الانتفاع بالتدابير الخاصة التي اعتمدتها أوساط التنمية الدولية. وتقع المزايا المحتملة في أربعة مجالات رئيسية: (أ) المعاملة التفضيلية في الوصول إلى الأسواق؛ (ب) المعاملة الخاصة بالنسبة للالتزامات ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية؛ (ج) المساعدة الإنمائية الرسمية وأشكال تمويل التنمية الأخرى؛ (د) التعاون الفني وأشكال المساعدات الأخرى. وقد بلغ عدد أقل البلدان نموا أكثر من الضعف خلال ٣٥ سنة مضت منذ اعتماد هذه الفئة. وينص برنامج العمل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ على أن نجاح البرنامج سوف يتوقف على إسهامه في تقدم أقل البلدان نموا نحو

تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، ورفعها من قائمة أقل البلدان نموا. وفي هذا الخصوص، يطرأ عامل من عوامل التقدم حيث تم التوصية برفع بلدان عديدة مؤخرا مما يشير إلى نجاحها في التنمية. بيد أن سحب المزايا الفعالة المرتبطة بوضع أقل البلدان نموا قد يسفر عن تعطيل مسيرة تنميتها، ويؤدي إلى انزلاق البلدان إلى فئة أقل البلدان نموا. ومن الأهمية بمكان كفالة الانتقال السلس للبلدان التي رُفعت من قائمة أقل البلدان نموا. بيد أنه ما زالت قائمة أقل البلدان نموا طويلة مما يلزم أن يكون مصدر قلق لدى المجتمع الدولي. ويعزى عدم النجاح في التنمية إلى طائفة كبيرة من العوامل، ومنها عدم القدرة على الانتفاع بالقدر الكافي من الفوائد المحتملة المرتبطة بوضع أقل البلدان نموا.

٢٦ - وبغية تحديد النهج التي من شأنها أن تجعل الإدراج في قائمة أقل البلدان نموا أداة فعالة من أدوات التحول والتقارب الاجتماعي - الاقتصادي مع البلدان النامية الأخرى، يهدف هذا المشروع إلى تعزيز قدرات أقل البلدان نموا على الوصول إلى المزايا المرتبطة بوضع أقل البلدان نموا، وترجمة الفوائد المحتملة إلى فوائد فعلية. وتتمثل العناصر الرئيسية الأخرى لهذا المشروع في تقييم الآثار المحتملة لرفع هذه البلدان من القائمة، وبناء القدرة وترويج استراتيجيات للإعداد للانتقال السلس، والتكيف مع الاستغناء تدريجيا عن المزايا المرتبطة بوضع أقل البلدان نموا بالنسبة للبلدان التي تقترب من رفعها منها.

٢٧ - وشعبة السياسة الإنمائية والتحليل الإنمائي بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية هي الكيان الرئيسي المنوط به تنفيذ المشروع. وستقوم الشعبة بتنفيذ المشروع بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

هدف المنظمة: زيادة قدرة أقل البلدان نموا على الاستفادة من المزايا الناشئة عن العضوية في مجموعة أقل البلدان نموا ، وعلى أن تُرفع من هذه المجموعة.

العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٧ (اتجاهات التنمية العالمية وقضاياها وسياساتها) لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ١ (التجارة والتمويل والتنمية الاقتصادية)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والبرنامجان الفرعيان ٤ (التجارة والاستثمار) و ٣ (تنمية بلدان وأقاليم جزر المحيط الهادئ) للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاستشاريون	٧٩,٢
أفرقة الخبراء	٤٥,٠
السفر	٩٠,٠
الخدمات التعاقدية	١٤٧,٨
مصروفات التشغيل	٣,٠
حلقات العمل	٢٥٠,٠
المجموع	**٦١٥,٠**

الإنجازات المتوقعة للأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة القدرة على جمع المعلومات وتشاطرها بين أقل البلدان نموا، وشركاء التنمية، ومعلومات المنظمات الدولية ذات الصلة بشأن الفوائد الممكنة والفعلية لوضع أقل البلدان نموا	(أ) زيادة عدد أقل البلدان نموا التي يمكنها استرجاع البحوث والتحليلات بدقة وفي حينها بشأن المعلومات المتعلقة بالحصول على الفوائد المحتملة والفعلية المرتبطة بالإدراج في قائمة أقل البلدان نمو
(ب)زيادة قدرة أقل البلدان نموا على تقييم الآثار المحتملة لرفعها من هذه الفئة	(ب) زيادة مستوى المساهمة التحليلية في بيانات مواطن الضعف التي يعدها الأونكتاد بشأن البلدان التي تلبي معايير رفعها منها لأول مرة
(ج) إعداد كتيب لأقل البلدان نموا يقدم قائمة من الخيارات لحكومات هذه البلدان للرجوع إليها عند وضع الاستراتيجيات والسياسات من أجل الإعداد لمرحلة انتقالية سلسة	(ج) زيادة إتاحة المعلومات بشأن خيارات السياسات، والتدابير العملية، والإجراءات الملموسة من أجل تنفيذ استراتيجيات سلسة للمرحلة الانتقالية

الأنشطة الرئيسية

٢٨ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) إعداد وتنفيذ مسح تفصيلي بشأن الوعي بالفوائد المرتبطة بوضع أقل البلدان نموا، ومدى استفادة البلدان المستفيدة من هذه الفوائد؛

(ب) إجراء سبع حالات دراسة من بلدين مرشحين للرفع من القائمة (الرأس الأخضر وجزر الملديف)، أو المحددة بوصفها مؤهلة للرفع منها (ساموا، وغينيا الاستوائية، وكيريباس، وتوفالو، وفانواتو) لتحليل كيفية ومدى قيام هذه البلدان بترجمة الفوائد الفعالة التي حصلت عليها إلى تقدم نحو رفعها من قائمة أقل البلدان نموا، وكيف تعد هذه البلدان أو تخطط للإعداد لمرحلة انتقالية سلسة؛

(ج) تنظيم حلقات عمل لجميع أقل البلدان نموا الخمسين، واجتماع فريق الخبراء لموظفي حكومات أقل البلدان نموا، والجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف، والمنظمات الدولية المعنية، لتحديد المجالات المحتملة لتحسين الحصول على فوائد فعلية التي يمكن لأقل البلدان نموا أن تحصل عليها؛

(د) إعداد كتيب يقدم استعراضا تحليليا للفوائد المحتملة والفعلية المرتبطة بوضع أقل البلدان نموا والتغييرات التي تطرأ على هذه الفوائد نتيجة لرفعها من القائمة؛

(هـ) إعداد منبر لتشاطر المعارف على الشبكة (بشأن القضايا المتصلة بالحصول على الفوائد المرتبطة بوضع أقل البلدان نموا، والاستغناء عنها تدريجيا)، ومنتديات للنقاش الإلكتروني؛ والترابط الشبكي المباشر لصناع السياسات والخبراء من أقل البلدان نموا، ومجتمع المانحين الدوليين، وكذلك الخبراء من الأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، ووحدات التعليم المتصل إلكترونيا ودراسات حالة؛ ومستودع معلومات عن الفوائد الحقيقية لأقل البلدان نموا؛

(و) تقديم المساعدة الفنية لتعزيز قيام المؤسسات الوطنية والإقليمية في أقل البلدان نموا بجمع المعلومات وتصنيفها ونشرها بشأن الفوائد المرتبطة بوضع أقل البلدان نموا، واستخدام بوابة الدخول إلى الإنترنت وصيانتها؛

(ز) تصميم مشروع ريادي يحدد إطار نموذج الاقتصاد الكلي الخاص بكل دولة الذي يمكنه مساعدة أقل البلدان نموا في: (أ) تقييم الفقدان المحتمل للفوائد نتيجة لرفعها من القائمة كمساهمة في بيانات مواطن الضعف؛ (ب) محاكاة الآثار الاقتصادية واسعة النطاق للاستجابات التعويضية للسياسة العامة؛ (ج) وتقييم مدى اتساق سياسات الاقتصاد الكلي استجابة لعوامل الضعف الخارجي بالبلد مع أهداف التنمية طويلة الأمد.

حاء – تعزيز القدرة الإحصائية دعما للتقدم نحو الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٩٠٠ ٦٨٣ دولار)

معلومات أساسية

٢٩ – إن توفر إحصاءات من نوعية جيدة وتوفر القدرات لدى الحكومات والجهات المانحة والمنظمات الدولية للقيام على نحو منتظم بقياس ورصد إحصاءات ومؤشرات يعوّل عليها وإعداد تقارير عنها لفي صميم السياسات الإنمائية وصميم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وفي السنوات الأخيرة، نجحت الأهداف الإنمائية للألفية في زيادة إدراك أهمية الإحصاءات بالنسبة لعملية وضع السياسات على النحو القائم على الأدلة. إلا أن الوضع الحالي للخدمات الإحصائية يحد من فعالية تخطيط وسياسات التنمية الإنمائي الوطني ومن القدرة على إنجازها في عدة بلدان، ولا سيما في أفقر البلدان، حيث الحاجة الأمَسّ إلى التدخل بالسياسات الإنمائية بشكل فعال. وما زالت هناك فجوة عميقة بين الحاجة إلى إحصاءات وأدوات رصد وقدرة معظم بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي على توفيرها بشكل روتيني.

٣٠ – وتهدف الرابطة إلى التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء. وقد صمم هذا المشروع ليحسن توفُّر وموثوقية البيانات الأساسية التي يتطلبها التخطيط الإنمائي في منطقة الرابطة، مع

التركيز بشكل خاص على البيانات التي تتطلبها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ويهدف المشروع كذلك إلى تيسير التواصل داخل المنطقة من خلال تفاعل تشاطر وإدارة المعارف، ويهدف إلى توثيق الصلات بين منتجي الإحصاءات ومستعمليها. ويستفيد المشروع من الدروس المستقاة من مشاريع التطوير الإحصائي الخمسة التي نفذتها الشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أو تنفذها الآن، في مناطق كل من الجماعة الكاريبية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقد نجحت هذه المشاريع جميعها في تعزيز الشبكة الإقليمية للإحصائيين، وزيادة التعاون الإحصائي داخل الإقليم، وإعلاء مكانة الإحصاءات إقليميا. وأعطت المشاريع في هذه المناطق دفعة لعملية بناء القدرات الإحصائية، وهو ما يتبين من عدد مشاريع المتابعة التي بودر بها بريادة إقليمية.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة البلدان والمؤسسات الإقليمية ذات الصلة في منطقة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي على القيام، على نحو منتظم، بإنتاج وتحليل الإحصاءات المرجعية التي يتطلبها التخطيط الإنمائي الوطني ويتطلبها رصد التقدم المحرز في سبيل الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وبالأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٥ (الإحصاءات) لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والبرنامج الفرعي ٢ (الإحصاءات) للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

الميزانية الموجزة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاستشاريون	٦٩,٠
السفر	١٣٩,٥
الخدمات التعاقدية	٣٠,٤
المعدات	٨٧,٠
مصروفات التشغيل	١٠,٠
الجولات الدراسية	٤٨,٠
حلقات العمل	٣٠٠,٠
المجموع	**٦٨٣,٩**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين تنظيم النظم الإحصائية والعلاقات بين المستعملين والمنتجين، للتوصل إلى بيانات تكون جيدة وتقدم في وقتها وذات صلة عن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا	(أ) زيادة حجم ما تستعمله النظم الإحصائية من البيانات الإحصائية الرسمية لتتبع التقدم المحرز نحو الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا
(ب) التوسع في اعتماد طرق ومعايير إحصائية دولية لإدارة المعارف فيما يتعلق بقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا	(ب) زيادة عدد المكاتب الإحصائية الوطنية التي تستعمل التعاريف والمنهجيات الإحصائية المشتركة ومناهج عمل لتبادل ونشر البيانات ومجموعات المعلومات عن البيانات

الأنشطة الرئيسية

٣١ - ستشمل الأنشطة الرئيسية لهذا المشروع ما يلي:

(أ) تنظيم أربع حلقات عمل تدريبية لموظفي المكاتب الإحصائية الوطنية لتحسين قدراتهم التقنية في مجال جمع الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، وفي المواءمة بين مؤشرات التنمية؛ وفي تنظيم النظم الإحصائية؛ وفي العلاقات بين المستعملين والمنتجين؛

(ب) إقامة شبكة من الخبراء في المجالات المتعلقة بالإحصاءات من تكنولوجيا المعلومات لتعزيز إدارة المعارف في المنطقة عن مناهج عمل مشتركة لتبادل البيانات ومجموعات المعلومات عن البيانات، وبتبادل المعلومات عن المنهجيات والتحليل الإحصائي؛

(ج) تقديم الدعم التقني لتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية والإقليمية على جمع وتجميع ونشر الإحصاءات وعلى استعمال التكنولوجيا وصيانتها؛

(د) تنظيم جولات دراسية داخل المنطقة للاستفادة من أوجه القوة ومما تحقق من إنجازات في بعض بلدان المنطقة. وسيتيح هذا للموظفين من أقل البلدان نموا تقدما في مجال الإحصاءات أن يتعلموا من خبرات البلدان الأخرى وأن يطّلعوا على أمثلة لأفضل الممارسات في مجالات إحصائية منتقاة.

طاء - تعزيز القدرة الوطنية على دمج مبادئ التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان الخارجة من الصراع

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٥٤٦ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٣٢ - تركز الأمم المتحدة اهتمامها بشكل متزايد على بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. وفي كثير من الحالات، تكون جوانب التنمية غير المستدامة، كعدم تكافؤ فرص الحصول على الموارد الطبيعية، وتدهور البيئة، والفوارق الاجتماعية، وعدم فعالية هياكل الحكم، وعدم إحراز أي تقدم اقتصادي، هي سبب الصراعات المتسمة بالعنف داخل البلدان ونتيجتها في ذات الوقت. ولهذا السبب، تركز لجنة بناء السلام المنشأة حديثا على التنمية المستدامة، جنبا إلى جنب مع إعادة الإعمار وبناء المؤسسات، باعتبارها من المجالات التي ينبغي أن تركز عليها عملية وضع الاستراتيجيات المتكاملة للإنعاش في مرحلة ما بعد الصراع. ويؤدي المجتمع الدولي دورا هاما في مساعدة البلدان الخارجة من صراع على بناء القدرات والفعالية في سد الفجوة بين جهود الإنعاش قصيرة الأجل والتخطيط الإنمائي الأطول أجلا بدمج مبادئ التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الإنمائية الشاملة الوطنية.

٣٣ - وأحرز خلال العقد الماضي، تقدم هام في مجال وضع وتطبيق مبادئ توجيهية لصياغة استراتيجيات التنمية المستدامة ودمج مبادئ التنمية المستدامة في مزيد من الاستراتيجيات متوسطة الأجل كاستراتيجيات تقليص

الفقر والاستراتيجيات الإنمائية المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية. إلا أن هذه المبادئ التوجيهية بوجه عام لا تتصدى بشكل كامل للمعوقات التي تقف في وجه وضع الاستراتيجيات وتنفيذها، والمتفشية في البلدان الخارجة من صراعات عنيفة، مثل الافتقار إلى الهياكل المؤسسية التي تحظى بقبول جميع أجزاء البلد والمجتمع، فضلا عن غياب البيانات الضرورية لدعم عملية وضع السياسات القائمة على الأدلة ولرصد تنفيذ الاستراتيجيات.

٣٤- ولدى عدد من البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع خبرات هامة في مجال صياغة الاستراتيجيات وتنفيذها، منها الإيجابي ومنها السلبي على السواء. وسيستقي المشروع منهجيات قابلة للتكييف من تلك الخبرات ومن المبادئ التوجيهية العامة الموجودة بشأن استراتيجيات التنمية المستدامة وسيتيحها في صورة مجموعة أدوات قابلة للزيادة. وستتاح هذه المنهجيات عن طريق الإنترنت لجمهور أكبر وستشكل أساس عملية بناء القدرات الموجهة نحو أهداف على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والوطني. ويتضمن تصميم المشروع أيضا تيسير التواصل بين الحكومات المهتمة بالأمر، ولا سيما في أفريقيا وآسيا.

٣٥ - ويستفيد المشروع مما يتوفر لدى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من خبرة فنية وتقنية في مجال استراتيجيات التنمية المستدامة. ويستفيد أيضا من الخبرة المكتسبة من مشاريع حساب التنمية التي سبق واضطلعت بتنفيذها الإدارة، مثل المشروع المعني بنظم المعلومات لأغراض وضع القرارات على نحو مستدام في منطقة البحر الكاريبي، فضلا عن اجتماعات أفرقة الخبراء المعنية بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة التي عقدت في أفريقيا وآسيا، ومشروع لبناء القدرات في مجال استراتيجيات التنمية المستدامة في منطقة المحيط الهادئ، ومشروع أفريقي لبناء القدرات البرلمانية، وشبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية. وستتولى تنفيذه شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مع قيام الشُعب الأخرى بالإدارة، مثل شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية وشعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي، بتقديم إسهامات. ويُنتظر أن يحشد تمويل إضافي من جهات مانحة معنية ثنائية و/أو متعددة الأطراف، وخاصة لترجمة المنهجيات والاضطلاع بأنشطة التدريب بالفرنسية والإسبانية والعربية.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة البلدان الخارجة من الصراع على دمج مبادئ التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الإنمائية، وبالتالي زيادة احتمال تحقيق السلام المستدام.

العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وبالأهداف الإنمائية للألفية: البرامج الفرعية و ٣ (السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي) و ٤ (التنمية المستدامة) و ٥ (الإحصاءات) و ٨ (الإدارة العامة والمالية العامة والتنمية) لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

	الميزانية الموجزة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
الاستشاريون	١١٢,٥
أفرقة الخبراء	٥٩,٥
السفر	٧٤,٢
الخدمات التعاقدية	٣٩,٠
حلقات العمل	٢٦٠,٨
المجموع	**٥٤٦,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) دمج مبادئ التنمية المستدامة في استراتيجيات التنمية في البلدان الخارجة من الصراع	(أ) عدد البلدان الخارجة من صراع التي تفيد في تقاريرها المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة بأنها قد أحرزت تقدما في مجال وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة
(ب) تعزيز القدرة على استخدام مبادئ التنمية المستدامة في وضع السياسات في بلدان منتقاة خارجة من صراع	(ب) إفادة ما يزيد على ثلثي المشاركين في أنشطة المشروع بأنه قد تحققت زيادة في القدرة على مستويي الأفراد والمؤسسات على دمج التنمية المستدامة في استراتيجياتها الإنمائية
(ج) إنتاج منهجيات وإتاحتها في صورة مجموعة أدوات قابلة للزيادة عن إدراج مبادئ التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية كجزء من عملية بناء السلام	(ج) '١' إتاحة منهجيات ومجموعة أدوات عن دمج مبادئ التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، مع التركيز بشكل خاص على التحديات التي تواجهها البلدان الخارجة من صراع، على شبكة الإنترنت من خلال مواقع إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية '٢' عدد عمليات تنزيل البيانات من صفحات إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية على الإنترنت

الأنشطة الرئيسية

٣٦ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) تنظيم اجتماع واحد لفريق خبراء من أهل الرأي لجمع المعلومات وتقييم الخبرات والحالة بالنسبة لمنهجيات دمج مبادئ التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان الخارجة من صراع. وسيسهم خبراء وطنيون وخبراء دوليون ذو صلة بورقات فنية عن الخبرات المكتسبة على الصعيد القطري في هذا المجال وسيتفقوا بشأن ما قد يقتضيه الأمر من منهجيات أو أبحاث إضافية في إطار المشروع؛

(ب) إعداد المواد التدريبية والأدوات التحليلية المجمعة في مجموعة أدوات قابلة للزيادة لأغراض التخطيط الإنمائي المتكامل مع التركيز على مبادئ التنمية المستدامة ومفاهيمها فيما يتعلق بظروف مرحلة ما بعد الصراع. وسيتطلب ذلك إنتاج مواد فنية في أشكال سهلة الاستعمال ومرنة، كلما أمكن عمليا،

لغرض التوزيع على نطاق واسع. وستتاح مجموعة الأدوات على شبكة الإنترنت (انظر النشاط (ج) أدناه) وعلى أقراص مدمجة CD-Rom؛

(ج) إنشاء صفحة على الشبكة لتيسير توزيع مجموعة الأدوات والوصول إليها، ولتشجيع التواصل. وستتولى شعبة التنمية المستدامة إنشاء الصفحة الشبكية وتعهدها، وسيتاح الوصول إليها عن طريق الصفحات الشبكية ذات الصلة التابعة لإدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية كالصفحة الخاصة بشعبة التنمية المستدامة والصفحة الخاصة بشبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية؛

(د) عقد حلقتي عمل إقليميتين (إحداهما لأفريقيا والأخرى لآسيا) لإطلاع البلدان المشاركة على مجموعة الأدوات وتشاطر الخبرات وتنمية التعاون والتواصل؛

(هـ) تنظيم ثلاث حلقات عمل تدريبية وطنية لموظفي الحكومات وكبار أصحاب المصالح بغية تحسين فهم المشاركين وقدرتهم على صياغة وتنفيذ ورصد الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. وسيجري في مرحلة بدء المشروع تحديد البلدان المشاركة؛

(و) الاضطلاع بثلاثة تدخلات كل منها مخصص لبلد بعينه لتعزيز صياغة الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في ظل الظروف الموجودة على الأصعدة الوطنية والمراحل المحددة التي تمر بها عملية التخطيط الإنمائي. وبما أن الهدف هو تعظيم الأثر بتفصيل التدخلات حسب الاحتياجات والظروف المحددة لكل بلد، فسيجري تحديد تكوين التدخلات ومحتوياتها عند البدء في المشروع.

ياء - تعزيز القدرات الوطنية من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة للتنمية والتقييم الفعال للتقدم المحرز في هذا الصدد

إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية (٠٠٠ ٧٢٣ دولار)

معلومات أساسية

٣٧ - بعد مضي خمسة أعوام على مؤتمر قمة الألفية، أصبح التنفيذ الفعال والسريع للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، أكثر أهمية من أي وقت مضى. وقد اتفق قادة العالم في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على اتخاذ وتنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية أكثر طموحا.

٣٨ - ولهذا الغرض، توخّى مؤتمر القمة نظاما للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يتمتع بقوة أكبر، مع اضطلاع المجلس ولجانه الإقليمية والفنية بأعمالها كنظام موحد يدور حول إطار واحد أعم هو برنامج عمل الأمم المتحدة للتنمية. وبالتالي من المهم أن يتم تمكين البلدان النامية من دمج برنامج العمل في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية بشكل متسق. ولتوجيه الجهود نحو تنفيذ برنامج العمل وتقييم التقدم المحرز في هذا الصدد، نصّت الوثائق الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على تفويض المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإجراء

استعراضات سنوية على المستوى الوزاري. وفي إطار متابعة الوثائق الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٦/٦١، الذي أوصت فيه بأن تتيح الاستعراضات فرصة للبلدان لتقديم عروض وطنية طوعية، لتقييم التقدم الذي أحرزته في اتجاه تحقيق برنامج العمل. وستستند تلك العروض إلى الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لكل بلد وإلى تنفيذها.

٣٩- ولمساعدة البلدان في تصميم استراتيجيات إنمائية وطنية أكثر طموحا، أعدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ست مذكرات سياسات في عام ٢٠٠٦، في مجالات استراتيجية هي (أ) الاقتصاد الكلي والنمو؛ و (ب) التمويل؛ و (ج) إدارة الاستثمار العام؛ و (د) التكنولوجيا؛ و (هـ) السياسات الاجتماعية و (و) التجارة. وتركز مذكرات السياسات تلك على مجالات حرجة لا تراعي فيها المراجع الاعتيادية للوكالات ومبادئها التوجيهية الإنمائية الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا كما ينبغي. وسيتخذ المشروع من مذكرات السياسات أساسا لما يقدمه من دعم استشاري للحكومات في مجال تصميم استراتيجيات إنمائية وطنية عادلة.

٤٠ - وستساعد الاستعراضات السنوية على المستوى الوزاري البلدان في تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتقييمها، وستساعد المجتمع الدولي على استعراض السياسات الإنمائية وصقلها واستغلال الموارد المحدودة استغلالا أمثل دعما للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. والأهم من ذلك أن الاستعراضات ستؤدي إلى تجميع كل عناصر برنامج العمل بشكل متماسك البنيان ومنسق وموجه نحو تفادي الازدواجية وإهدار الموارد. وستتضمن الاستعراضات، برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، استعراضات وطنية طوعية تقدم فيها البلدان تقييمات لما أحرزته، أو لم تحرزه، من تقدم. وأي بلد يضطلع بتقييم ذاتي طوعي سيلقى دعما كاملا من المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة العاملة على المستوى القطري، حسبما يكون ذلك مناسبا.

٤١ - وستتولى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (الكيان الرائد) تنفيذ المشروع، بالتعاون مع المنسقين المقيمين حيثما وعندما يقتضي الأمر ذلك.

هدف المنظمة: تعزيز القدرة على تصميم وتقييم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وبالأهداف الإنمائية للألفية: البرامج الفرعية ١ (تقديم الدعم والتنسيق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي)، و ٣ (السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي)، و ٧ (الاتجاهات والقضايا والسياسات المتعلقة بالتنمية العالمية)، و ٨ (الإدارة العامة والمالية العامة والتنمية)، و ١٠ (تمويل التنمية) لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والأهداف الإنمائية للألفية.	الاستشاريون	٣٦٨,٦
	السفر	٨١,٦
	الخدمات التعاقدية	٢٣,٠
	مصروفات التشغيل	٩,٨
	حلقات العمل	٢٤٠,٠
	المجموع	**٧٢٣,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة الحكومات الوطنية على تصميم وتنفيذ وتقييم استراتيجيات إنمائية وطنية فعالة وفقا للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا	(أ) إنشاء موقع على الإنترنت وتشغيله
(ب) تحسين استعداد الحكومات لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية، وكذلك لإعداد تقارير وطنية عن التنفيذ لتقديمها أثناء العروض الوطنية المقدمة في إطار الاستعراضات الوزارية السنوية	(ب) '١' عدد البلدان التي تتلقى خدمات استشارية من أجل وضع استراتيجيات عادلة للتنمية الوطنية '٢' زيادة عدد البلدان التي تطلب المساعدة على إعداد العروض الوطنية لتقديمها أثناء الاستعراضات الوزارية السنوية

الأنشطة الرئيسية

٤٢ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) إقامة شبكة من الشركاء/الخبراء العالميين مهمتها دعم الحكومات وتقديم خدمات استشارية لها في إطار استراتيجياتها للتنمية الوطنية، بالتنسيق مع اللجان الإقليمية. وستشمل هذه الشبكة الخبراء بصفتهم الفردية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث العملية في البلدان متقدمة النمو والنامية؛

(ب) إنشاء موقع مكرس لاستراتيجيات التنمية الوطنية والتقارير الوطنية للتنفيذ على الإنترنت، تستضيفه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ويوفر مواد، ليس فقط للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فحسب، بل وكذلك للدول الأعضاء والإدارات الوطنية والحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني. وتُنشر في الموقع مذكرات الإدارة المتعلقة بالسياسات، وأحدث المبتكرات، والحالات الإفرادية، والاستراتيجيات الجديدة، والاستعراضات الوطنية، وشبكة الخبراء العالميين، لكي يتسنى للجميع الاطلاع عليها. تنظيم حلقتي عمل للتعرف على أحدث المبتكرات وعلى دراسات الحالات الإفرادية، والاستراتيجيات الجديدة، والاستعراضات الوطنية المقرر استخدامها؛

(ج) تقديم خدمات استشارية لبلدان مختارة بناء على طلبها، من أجل دعم إدراج سياسات اقتصادية واجتماعية أكثر عدالة في استراتيجياتها للتنمية الوطنية، وفقا للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. إيفاد أربع بعثات مدة كل منها ثلاثة أسابيع تضم أفرقة من الخبراء في المجالات الإنمائية ذات الأهمية الحاسمة؛

(د) تحليل الاتجاهات التي تُبرز ما حققته الدول الأعضاء وما لم تحققه من تقدم في سبيل إنجاز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا؛ وتنظيم حلقتي عمل لدعم هذه الأنشطة.

كاف - بناء القدرات المؤسسية والشبكات للعمل مع الشباب من أجل التنمية في أفريقيا

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٥٩٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٤٣ - أفريقيا قارة فتية. ويشكل الشباب نسبة كبيرة من السكان البالغين في كثير من بلدان القارة. ودلت دراسات متواترة على أن الاستثمار في الشباب - في مجالات التعليم والعمل والصحة - يُفيد المجتمع ككل. وإضافة إلى ذلك من الضروري إشراك الشباب لتحقيق الأهداف المبينة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا وفي الإعلان بشأن الألفية. ومع ذلك فالتنفيذ ناقص في الحالات التي تشير فيها السياسات الإقليمية والوطنية إلى أهمية الشباب. فالوزارات المسؤولة عن الشباب تعاني من نقص التمويل في جميع البلدان، وهي غير مهيأة لمعالجة التحديات المعقدة التي يواجهها الشباب، كما أن منظمات الشباب تفتقر عموما إلى القدرة على مساعدة الأقران مساعدة فعالة.

٤٤ - وقد نظمت شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وشعبة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حلقة عمل بشأن النهوض بالشباب في أديس أبابا في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وحضر الحلقة ٣٣ مشاركا من ٢٤ بلدا أفريقيا تناولوا ست مسائل تهم الشباب في أفريقيا، هي: الفقر، والعمالة، والتعليم، والصحة، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمشاركة، والصراعات المسلحة. وناقشت الحلقة مسائل جوهرية وتوصيات عملية. ولاحظ المشاركون قبل كل شيء الحاجة العاجلة إلى تعزيز المؤسسات الوطنية التي تعمل مع الشباب ولصالحهم. ودعوا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى المساعدة على بناء القدرات على الصعيد الوطني من أجل تسهيل النهوض بالشباب ومشاركتهم في الاستراتيجيات الوطنية بصورة فعالة.

٤٥ - واستجابة لذلك ستضطلع الإدارة بمشروع لإنشاء أفرقة لموارد النهوض بالشباب تعمل في بداية الأمر في ثلاثة بلدان ناطقة بالانكليزية وثلاثة بلدان ناطقة بالفرنسية في أفريقيا. وسيتكون كل فريق في البداية من ٨ أشخاص ينتمون إلى قطاعات من قبيل الحكومة والجامعات، والمنظمات التي يقودها الشباب وتعمل لخدمتهم. وسيكمل المشروع المعارف والقدرات الموجودة لدى الأفرقة من خلال وحدات تدريبية لبناء المهارات في مجالات تنطوي على أهمية كبيرة بالنسبة للنهوض بالشباب بصورة فعالة. وسيطبق الفريق مهاراته

طوال فترة المشروع من أجل تنفيذ السياسات القائمة فيما يتعلق بالشباب، ثم يتوسع في وقت لاحق لإقامة شبكات معارف وطنية للنهوض بالشباب.

٤٦ - وستستفيد من المشروع بشكل أساسي الوزارات المسؤولة عن النهوض بالشباب من خلال زيادة قدراتها على تنفيذ السياسات القائمة التي تخص الشباب أو تتعلق به. وستنفذ المشروعَ إدارةُ الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وستتولى الإدارة التنسيق وتوفير المعارف الفنية في مجال النهوض بالشباب. وستوفر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الخبرات الإقليمية، لا سيما في مجال التكامل مع جدول أعمال الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا. وسيوفر برنامج متطوعي الأمم المتحدة نقاطا مرجعية داخل البلدان للأفرقة الوطنية لموارد النهوض بالشباب، من خلال شبكة متطوعيه المتمركزين في مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتسهم اليونسكو بتجربتها الجوهرية في إنشاء شبكات البحوث والمعارف وإدامتها.

٤٧ - وفيما يتعلق بأصحاب المصالح من غير الأمم المتحدة سيسعى المشروع إلى التعاون مع المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية وأمانة الكومنولث، حيث لدى كل منهما مراكز تدريب إقليمية في أفريقيا تضطلع ببرامج الشباب. بقدر ما يتطور المشروع يمكن أيضا أن تُشرَك كيانات أخرى تُعرب عن اهتمامها به.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة الحكومات في أفريقيا على تنفيذ السياسات الإقليمية والوطنية المتعلقة بالشباب من خلال توفير معارف فنية عبر خبرات جماعية وطنية قائمة ومعززة تسمى أفرقة موارد النهوض بالشباب.

العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٣ (السياسات الاجتماعية والتنمية)؛ لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والبرنامج الفرعي ١٠ (التنمية الاجتماعية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.

الميزانية الموجزة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الخبراء الاستشاريون	١٠٧,٤
السفر	١٥٣,٩
الخدمات التعاقدية	٧٢,٠
المعدات	١٦,٩
مصروفات التشغيل	١١,٨
حلقات العمل	٢٢٨,٠
المجموع	**٥٩٠,٠**

الإنجازات المتوقعة للأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إنشاء وتدريب ستة أفرقة وطنية لموارد النهوض بالشباب تعمل بالشراكة مع الوزارات الحكومية على تنفيذ سياسات إقليمية ووطنية مختارة تتعلق بالشباب	(أ) استفادة ثمانية أشخاص من كل بلد من الوحدات التدريبية لبناء المهارات وتشكيلهم أفرقة لموارد النهوض بالشباب قادرة على دعم الوزارات المعنية بالشباب في تنفيذ السياسات ووضع البرامج

(ب) تعزيز قدرة الحكومات الوطنية على وضع وتنفيذ برامج وأنشطة تساعد على تنفيذ السياسات القائمة فيما يتعلق بالشباب، مع الاستعانة بخبرات أفرقة موارد النهوض بالشباب	(ب)	'١' زيادة عدد الوزارات الحكومية وغيرها من الجهات الممارِسة التي تضع و/أو تنفذ مشاريع أو أنشطة محددة للنهوض بالشباب دعما للسياسات الإقليمية والوطنية
		'٢' زيادة عدد الشراكات بين الوزارات الحكومية وبين المنظمات التي يقودها الشباب و/أو تعمل لخدمتهم في بلدان المشاريع
(ج) زيادة التعاون دون الإقليمي من أجل تبادل المعلومات والخبرات بشأن ممارسات النهوض بالشباب بين ستة بلدان من خلال شبكات معارف موسعة تُعنى بالنهوض بالشباب	(ج)	'١' عدد الأشخاص من كل قطاع (الحكومة، الأوساط الأكاديمية، المجتمع المدني) وفي كل بلد، الذين تلقوا تدريبا باستخدام الوحدات المعيارية لبناء المهارات، الذين انضموا إلى شبكة المعارف الموسعة للنهوض بالشباب
		'٢' إنشاء شبكة دون إقليمية للعمل في مجال النهوض بالشباب ونشر المواد والموارد التي ينتجها المشروع

الأنشطة الرئيسية

٤٨ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) تحديد البلدان الستة التي ستشارك في المشروع؛ العمل مع وزارات الشباب في هذه البلدان من أجل تحديد الجهات التي تمارس التنمية (بما فيها زعماء الشباب)، والتي يمكن الاستعانة بها في الأفرقة الرئيسية لموارد النهوض بالشباب؛ ويجري حاليا إعداد وحدات بناء المهارات التي تتناول مواضيع النهوض بالشباب واتخاذ الترتيبات لاستعراض هذه الوحدات من قِبل الأقران؛

(ب) تنظيم حلقتي عمل دون إقليميتين (واحدة للبلدان الناطقة بالانكليزية واحدة للبلدان الناطقة بالفرنسية) لإيصال وحدة بناء المهارات وتسهيل الاختيار المستهدف للسياسات القائمة المتعلقة بالشباب من أجل تنفيذها؛

(ج) توفير المساعدة التقنية من خلال تقديم خدمات استشارية لأفرقة موارد النهوض بالشباب والوزارات الفنية، في مجال تطبيق وحدات معيارية لبناء المهارات على تنفيذ السياسات التي يتم اختيارها؛

(د) تنظيم حلقتي عمل دون إقليميتين للمتابعة مع أفرقة موارد النهوض بالشباب من أجل استعراض تطبيق وحدات بناء المهارات، وتنقيح المواد وفقا لذلك، والإعداد لقيام الأفرقة بدورها بتدريب أشخاص آخرين سعيا لتوسيع شبكات المعارف المعنية بالنهوض بالشباب؛

(هـ) دعم أفرقة موارد النهوض بالشباب على تنفيذ ست حلقات عمل دون وطنية لتقاسم تجاربها في مجال تنفيذ المشاريع وإيصال الوحدات المنقحة والمكيفة لبناء المهارات، المتعلقة بالنهوض بالشباب، إلى ممارسين جدد من مختلف القطاعات (الخبراء والمبتدئين)، وإنشاء شبكة معارف وطنية يمكن الاستعانة بها في أعمال النهوض بالشباب في المستقبل؛

(و) نشر المعارف والمواد التي ينتجها المشروع في إطار الشبكة دون الإقليمية المكونة من ستة بلدان، وفي بلدان أخرى تهتم بإنشاء شبكات معارف وطنية مماثلة للنهوض بالشباب.

لام - تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنافس في القطاع السياحي في ستة بلدان نامية ضمن المنطقة دون الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٤٨٩ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٤٩ - ينطوي قطاع السياحة على أهمية استراتيجية بالنسبة للبلدان النامية، ويمكن أن يشكل مصدرا رئيسيا للعمالة والدخل وإيرادات القطع الأجنبي للبلدان. وكذلك يسهل قطاع السياحة نمو الأعمال الحرة، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن توفير الفرصة للتنويع الاقتصادي المستدام. وبالجمع بين قوتين دافعتين اقتصاديتين مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أداة للتنمية والسياحة بوصفها القطاع الأول في أنحاء العالم ستتسنى إتاحة فرص اقتصادية متنامية للأطراف الصغيرة والمحلية في قطاع السياحة. والسياحة، بوصفها صناعة تتسم بكثافة المعلومات، ينبغي أن تُدعم بخطط لتكنولوجيا المعلومات تنطوي على تعاون تنافسي. ويمكن معالجة ذلك من خلال تصميم نماذج تواصل مبتكرة تسمح لأصحاب المصالح المحلية بتنظيم نفسها والترويج لنفسها بطريقة أفضل.

٥٠ - ويمكن تعزيز مثل هذا النهج من خلال استراتيجيات للسياحة الإلكترونية تقوم على المشاركة، من خلال بناء القدرات والأنشطة ذات المنحى الشبكي التي ينبغي أن تشمل جميع أصحاب المصلحة ضمن عملية التمكين المحلي ونشر المعارف وتشاطرها. وسيعالج المشروع المسائل سالفة الذكر من خلال طريقة تواصل يمكن استنساخها. وستشمل البلدان المستفيدة ستة بلدان في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، سيجري اختيارها بين بنن وبوركينا فاسو وتوغو والرأس الأخضر والسنغال وغامبيا وغانا وغينيا ومالي ونيجيريا. وأهم الجهات المستهدفة للاستفادة من المشروع هي السلطات الحكومية المسؤولة عن

تصميم وتنفيذ الاستراتيجية الإلكترونية الوطنية في هذا المجال والمؤسسات ذات الصلة بالسياحة؛ والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والرابطات والمنظمات القطاعية التي تضم المشتغلين بهذا النشاط، بما في ذلك شركات السياحة في البلدان المستفيدة، وكذلك المنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

٥١ - وسيتولى تنفيذ المشروع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة - الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والتمثيل الإقليمي لمنظمة التجارة العالمية في أفريقيا والمؤسسات الشريكة مثل جامعة كيبيك في مونتريال. وسيُستعان بالخبرات المحلية، متى ما تيسرت، لبناء القدرات المؤسسية والمحلية وتنميتها.

هدف المنظمة: الإسهام في التمكين المحلي لأصحاب المصالح المعنيين بالسياحة وشمولهم وكفالة التنافس بينهم، عن طريق أنشطة بناء القدرات والتنمية، من خلال شبكات ونماذج لإدارة وتشاطر المعارف تتسم بالابتكار وتستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

العلاقة مع الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٤ (الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة وتنمية الموارد البشرية) لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ والبرنامجين الفرعيين ١ (التجارة والتمويل والتنمية الاقتصادية)، و ٤ (تسخير المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية) للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والأهداف ١ و ٣ و ٧ و ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.

الميزانية الموجزة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة	٣١,٥
الخبراء الاستشاريون	٢٢٨,٠
السفر	٨٤,٠
الخدمات التعاقدية	١٦,٥
مصروفات التشغيل	٦,٠
حلقات العمل	١٢٣,٠
المجموع	**٤٨٩,٠**

الإنجازات المتوقعة للأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة فهم صانعي القرار (على الصعيدين العام والخاص) لما تُحدثه أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من آثار إيجابية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال السياحة، من خلال تصميم نموذج نظام لإدارة المعارف ومواد تدريبية متناسقة يمكن محاكاتها، لصالح جميع أصحاب المصالح المعنيين بالسياحة	(أ) '١' زيادة عدد أصحاب المصالح المحليين القادرين على فهم وتسخير ما تنطوي عليه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إمكانات للتغيير، من أجل وضع إطار مشترك ومناسب لحل يستند إلى الحاسوب، وعلى تقييم التحديات التي تواجهها السياحة الإلكترونية والفرص

الإنجازات المتوقعة للأمانة العامة		مؤشرات الإنجاز
		المتاحة أمامها على الصعيد الوطني
		'٢' زيادة عدد النظراء المحليين المطلعين على التكنولوجيا وسياق الأعمال التجارية ولديهم المواقف والتقنيات المناسبة لوضع هذه الحلول موضع التنفيذ
(ب) زيادة قدرات ومهارات البلدان المستفيدة فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ نماذج مبتكرة للأعمال التجارية وحلول ذات صلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز قدرتها على التنافس والسماح لها بإضفاء قيمة مضافة على اقتصادها	(ب)	'١' تعزيز إمكانيات أصحاب المصلحة وزيادة القدرات الوطنية، العامة منها والخاصة، على وضع استراتيجية مشتركة ومستدامة لتنمية السياحة الإلكترونية يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة مشاركة ديناميكية؛ وضع خطة العمل
		'٢' زيادة عدد المؤسسات والشركات وأصحاب المصلحة في القطاع من جميع الفئات، التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أنشطتها الجارية، مثل ما يتصل منها بإدارة المعارف والوسم وعمليات الحجز والمدفوعات
(ج) تحسين قدرة الأطراف المؤثرة في السياحة على التنافس من خلال تشجيع التعاون التنافسي على الصعيدين الوطني والإقليمي، من خلال إقامة شراكات في القطاعين العام والخاص	(ج)	'١' تعزيز قدرة جميع أصحاب المصلحة على العمل بالتعاون الوثيق على الصعد المحلي والوطني والإقليمي من خلال شبكات تستند إلى التعاون التنافسي
		'٢' زيادة الإيرادات المستدامة لأصحاب المصلحة المؤثرة في السياحة في البلدان المستفيدة

الأنشطة الرئيسية

٥٢ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) وضع مجموعة مواد تدريبية متخصصة وموحدة ونموذج تعلم يمكن استنساخه ويسهل تطويعه لمواصفات محددة وتحسينه وفقا للاحتياجات المتغيرة للجهات المستفيدة؛

(ب) تحديد نظراء محليين لتنفيذ المشروع والمشاركة في الشبكة وفي تنفيذ دراسات لحالات إفرادية في البلدان المستفيدة؛

(ج) تنظيم حلقات عمل للقطاعين العام والخاص في جميع البلدان المستفيدة من أجل تقييم الاحتياجات الوطنية، وتعزيز المهارات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع السياحة استنادا إلى القدرات الوطنية القائمة، وعقد دورة تنفيذية لبدء أعمال الشبكة؛

(د) إصدار ونشر دليل إرشادي قائم على توافق الآراء بشأن استنتاجات كل من دراسات الحالات الإفرادية وحلقات العمل المعنية بتقييم الاحتياجات التي نفذت في كل من البلدان المستفيدة؛

(هـ) تصميم خطة عمل مستدامة تطابق مقتضى الحال لفترة ما بعد تنفيذ المشروع، بما في ذلك مواصلة تنفيذ الشبكات الإقليمية وتقييم أنشطة مختلف الشبكات على أساس منتظم.

ميم - دعم اتخاذ القرارات وصوغ السياسات بشأن الاستثمار المباشر الأجنبي في سياق الأهداف الإنمائية للألفية وتوافق آراء مونتيري

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٤٠٢ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٥٣ - تتلقى غالبية البلدان النامية تدفقات متواضعة من الاستثمار المباشر الأجنبي. ولا يجتذب عدد من هذه البلدان، ولا سيما أقل البلدان نموا، مستويات من الاستثمار المباشر الأجنبي أو أنواعا منه يمكنها أن تساعد اقتصاداتها على الاندماج في الأسواق العالمية، أو على الاستفادة من فرص التجارة العالمية والنظام المالي وإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن عزو ذلك جزئيا إلى عدم ملاءمة بيئة الأعمال، وضعف الأطر المؤسسية، وقلة الاستقرار السياسي، في جملة عوامل. كما أن نقص المعلومات المُجدية والموثوقة وجيدة التوقيت عن الاستثمار المباشر الأجنبي وأنشطة الشركات عبر الوطنية، ونقص القدرات على تحليل هذه المعلومات، يشكلان كذلك جزءا من المشكلة، إذ يمنعان عددا من البلدان النامية (ولا سيما أقل البلدان نموا) من تقييم آثار الاستثمار المباشر الأجنبي وأنشطة الشركات عبر الوطنية على اقتصاداتها تقييما دقيقا، واتخاذ قرارات مناسبة وصوغ سياسات ذات منحى إنمائي تجاه الاستثمار المباشر الأجنبي، كما يحولان دون الرصد المناسب لما تحرزه هذه البلدان من تقدم نحو إنجاز (الهدف ٨) من الأهداف الإنمائية للألفية. وتشكل هذه العيوب كذلك عقبة أمام تحقيق هدف تعبئة الموارد الدولية للتنمية، ولا سيما الاستثمار المباشر الأجنبي، وهو الهدف المحدد في توافق آراء مونتيري.

٥٤ - وقد اعتُرف بالاحتياجات في هذا المجال في عدة مناسبات في السنوات الأخيرة. وقد أوردت لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك طلبا محددا في التوصيات المتفق عليها لدورتها العاشرة (جنيف في الفترة من ٦ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦) بأن تقوم أمانة الأونكتاد، بالتعاون مع المنظمات المختصة الأخرى، وبدعم من الشركاء الإنمائيين، بتكثيف التعاون التقني في هذا الميدان، بما في ذلك مساعدة البلدان النامية على تدعيم التعاون الإقليمي فيما بين المؤسسات المختصة؛ وعقد اجتماعات بصورة منتظمة بشأن الإحصاءات ورسم السياسات في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وتقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية (TD/B/COM.2/71، الفقرة ٥). وينبني هذا المشروع على الاعتراف بالاحتياجات المذكورة أعلاه، سعيا لتكثيف أنشطة المساعدة التقنية وكفالة الاستدامة في مجال إحصاءات الاستثمار المباشر الأجنبي.

٥٥ - وسيتولى الأونكتاد إدارة المشروع وتنفيذه بالاشتراك مع المنظمات الإقليمية (مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجماعة الكاريبية، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وغيرها من المجموعات الأفريقية، ومنتدى جزر المحيط الهادئ).

هدف المنظمة: بناء قدرة البلدان النامية على تحليل ورسم سياسات للاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية في سياق تحقيق أهدافها الإنمائية الشاملة.

العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وبالأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٢ (الاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا) لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة العامة	٦٠,٠
الاستشاريون	٨٠,٠
السفر	٥٧,٠
مصروفات التشغيل	٣٠,٠
حلقات العمل	١٧٥,٠
المجموع	**٤٠٢,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة قدرة المسؤولين الحكوميين على التقييم الفعال لأثر الاستثمار المباشر الأجنبي وما تقوم به الشركات عبر الوطنية من نشاط على اقتصادهم، ورصد الأهداف الإنمائية ذات الصلة بالاستثمار المباشر الأجنبي، ورسم سياسات ملائمة موجهة نحو التنمية	(أ) '١' زيادة عدد الموظفين (بمن فيهم المسؤولون الحكوميون) في البلدان المستفيدة من المدربين على تحليل بيانات الاستثمار المباشر الأجنبي والشركات عبر الوطنية، وتقييم الأثر الإنمائي للاستثمار المباشر الأجنبي، والإسهام في رسم سياسات للاستثمار المباشر الأجنبي تكون موجهة نحو التنمية

	’٢‘ زيادة عدد الموظفين المدربين القادرين على جمع إحصاءات موثوق فيها ومستوفاة عن الاستثمار المباشر الأجنبي والشركات عبر الوطنية وفقا للتوصيات والمعايير المعترف بها دوليا بالنسبة لإحصاءات الاستثمار المباشر الأجنبي.
	’٣‘ زيادة عدد البلدان ذات الأطر المؤسسية المتماسكة في مجال جمع البيانات ونشرها
(ب) تعزيز قدرة المؤسسات، ووكالات تشجيع الاستثمار، والمكاتب الإحصائية الوطنية على إقامة عمليات وهياكل إدارة المعارف وصونها	(ب) ’١‘ وضع قائمة بالمؤشرات الخاصة بالاستثمار المباشر الأجنبي وما تقوم به الشركات عبر الوطنية من أنشطة لها علاقة بتقييم الأثر ورسم السياسات الخاصة بالاستثمار المباشر الأجنبي
	’٢‘ إقامة شبكات إقليمية و/أو أفرقة عاملة تكون معنية بالاستثمار المباشر الأجنبي والشركات عبر الوطنية، تتضمن المصارف المركزية، والمكاتب الإحصائية الوطنية، ووكالات تشجيع الاستثمار لدعم العمل في كل منطقة من المناطق المستفيدة

الأنشطة الرئيسية

٥٦ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) إعداد ملخصات للاستثمار عن البلدان المستفيدة وتقدير للاحتياجات؛

(ب) وضع قائمة بالمؤشرات الأساسية التي تهم صناع السياسات في رسم سياسات لها علاقة بالاستثمار المباشر الأجنبي؛

(ج) وضع إطار مؤسسي متماسك لتحليل ونشر الإحصاءات ذات الصلة بالاستثمار المباشر الأجنبي والشركات عبر الوطنية في كل بلد من البلدان المستفيدة؛

(د) تنظيم دورات تدريبية في كل منطقة من المناطق المستفيدة عن تحليل البيانات والمعايير المقبولة دوليا بالنسبة للإحصاءات الخاصة بالاستثمار المباشر الأجنبي/الشركات عبر الوطنية؛

(هـ) تنظيم حلقات عمل وطنية لتنفيذ استراتيجية لتحليل البيانات ونشرها، ولتطوير قدرات البلدان على استخدام البيانات وتحليلها لأغراض صياغة السياسات؛

(و) إجراء دراسات استقصائية عن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المستفيدة. وسيجري تصميم هياكل أساسية تقنية من أجل تجهيز بيانات الدراسات الاسستقصائية ونشر نتائجها.

نون - النهوض بالسياسات الاقتصادية والتجارية الموجهة نحو النمو دون الإقليمي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية في غرب آسيا وشمال أفريقيا

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (٥٣١ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٥٧ - يمكن للنمو الاقتصادي في البلدان العربية في غرب آسيا وشمال أفريقيا أن يستفيد من السياسات المتسقة التي تعزز إسهام التجارة الإقليمية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والتحول الهيكلي طويل الأجل، والأهداف الإنمائية للألفية. ويتيح التكامل الإقليمي الذي تكمله مبادرات الإصلاح الوطنية منطلقا نحو مزيد من الاستثمار الموجه إلى الداخل، ونقل التكنولوجيات، وتحسين معدلات التبادل التجاري وتوسيع نطاق التجارة، وزيادة الاستثمار في عمليات إنتاج السلع ذات القيمة المضافة الأكبر، وتحقيق التحديث الصناعي. وعلى الرغم من أن الإقليمية أضحت مكونا رئيسيا لاستراتيجيات السياسة التجارية لمعظم البلدان، فإن أداء البلدان العربية لا يزال دون التوقعات.

٥٨ - فإذا ما نحينا غياب الاستقرار السياسي جانبا، فإننا نجد أن المستوى المتدني للتجارة داخل الإقليم في البلدان العربية يعزى بدرجة كبيرة إلى السياسات الوطنية والإقليمية التي تقوم على نهج إزاء التنمية دافعه التجارة، وليس نهجا إزاء التجارة دافعه التنمية. ويسعى هذا المشروع إلى دعم جهود التنمية والتكامل الإقليمي في بعض البلدان العربية المختارة في غرب آسيا وشمال أفريقيا، مع التركيز على الاقتصادات الضالعة في صراعات، عن طريق اتباع نهج إزاء التجارة تحركه التنمية. وسيتم هذا عن طريق نهج مبتكر يتضمن وضع إطار مفاهيمي لبرامج، وبارامترات تحليلية، وأطر للسياسات، وترتيبات مؤسسية، تعد كلها حسب الطلب، من أجل بناء وتقوية القدرة المؤسسية للبلدان المختارة في مجال السياسات الاقتصادية والتجارية وتيسير تنفيذ مبادرات التكامل الإقليمي.

٥٩ - سيقوم الأونكتاد بتنفيذ المشروع بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وسيستفيد من العمل الذي جرى في السابق في المنطقة.لا يحصل ثلث (بليونا نسمة) سكان الكرة الأرضية على خدمة الطاقة الأساسية. ويعيش معظمهم.

هدف المنظمة: تعزيز إسهام التجارة الإقليمية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والتحول الهيكلي طويل الأجل، والأهداف الإنمائية للألفية. **العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وبالأهداف الإنمائية للألفية**: البرنامجان الفرعيان ١ (العولمة والترابط والتنمية) و ٣ (التجارة الدولية) للأونكتاد؛ والبرنامج الفرعي ١ (التجارة والتمويل والتنمية الاقتصادية) للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والبرنامج الفرعي ٣ (التنمية والتكامل الاقتصاديان)؛ للإسكوا؛ والهدفان ١ و ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) المساعدة المؤقتة العامة ٧٢,٠ الاستشاريون ١٤٢,٠ السفر ٦٠,٠ الخدمات التعاقدية ٢٠,٠ مصروفات التشغيل ٩,٠ حلقات العمل ٢٢٨,٠ **المجموع ٥٣١,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين قدرات صنع السياسات الاقتصادية والتجارية في البلدان العربية في شمال أفريقيا وغرب آسيا، استنادا إلى المعايير المعترف بها دوليا لتحليل البيانات والسياسات الاقتصادية	(أ) '١' تقديم توصيات تتعلق بالسياسات، ووضع خطط وطنية للتنمية، وكتابة ورقات خبراء، وإبرام اتفاقات تجارية فيما بين بلدان المنطقة، مع التركيز على الاقتصادات التي مزقتها الحروب، تنبع كلها من زيادة تحليل الدور الذي تضطلع به التجارة فيما بين بلدان المنطقة والسياسات الاقتصادية '٢' تقديم العروض، وإجراء المناقشات، وإعطاء ردود الأفعال إزاء تحليل الخبراء وإتباع الأساليب التحليلية والإحصائية، التي تسهم في تحسين فهم دور التجارة داخل المنطقة في النمو والتنمية الاقتصاديين في الاقتصادات التي مزقتها الحروب
(ب) زيادة إنتاج واستعمال طرق ومعايير إحصائية دولية في عمليات صنع السياسات الاقتصادية والتجارية لبلدان مختارة من أجل التصدي لقضايا النمو والتكامل الإقليمي، مع التركيز على الاقتصادات الضالعة في صراعات (مزقتها الحروب)	(ب) '١' زيادة عدد المكاتب الإحصائية الوطنية التي تستخدم الأساليب الإحصائية القياسية وتسهم في تحليل التكامل الإقليمي والنمو الاقتصادي

'٢' زيادة القدرة التحليلية للمكاتب الإحصائية في مجال النمو والتكامل الإقليمي؛ وزيادة التعاون والتواصل فيما بين المؤسسات المعنية بالترويج للتجارة داخل المنطقة والوكالات المعنية بتقديم الإحصاءات التجارية	

الأنشطة الرئيسية

٦٠ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) إعداد مذكرات إعلامية، وورقات سياسات، ومواد تدريب أساسية عن: تطوير نهج إزاء التجارة تحركه التنمية، والتكامل الإقليمي بين الاقتصادات التي مزقتها الحروب؛ وتجميع إحصاءات تجارية، واستخدام الطريقة الإحصائية في التجارة (مثل تحليل المدخلات والمخرجات)؛ واستخدام الإحصاءات التجارية على نحو يهتدى به في اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات الاقتصادية؛

(ب) تنظيم ثلاث حلقات عمل تدريبية إقليمية لصناع السياسات والخبراء والموظفين بالمكاتب الإحصائية الوطنية من أجل تحسين القدرات التقنية للبلدان في مجال صنع السياسات الاقتصادية والتجارية، وإعداد إحصاءات تجارية واستخدامها على نحو يهتدى به في اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات؛

(ج) عقد اجتماع لفريق خبراء إقليمي عن استخدام البيانات التجارية والمنهجيات الإحصائية، مثل تحليل المدخلات والمخرجات، وما لها من دور في تحليل السياسات الاقتصادية. وسيتيح الاجتماع أيضا منتدى للحوار فيما بين بلدان المنطقة من أجل تحديد المجالات ذات الأولوية في السياسات المشتركة؛

(د) دعم جهود التواصل فيما بين المؤسسات المعنية بالنهوض بالتجارة داخل المنطقة والتكامل الإقليمي. ويشمل هذا استكشاف الآليات الرسمية وغير الرسمية لتقاسم الإحصاءات والمعلومات ذات الصلة بالتجارة فيما بين الخبراء، كل في مجاله، بالإضافة إلى تيسير وصولهم إلى المعلومات على المواقع الإلكترونية؛

(هـ) تقديم الخدمات الاستشارية للمؤسسات البحثية المتخصصة الوطنية والإقليمية، وصناع السياسات، والوكالات الإحصائية الوطنية، والإدارات الإحصائية لوكالات الجمارك لمساعدتها فيما يلي: '١' جمع الإحصاءات ذات الصلة بالتجارة وتصنيفها ونشرها باستخدام الطرق الإحصائية المقبولة دوليا؛ و '٢' استخدام الإحصاءات ذات الصلة بالتجارة على نحو يهتدى به في اتخاذ القرارات بشأن السياسات التجارية والاقتصادية على المستويين الوطني والإقليمي.

سين – تعزيز المشاركة الفعالة للبلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة الدولية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (٠٠٠ ٥٣٠ دولار)

معلومات أساسية

٦١ – تستفيد التنمية من التجارة الدولية، ويمكن تحقيق استخدام التجارة كمحرك حقيقي للنمو والتنمية والحد من الفقر عن طريق مشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية. وتشمل هذه القطاعات التصنيع (كالإلكترونيات والمنتجات الكهربائية)، والسلع الأساسية، والمنتجات القائمة على الطاقة البديلة (مثل الوقود الإحيائي)، والخدمات المواتية لتكنولوجيا المعلومات. ومن خلال إيجاد قدرات إنتاجية وتصديرية جديدة في هذه القطاعات المتقدمة تكنولوجيا، يمكن للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، أن تخلق فرصا في أسواق جديدة إقليميا وعالميا، وأن تحقق بالتالي نتائج كبرى جديدة ذات توجه إنمائي؛ وأن تقدر على الإمداد بمنتجات أكثر تقدما من الناحية التكنولوجية؛ والقيمة المضافة المحلية للصادرات؛ والإنتاجية والتنافسية؛ وأمن الطاقة وفعاليتها؛ والعمالة، ونوعية الوظائف، والتعليم المهني الأفضل.

٦٢ – على مدى السنوات العشرين الماضية، ظهر اتجاه واضح نحو تحقيق معدلات نمو أكبر بكثير بالنسبة للقطاعات الأكثر دينامية وعددها ٤٠ قطاعا في عالم الصادرات (على سبيل المثال الإلكترونيات، والمواد الكيميائية، والمستحضرات الصيدلانية، وأجزاء السيارات، وبعض المنسوجات والملبوسات، والوقود الإحيائي، والاستعانة بمصادر خارجية لتوفير الخدمات)، والتي شكلت أكثر من ٤٠ في المائة من قيمة الصادرات العالمية في عام ٢٠٠٥. وقد نمت هذه القطاعات الدينامية في مجملها بمعدل ١٢ في المائة في المتوسط سنويا خلال هذه الفترة. وتستند كثير من هذه القطاعات إلى تكنولوجيات جديدة ذات قيمة مضافة كبيرة. ونجح عدد من البلدان النامية في النفاذ إلى هذه القطاعات، حيث عمّق بعضها من مشاركته بينما لم يحقق البعض الآخر سوى مكاسب محدودة من حيث القيمة المضافة المحلية. واستمر عدد آخر كبير من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، في التخصص إلى حد بعيد في قطاعات تعتبر ضمن أقل القطاعات دينامية وأقلها من حيث القيمة المضافة المحلية وبالتالي فإنها قطاعات غير مبتكرة. ومن بين التحديات الرئيسية تحويل الخبرات الإيجابية القائمة للبلدان النامية الناجحة وما يتصل بها من معارف إلى معلومات يمكن استخدامها وأنشطة في مجال بناء القدرات يمكن تشاطرها مع بلدان نامية أخرى من أجل حفز الابتكار عن طريق الاستثمار والإنتاج والتجارة في المنتجات والخدمات الجديدة. وعلاوة على ما سبق، فإن إقامة شبكات معلومات (معارف) ذات صلة، تشمل الحكومات والصناعات وأصحاب المصلحة من المجتمع المدني، ستصبح خطوة حاسمة على طريق تعزيز مشاركة البلدان النامية في القطاعات الجديدة والدينامية للتجارة العالمية.

٦٣ – يستند المشروع إلى الدروس المستفادة من الاستعراضات الحكومية الدولية للأونكتاد، وطلبات محددة من الدول الأعضاء. ويستند أيضا إلى التجربة الإيجابية المستفادة نتيجة للشراكة التي أقيمت بين الأونكتاد

والقطاع الخاص لتعزيز قدرات الإمدادات الجديدة لبلدان الجنوب الأفريقي في قطاع الكهرباء. وسيعزز المشروع قدرات الإمدادات الجديدة لعدة بلدان نامية عن طريق استخدام نهج مبتكرة تتعلق بالتنمية والتجارة والتعلم التنظيمي وتشاطر المعلومات، الأمر الذي يجعله وسيلة لإدارة الأعمال تستحق التوقف عندها. وستطوَّع المنابر الإلكترونية القائمة، مثل منبري Infocom وInfoshare التابعين للأونكتاد، وقاعدتي بيانات الحل العالمي للتجارة المتكاملة/نظام التحليلات والمعلومات التجارية، لإمداد بلدان نامية منفردة بأداة فعالة لرصد وتحليل قطاعات جديدة وديناميةللتجارة العالمية. وسيقوم الأونكتاد بتنفيذ المشروع، بالتعاون مع الحكومات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الوكالات التابعة للأمم المتحدة، وبعض الكيانات المختارة التابعة للقطاع الخاص. وسيكون التركيز على منطقتين أو ثلاث من المناطق دون الإقليمية أو البلدان في كل منطقة من المناطق النامية (أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية) وعلى ثلاثة قطاعات إرشادية: الإلكترونيات والمنتجات الكهربائية، والوقود الحيوي، والخدمات المواتية لتكنولوجيا المعلومات.

هدف المنظمة: تعزيز المشاركة الفعالة للبلدان النامية في قطاعات مختارة دينامية وجديدة للتجارة الدولية، وذلك من خلال الابتكار والتواصل، وتشاطر المعلومات، وبناء القدرات.

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين وأولويات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٣ لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (التجارة الدولية)؛ والهدفان ١ و ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة العامة	٥٠,٠
الاستشاريون	١٠٤,٠
السفر	٤٥,٠
مصروفات التشغيل	٤١,٠
الجولات الدراسية	٩٠,٠
حلقات العمل	٢٠٠,٠
المجموع	**٥٣٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة فهم ونشر المعارف التي تكتسبها البلدان النامية وخبراتها الناجحة من أجل بناء قدرات جديدة لإنتاج وتصدير منتجات وخدمات دينامية وجديدة.	(أ) زيادة تحقق الحكومات المستفيدة من التدابير المقترحة (التوصيات) في دراسات الجدوى ومن جانب الحوار بين القطاعين العام والخاص (لما لا يقل عن قطاعين إرشاديين ديناميين وجديدين)

(ب) اعتماد استراتيجيات وطنية/إقليمية من أجل تحسين القدرة التنافسية على الإمداد، والصادرات، والاستثمار، وظروف دعم الأسواق، وتدابير تيسير التجارة لفرادى القطاعات.	(ب) زيادة عدد التدابير المقترحة (التوصيات) المنفذة في عمليات صنع السياسات وإدارة المعارف/المعلومات (بما يتضمن ما لا يقل عن قطاعين إرشاديين ديناميين وجديدين)
(ج) إنشاء شبكات معارف وشراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص من أجل تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية/الإقليمية بهدف النهوض بمشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية	(ج) زيادة عدد شبكات المعارف والمعلومات، ومجموعات (وحدات معيارية) للتدريب، والشراكات بين القطاعين العام والخاص (بما يتضمن كذلك التدابير الكفيلة باستمرار هذه الشراكات) من أجل تحديد الممارسات الحميدة والدروس المستفادة وجمعها وتسجيلها ونشرها (لما لا يقل عن قطاعين إرشاديين ديناميين وجديدين)
(د) وضع آليات لدعم استمرار الشبكات والشراكات	(د) زيادة عدد التفاعلات المنتظمة تشمل ما يُنشأ من شبكات وشراكات

الأنشطة الرئيسية

٦٤ - ستتضمن أنشطة المشروع الرئيسية ما يلي:

(أ) إجراء ونشر دراسات الجدوى (التشخيصية)، بما في ذلك مجموعات تدريب (وحدات معيارية) من أجل تقييم قدرة الاستمرار الاقتصادي للبلدان النامية على البدء في الإنتاج والتجارة في قطاعات دينامية وجديدة محددة؛

(ب) تنظيم حلقات عمل (مؤتمرات) وطنية/إقليمية من أجل تقديم التدريب، والتحقق من دراسات التقييم، وإنشاء شبكات المعارف وتشاطر المعلومات؛

(ج) تقديم الدعم التقني لأغراض المتابعة والتدريب اللازم للحكومات والقطاع الخاص في إعداد استراتيجيات التنفيذ وما يتصل بذلك من الأُطُر التنظيمية القانونية والمتعلقة بالسياسات، التي تكفل الاتساق وتحقيق نتائج فعالة من حيث التكاليف؛

(د) تعزيز استمرار الحوار فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين استنادا إلى الخبرات المحلية من أجل تنسيق أهداف وأنشطة القطاعين العام والخاص، بما يؤدي إلى تيسير وإنشاء شراكات مستدامة في ميادين التجارة والاستثمار والإنتاج في قطاعات دينامية وجديدة مختارة؛

(هـ) تنظيم جولات دراسية من أجل استخلاص الدروس المستفادة من الخبرات الناجحة وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار والإنتاج في قطاعات دينامية وجديدة محددة؛

(و) تعزيز الأسس اللوجستية والتقنية للحكومات المستفيدة والقطاع الخاص عن طريق إعداد مجموعات معارف وقواعد بيانات على شبكة الإنترنت.

عين – بناء قدرات إنتاجية في البلدان النامية من أجل النهوض بمشاركتها في سلاسل الإمداد العالمية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٤٥٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٦٥ – يتسم بناء القدرة الإنتاجية والنهوض بالقدرة التنافسية الدولية بالأهمية الحاسمة للنمو الاقتصادي في البلدان النامية. والتدويل أحد الطرق الجوهرية لتعزيز القدرة التنافسية للشركات في البلدان النامية. ويشمل ذلك استراتيجيات تستند إلى الأشكال المتكاملة عالميا للشبكات المنتجة، مثل الصلات بين الشركات عبر الوطنية والمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم والمجموعات والسلاسل العالمية للأنشطة المولدة للقيمة.

٦٦ – ويهدف هذا المقترح إلى تعزيز القدرة على الإمداد لدى البلدان النامية من خلال تدويل الشركات، ولا سيما المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتدرك الحكومات في أنحاء العالم دور المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم ومساهمتها في النمو الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، والعمالة، والتنمية المحلية. وبناء على ذلك، يتسم تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية الصغيرة ومتوسطة الحجم، بأهمية حيوية للبلدان النامية من أجل تحقيق الاستفادة الكاملة من فرص التجارة والاستثمار الدوليين، ولبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما هدف القضاء على الفقر المدقع والجوع. وأقر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في دورته الحادية عشرة (ساو باولو، ٢٠٠٤) بأن أحد الأهداف الرئيسية لعمله هو مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، على وضع وتنفيذ سياسات فعالة من أجل بناء القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية، استنادا إلى معالجة متكاملة للاستثمار، ومسؤولية الشركات، ونقل التكنولوجيا والابتكار، وتنمية المشاريع، وتيسير الأعمال التجارية (بما في ذلك النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، والقدرة التنافسية، والتنويع، والقدرة على التصدير، وذلك بهدف الحفاظ على مستوى مرتفع من النمو، وتعزيز التنمية المستدامة.

٦٧ – وسيدمج المشروع المقترح الخدمات الاستشارية وتبادل أفضل الممارسات المتعلقة بتدويل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم من أجل تحقيق تغير فعال في السياسات وإيصال المساعدة التقنية بهدف إقامة صلات فيما بين الأعمال التجارية. وسيبني المشروع، على وجه الخصوص، على أنشطة الأونكتاد كما ترد أدناه.

٦٨ - وبموجب مذكرة التفاهم المبرمة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يتعاون الأونكتاد مع فريق العمل التابع للمنظمة المعني بالمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم وتنظيم المشاريع في مجال تعزيز دور المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم في السلاسل العالمية للأنشطة المولدة للقيمة. كما كوّن الأونكتاد خبرة واسعة النطاق في مجال الصلات فيما بين الأعمال التجارية. وجرى تجميع الخبرات المكتسبة من التجارب المباشرة في مساعدة البلدان في قائمة الأونكتاد للممارسات الحميدة. واستنادا إلى هذا الإطار، سيطور المشروع القدرة على إقامة صلات فيما بين الأعمال التجارية، وتحديد الطلب، واستهداف الاستثمار المباشر الأجنبي عالي الجودة، ومضاهاة الشركاء المحتملين من الأعمال التجارية في بلدان مختارة.

٦٩ - وسيُنفذ الأونكتاد المشروع، بالتعاون مع الحكومات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ومؤسسات مختارة من القطاع الخاص. وسيركز على ثلاث مناطق دون إقليمية: غرب أفريقيا، ومنطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا دون الإقليمية، ومنطقة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي دون الإقليمية. كما ستُنفذ مشاريع تجريبية مختارة في خمسة بلدان تشمل ما لا يقل عن ثلاثة من أقل البلدان نموا.

هدف المنظمة: تعزيز مشاركة البلدان النامية في سلاسل الإمداد العالمية من خلال اعتماد سياسات وتدابير دعم تهدف إلى النهوض بالقدرة التنافسية الدولية للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم في البلدان النامية وتكاملها في الاقتصاد العالمي من خلال الصلات بين الأعمال التجارية والاستثمار الخارجي.

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين وأولويات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٢ (الاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا للأونكتاد)؛ والهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة العامة	٣٢,٠
الاستشاريون	١٧٢,٠
السفر	٣٥,٠
الخدمات التعاقدية	٢٠,٠
مصروفات التشغيل	١٤,٩
الجولات الدراسية	٤٠,٥
حلقات العمل	١٣٥,٦
المجموع **الميزانية الموجزة**	**٤٥٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) النهوض بقدرة مقرري السياسات على بدء برامج لتنمية المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم بما ييسر صياغة سياسات تحسن من بيئة الأعمال	(أ) تحقق المستفيدين من التدابير المقترحة في مجال السياسات، واعتماد تغييرات في عموم بيئة الأعمال وبرامج الدعم وخاصة للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم

(ب) النهوض بقدرة أصحاب المصلحة على تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات من خلال الشبكات دون الإقليمية، ولا سيما عن طريق مراكز إمبريتيك (منظمو المشاريع والتكنولوجيا) الحالية	(ب) زيادة عدد الشبكات المستدامة للمعارف والمعلومات، والشراكات بين القطاعين العام والخاص لتنمية المشاريع
(ج) النهوض بالصلات فيما بين الأعمال التجارية، ولاسيما في إجراء تشخيص احتياجات المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم والقيود المفروضة عليها للدخول في صلات مع الشركات عبر الوطنية	(ج) عدد الصلات فيما بين الأعمال التجارية التي تنشأ وتوطد على الصعيد القطري

الأنشطة الرئيسية

٧٠ - ستتضمن أنشطة المشروع الرئيسية ما يلي:

(أ) القيام، على الصعيد الوطني، بإعداد خمسة برامج للصلات فيما بين الأعمال التجارية (بما في ذلك في ثلاثة من أقل البلدان نموا) تقدم المساعدة لمؤسسات مختارة من أجل بناء الصلات في أُطُر سياساتها، والمشورة التقنية لاختيار المشاركين من الموردين والشركات عبر الوطنية؛

(ب) عقد ثلاث حلقات عمل إقليمية (آسيا والمحيط الهادئ؛ وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) من أجل تيسير تقاسم أفضل الممارسات في سياسات تدويل المشاريع؛

(ج) إنشاء مجموعة أدوات تفاعلية تستند إلى شبكة الإنترنت من أجل تيسير تبادل الخبرات والتفاعل فيما بين أصحاب المصلحة في تنمية المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، ودعم مواصلة نشر أفضل الممارسات في مجال تدويل المشاريع.

فاء – بناء القدرات الوطنية المتعلقة بمؤشرات التنوع البيولوجي والإبلاغ بشأنه في جنوبي وشرقي أفريقيا

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٥٠٤ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٧١ – يتطلب الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية والغاية المرجوة في مجال التنوع البيولوجي لعام ٢٠١٠، تحديد أهداف وسياسات واستراتيجيات على الصعيد الوطني من أجل تنفيذهما. ويشكل توفر مؤشرات التنوع البيولوجي والموارد البيئية متطلبا رئيسيا لهذه العملية. وجرى تحديد مجموعة من المؤشرات، أو يجري إعدادها، من أجل الإبلاغ بشأن الغاية المرجوة في مجال التنوع البيولوجي لعام ٢٠١٠، بعضها يماثل مؤشرات الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية أو يكملها. وتشمل تدابير مقاييس للاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وسلع وخدمات النظام الإيكولوجي، الذي يشكل أساسا للحد من الفقر.

٧٢ – إلا أنه في معظم بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومجموعة دول شرق أفريقيا، تتسم القدرة على حساب مؤشرات التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي بأنها محدودة جدا. ولا يعتمد النجاح في إنتاج هذه المؤشرات واستخدامها على توافر البيانات فحسب، بل أيضا على القدرة التقنية على تفسير البيانات ونقلها إلى طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة في شكل ذي صلة بالسياسات. وتعد بعض المفاهيم في الطرق المتبعة في إنتاج مؤشرات الغاية المرجوة في مجال التنوع البيولوجي لعام ٢٠١٠ وتقييم خدمات النظام الإيكولوجي جديدة، وتتطلب المزيد من الترويج حتى تتمكن البلدان من استخدامها. وسيساعد هذا المشروع الأفرقة الوطنية الحكومية والأكاديمية وأفرقة المنظمات غير الحكومية التي تتيح على تكييف المؤشرات العالمية للاحتياجات الوطنية واستخدام المؤشرات الموجودة حاليا في الإبلاغ الدولي بشأن التنوع البيولوجي والاستدامة البيئية. وسيستند المشروع إلى نتائج الشراكة المعنية بمؤشرات التنوع البيولوجي لعام ٢٠١٠، ومشروع مؤشرات التنوع البيولوجي للاستخدام الوطني، وأعمال متابعة تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية، والتي يقوم المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور محوري فيها كلها.

٧٣ – وسينفذ المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة المشروع، بالتنسيق مع شعبة الإنذار المبكر والتقييم بالبرنامج والمكتب الإقليمي لأفريقيا التابع للبرنامج، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، ومراكز التنسيق الوطنية لاتفاقية التنوع البيولوجي في كل بلد. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة العمل بشكل وثيق مع المكتب العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المسؤول عن مساعدة البلدان في تقديم التقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك البناء على عمل المبادرة المعنية بالفقر والبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل تعزيز المؤشرات المتاحة للاستخدام في دمج البيئة في خطط التنمية الوطنية وورقات استراتيجية الحد من الفقر. وسيعد المركز

العالمي لرصد حفظ الطبيعة المشروع إلى جانب المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة من أجل إدراج خبرتها في مجال تنمية القدرات وشبكاتها مع المؤسسات الوطنية. كما سيسعى المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة وشعبة الإنذار المبكر والتقييم إلى كفالة التعاون الفعال مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل دعم المشروع ونشره، بما في ذلك برنامجها الفرعي المعني بالبيئة والتنمية المستدامة، ومركز أفريقيا للإحصاءات.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة الحكومات في جنوبي وشرقي أفريقيا على وضع واستخدام مؤشرات التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي دعما للسياسات الوطنية، بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر والإبلاغ على الصعيد الدولي بخصوص الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الاستدامة البيئية والغاية المرجوة في مجال التنوع البيولوجي لعام ٢٠١٠.

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين وأولويات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٣ لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (تنفيذ السياسات)؛ والبرنامجان الفرعيان ٨ (التخطيط الإنمائي والإدارة) و ٩ (الإحصاء للجنة الاقتصادية لأفريقيا)؛ والهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية.

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاستشاريون	٣٦,٠
الخدمات التعاقدية	١٤٤,٠
مصروفات التشغيل	٦,٠
الجولات الدراسية	٤٢,٠
حلقات العمل	٢٧٦,٠
المجموع	**٥٠٤,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة القدرات التقنية والشراكات لدى الأفرقة الوطنية الحكومية والأكاديمية وأفرقة المنظمات غير الحكومية على وضع واستخدام مؤشرات التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، مع التركيز على صياغة السياسات ورصدها	(أ) تحسين توفر المؤشرات، على الصعيد الوطني، بشأن حالة واستخدام وحماية التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، وتحليل هذه المعلومات من أجل دعم صنع السياسات وتنفيذها على الصعيد الوطني
(ب) تحسين القدرة على استخدام مؤشرات التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي في الإبلاغ على الصعيدين الوطني والدولي من أجل إظهار التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المعتمدة على الصعيدين الوطني والدولي	(ب) احتواء التقارير الوطنية المقدمة للوكالات الحكومية واتفاقية التنوع البيولوجي والأمم المتحدة، على مؤشرات إضافية وأكثر شمولا للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، مقترنة بتفسير للنتائج ذي صلة بالسياسات

الأنشطة الرئيسية

٧٤ - ستتضمن أنشطة المشروع الرئيسية ما يلي:

(أ) تنظيم ست حلقات عمل للتدريب واستخلاص الدروس لموظفي الحكومات والوسط الأكاديمي والمنظمات غير الحكومية المشاركين في إنجاز مؤشرات التنوع البيولوجي وتقييم خدمات النظام الإيكولوجي على الصعيد الوطني؛

(ب) توفير الدعم التقني المباشر (المستند إلى الإنترنت) وداخل البلد، للوكالات الوطنية، في مجال حساب وتفسير المؤشرات وتقييم خدمات النظام الإيكولوجي، وفقا للاحتياجات المحددة؛

(ج) تعزيز تبادل الخبرات والدعم فيما بين الأقران من الفنيين في مجال حساب المؤشرات ونقلها، وذلك من خلال إمكانية إلى الوصول إلى الشبكات المستندة إلى الإنترنت من أجل تشاطر المعلومات والخبرات، ولتحديد من لديهم الخبرات المراد تشاطرها ومعرفة مكانهم. كما سييسر إنتاج ونشر ورقات دراسات الحالات الإفرادية من تشاطر المعلومات؛

(د) تنظيم جولات دراسية داخل الأقاليم من أجل نشر التجارب المتنوعة للوكالات ذات الخبرة في أنواع مختلفة من مؤشرات التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، وتهيئة فرص للموظفين من الوكالات الأقل خبرة للتعلم وتلقي الدعم في جوانب تقنية وتنظيمية إضافية لإنتاج المؤشرات.

صاد - تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية على دمج الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٠٠٠ ٦٦١ دولار)

معلومات أساسية

٧٥ - في عام ٢٠٠٥، أفاد تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية بانخفاض مستوى ١٥ من بين ٢٤ من الخدمات بالغة الأهمية بالنظام الإيكولوجي، التي يستخدمها. كما خلُص خبراء العالم العلميين الذين شاركوا في التقييم في الألفية، وعددهم ٣٦٠ ١ خبيرا، أن هذا الانخفاض في مستوى خدمات النظام الإيكولوجي سيحول دون تحقيق العديد من البلدان النامية الأهداف الإنمائية للألفية. كما جرت الإشارة في تقارير التقييم في الألفية أن الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يركز على كفالة الاستدامة البيئية بالغ الأهمية أيضا من أجل تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية ولا سيما الهدفان ١ و ٤. إلا أن استعراضا أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرا كشف عن أن غالبية ما وضعته البلدان من خطط لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أظهر سجلا سيئا فيما يتعلق بإدماج مسألة البيئة في استراتيجياتها. وتجري حاليا العديد من المبادرات من أجل معالجة هذه الحلقة المفقودة. إلا أن أحد الأبعاد التي تقدم مدخلا قويا محتملا لدمج البيئة يكمن في

الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف. فهي في الأساس صكوك ملزمة قانونا وافقت عليها البلدان. إلا أن العديد من البلدان، بسبب الموارد المالية والقدرات البشرية المحدودة، تواجه صعوبة في تنفيذ التزاماتها المحملة في الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف. وثمة فرصة هنا لتحقيق فائدة مزدوجة: تحسين السجل البيئي، والمساهمة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما فيما يتعلق بالحد من الفقر المدقع.

٧٦ - ويستهدف هذا المشروع بناء قاعدة معرفية لدى بلدان نامية مختارة بشأن الروابط بين خدمات النظام الإيكولوجي، التي تدخل في إطار الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف والأهداف الإنمائية للألفية، وسبل ووسائل وضع صكوك تمكن من دمج الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف في الهدف الإنمائي للألفية واستراتيجيات الحد من الفقر. ويبني هذا المشروع على توصيات مستمدة من تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية والتي تبرز الحاجة إلى تحسين المعارف والقدرة على إجراء تقييم متكامل على الصعيدين الوطني والمحلي.

٧٧ - وسينفذ المشروع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجامعة الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والمركز العالمي للأبحاث في مجال الحراجة الزراعية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا.

هدف المنظمة: تعزيز القدرة على الصعيدين الوطني والمحلي على دمج أهداف الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف في الأهداف الإنمائية للألفية والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر.

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين وأولويات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٢ لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (قانون البيئة والاتفاقيات البيئية).

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
الاستشاريون	٩٠,٨
فريق الخبراء	٤٢,٠
السفر	٤٠,٠
الخدمات التعاقدية	٣٥٨,٢
الجولات الدراسية	٣٠,٠
حلقات العمل	١٠٠,٠
المجموع	**٦٦١,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	**مؤشرات الإنجاز**
(أ) تحسين فهم مقرري السياسات المشاركين في تنفيذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف واستراتيجيات الحد من الفقر بشأن الروابط فيما بين خدمات النظام الإيكولوجي، ورأس المال الطبيعي، والتنمية	(أ) '١' زيادة عدد مرجعيات الروابط بين خدمات النظام الإيكولوجي والأهداف الإنمائية للألفية في وثائق مؤتمر الأطراف في الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف '٢' زيادة عدد مرجعيات الروابط بين خدمات النظام

الاقتصادية، والتنمية البشرية، وأهميتها في الوفاء بالالتزامات الواردة في الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف	الإيكولوجي والأهداف الإنمائية للألفية في أطر التخطيط على صعيد الاقتصاد الكلي
(ب) تحسين القدرات على الصعيد الوطني في دمج التزامات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف في الخطط الوطنية للتنمية المستدامة والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر	(ب) '١' زيادة عدد موظفي التخطيط على الصعيدين الوطني والمحلي ممن يمكنهم إجراء تقييمات متكاملة تربط بين خدمات النظام الإيكولوجي، ورأس المال الطبيعي، والتنمية الاقتصادية، والأهداف الإنمائية للألفية '٢' زيادة عدد مرات الإحالة إلى المسائل البيئية في الخطط الوطنية للتنمية المستدامة والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر
(ج) تحسين الوعي لدى مقرري السياسات بتقييم النظم الإيكولوجية في الألفية وتوصياته بشأن الفعالية في صنع السياسات البيئية والإنمائية، وتحسين قدراتهم على إدماجها في العمليات الفعلية لصنع السياسات	(ج) زيادة عدد توصيات تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية المتعلقة بالسياسات، التي يعتمدها مقررو السياسات على الصعيد الوطني فيما يجرونه من عمليات صنع السياسات البيئية والإنمائية

الأنشطة الرئيسية

٧٨ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) تطوير فريق خبراء دولي للإشراف على تنفيذ المشروع وكفالة جودة النواتج وتقديم الخبرة التقنية وتقديم النصح للخبراء الوطنيين؛

(ب) تنقيح وتكييف وحدات التدريب المتعلقة بالتقييمات المتكاملة ووضع أدوات لتعميمها داخل خطط التنمية الوطنية المستدامة واستراتيجيات الحد من الفقر، مع مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المحلية؛

(ج) تشكيل شبكة وطنية من الخبراء لتقاسم الخبرات والتعلم من بعضها البعض. وسيتم تشكيل الشبكة وصيانتها من خلال منتديات مناقشة على الانترنت والقوائم البريدية التي تكملها الجولات الدراسية الإقليمية؛

(د) تنظيم ثلاث حلقات عمل لتدريب موظفين من وزارتي البيئة والتخطيط، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية من بين آخرين من بلدين ناميين، واحد في أفريقيا جنوب الصحراء (مثل

كينيا) والآخر في جنوب شرق آسيا (مثل إندونيسيا) في إجراء تقييمات متكاملة. وسيدعى المشاركون من الإقليمين إلى حلقة العمل النهائية؛

(هـ) تحليل الدراسة الإفرادية حيث يجري فيها التعلم بالممارسة في تقييم متكامل ووضع صكوك التعميم. وستجرى الدراسات الإفرادية (واحدة في أفريقيا جنوب الصحراء، ربما في كينيا والأخرى في جنوب شرق آسيا، ربما في إندونيسيا) على أساس قطري، بقيادة حكومات البلدان المعنية، بتيسير ومساعدة تقنية مقدمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومستشارين محليين من هذين البلدين.

(و) إصدار منشورات، تشمل وحدات تدريب، وتقارير دراسات إفرادية، وكتيبات ووثيقة بتوصيات السياسة العامة.

قاف – شبكة الطاقة العالمية للمستوطنات الحضرية: تعزيز وصول الطاقة إلى الفقراء في المناطق الحضرية في أرجاء العالم

الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٤٤٥ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٧٩ - لا يحصل ثلث (بليونا نسمة) سكان الكرة الأرضية على خدمة الطاقة الأساسية. ويعيش معظمهم (١,٦ بليون نسمة) في بلدان نامية وخاصة في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. وهم يعتمدون على وقود الكتلة الإحيائية غير الفعال وذي التأثيرات الضارة على جودة الهواء والصحة. وتُستهلك قرابة ثلاثة أرباع الطاقة التجارية في العالم في المناطق الحضرية، ويوجد العديد من الناس الذين هم في أمس الحاجة للحصول على شبكات الطاقة الحديثة في أحياء غير رسمية في المدن تتزايد بسرعة في أرجاء العالم النامي. وقد خلقت الهجرة الداخلية إلى المدن أحياء غير رسمية شديدة الاكتظاظ (أحياء فقيرة) حيث يعيش من ٣٠ إلى ٤٠ في المائة من سكان المدن في فقر مدقع وفي ظروف مزرية. وبالرغم من هذه الأعداد، لم يتم التطرق إلى احتياجات الأسر المعيشية الفقيرة في المدن من الطاقة، وخاصة النساء في البلدان النامية، على النحو المطلوب، وذلك لأن الجهود الإنمائية ركزت بشدة على الفقراء في الريف. وتحتاج المدن في البلدان النامية إلى زيادة سريعة في إنتاج الطاقة واستهلاكها لتعجيل التنمية الاقتصادية، والتخفيف من حدة الفقر وتلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها. إن جدول الأعمال السياسي/البيئي الحالي في العديد من هذه البلدان لا يزال هشا، وتعيق مختلف التحديات قدرة مديري المدن على استنباط وتصميم البرامج والسياسات الملائمة لدعم حصول الفقراء في الأحياء في المدن على الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأنماط الحالية لإنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها غير مستدامة، وتوجد فروق واسعة في مستوى استهلاك الطاقة داخل البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو وفيما بينها.

٨٠ - إن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، من خلال وحدة الطاقة والنقل التابعة لفرع المياه والصرف الصحي والهياكل الأساسية التابع للبرنامج، يدعم تنفيذ جدول أعمال الموئل، الذي يقر بأهمية الطاقة في تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. وسينشئ المشروع المقترح شبكة الطاقة العالمية للمستوطنات الحضرية، وهي شراكة وتعاون حيويان جديدان مع عدد من المؤسسات وأصحاب المصلحة، يشملون القطاعين العام والخاص، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، والفئات الشعبية، ووكالات التنمية الوطنية والدولية، التي تعمل في قطاع الطاقة في المدن. وتهدف الشبكة إلى تشجيع ودعم تنفيذ وتكرار برامج ومشاريع الطاقة الملائمة للفقراء في المدن في أرجاء العالم، من خلال تبادل ونشر أفضل الممارسات والتكنولوجيات، والمعلومات والتوعية، والدعوة، وتنمية أدوات إدارة المعارف، ووضع السياسات، وكذلك بناء القدرات المباشرة على المستوى المحلي وفيما يتعلق بشبكات المدن. ومن بين نواتج الشبكة الأخرى، وسيُعقد اجتماع لفريق الخبراء في نيروبي لمناقشة وتبادل مختلف التجارب بشأن حصول الفقراء في المدن على خدمات الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، ستوضع مجموعة أدوات لإدارة المعارف تستند إلى أفضل الممارسات في أنحاء العالم لتصميم وتنفيذ سياسات ومشاريع وبرامج الطاقة في المدن. وسيسهم المشروع في تلبية الأهداف الإنمائية للألفية وسيسعى إلى إقامة صلات مع مبادرات مشابهة للطاقة داخل منظومة الأمم المتحدة، مع اقتراب انعقاد الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة، والتنفيذ المستمر لجدول أعمال الموئل وأحكام الطاقة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

٨١ - وسيقوم موئل الأمم المتحدة بتنسيق المشروع، وسيجري خلال تنفيذه الاتصال بالمؤسسات وبأصحاب المصلحة البارزين، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإشراكهم في تطوير الشبكة وفي أنشطة المتابعة.

هدف المنظمة: تشجيع ودعم تصميم وتنفيذ برامج ومشاريع حصول الفقراء في المدن على الطاقة في أرجاء العالم من خلال تبادل ونشر أفضل ممارسات وتكنولوجيات الطاقة في المدن، والتوعية، والدعوة، وتنمية أدوات إدارة المعارف وبناء القدرات.

العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ١ لموئل الأمم المتحدة (المأوى والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية)

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
الاستشاريون	١٠٣,٥
السفر	٥٠,٠
الخدمات التعاقدية	٩٥,٠
مصروفات التشغيل	٧٤,٠
حلقات العمل	١٢٢,٥
المجموع	**٤٤٥,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة مستويات المعارف والتوعية بشأن المسائل التي يواجهها الفقراء في المدن فيما يتعلق بالحصول على الطاقة الحديثة النظيفة، وخاصة للذين يقيمون في أحياء فقيرة أو في أحياء عشوائية في المدن في البلدان النامية بين صانعي السياسة ومديري البلديات وداخل المجتمعات المحلية نفسها	(أ) زيادة الالتزام وإبداء الاهتمام من ما لا يقل عن ثلاث مؤسسات ربط رئيسية في كل منطقة ضمن شبكة الطاقة العالمية للمستوطنات الحضرية في تطبيق سياسات جديدة ومحسنة للحصول على الطاقة في المدن على المستويين الإقليمي والمحلي
(ب) تحسين القدرات (تنمية القدرات على مستويات مختلفة) داخل جماعة ممارسي الطاقة في المدن على المستويين المحلي والإقليمي، وكذلك تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل المعارف والخبرات والتعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب في المدن ودراسات جدوى مستكملة	(ب) '١' الحصول على جهة مانحة خارجية مستدامة ودعم المشروع لكل من الشبكة نفسها وللبرامج والمشاريع التي يدعمها أعضاء الشبكة '٢' ما لا يقل عن ست مدن (مدينتان في كل من المناطق الثلاث) لديها مشاريع تجريبية للحصول على الطاقة مع دراسات جدوى مكتملة
(ج) زيادة الوعي ضمن منظومة الأمم المتحدة؛ وداخل أوساط الجهات المانحة والتنمية الدولية بالخصائص والعناصر الفريدة لحصول الفقراء في المدن على الطاقة، من حيث الاحتياجات للموارد، وأيضا لخلق المعارف وتطبيقيها من أجل لسلطات والمجتمعات المحلية	(ج) '١' زيادة عدد السلطات المحلية الناشطة في مجال تحسين القدرة على الحصول على خدمات طاقة حديثة ونظيفة للفقراء في المدن، وخاصة للذين يقيمون في أحياء فقيرة وفي مستوطنات عشوائية '٢' زيادة تشاطر أفضل الممارسات العالمية المتعلقة بحصول فقراء المدن على الطاقة من خلال قاعدة معارف عالمية حول تجربة ممارسة السياسات لتكييفها مع ظروف وطنية وإقليمية محددة

الأنشطة الرئيسية

٨٢ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) عقد اجتماع لفريق خبراء مع الشركاء في جدول أعمال الموئل وخبراء ومهنيين في شؤون الطاقة في المدن في العالم، وتبادل أفضل الممارسات، والمعلومات، والدروس المستفادة والدراسات المتعلقة بحصول الفقراء في المدن على الطاقة؛

(ب) إنشاء لجنة توجيهية لشبكة الطاقة العالمية للمستوطنات الحضرية توّجه عملية بدء ومتابعة التنفيذ. وستقوم بتنسيق جميع أنشطة الشبكة، وخاصة فيما يتعلق بجمع المعلومات ونشرها؛ وتنسيق بناء

القدرات؛ وحشد أصحاب المصلحة؛ واتباع سياسة المشاركة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

(ج) عقد اجتماع للجنة التوجيهية لإعداد خطة تشغيل شاملة وأهداف قريبة الأجل ومتوسطة الأجل لشبكة الطاقة العالمية للمستوطنات الحضرية. وستستخدم الخطة لجذب التزامات مالية إضافية من الجهات المانحة؛

(د) إنشاء موقع لشبكة الطاقة العالمية للمستوطنات الحضرية على الانترنت ومدّونة على الانترنت لتبادل المعلومات والتجارب المتعلقة بممارسات الطاقة في المدن؛

(هـ) تنظيم اجتماع سنوي لشركاء الشبكة الأوسع خلال الأحداث العالمية لموئل الأمم المتحدة (مثل اجتماعات مجلس الإدارة والمنتدى الحضري العالمي). وسيقوم الأعضاء باستعراض أفضل الممارسات في أنحاء العالم بشأن مسائل الطاقة في المدن وسيتخذون قرارات بشأن تشغيل الشبكة، مثل الإشراف على الدراسات البحثية المشتركة وتيسير الاتصالات فيما بين الأعضاء؛

(و) إعداد مجموعة أدوات لإدارة المعارف لتصميم وتنفيذ السياسات والمشاريع والبرامج المتعلقة بالطاقة.

راء – بناء القدرات لإضفاء الطابع المحلي على الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الحضري والمستوى البلدي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٠٠٠ ٣٨١ دولار)

معلومات أساسية

٨٣ – حظيت الأهداف الإنمائية للألفية بالقبول على الصعيد الدولي باعتبارها إطارا مشتركا للتنمية في العالم مع التركيز على الفقراء. ومع ذلك، هناك مفهوم متكرر مفاده أن الأهداف الإنمائية للألفية عملية تتم من الأعلى إلى الأسفل استبعدت حتى الآن مشاركة السلطات المحلية وأصحاب المصلحة المحليين الآخرين. وقد ذُكر أن عدم مشاركة المجتمع المدني بشكل ملائم هو أحد أسباب عدم التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية على نحو كاف، ولذلك لم يتحقق تقدم كاف في بلوغ غاياتها من الأهداف الإنمائية للألفية. ويتضح من التجربة أن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يجب أن يعتمد على عمل محلي، ولا سيما في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث نقلت عمليات اللامركزية إلى حد بعيد المسؤولية عن التدخلات الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي إلى السلطات المحلية.

٨٤ – ووضع موئل الأمم المتحدة، بالشراكة مع منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة ووكالات أخرى من وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، برنامجا رائدا لتحديد الأهداف الإنمائية للألفية في سبع مدن من منطقة

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويدعم البرنامج، الذي يقوم بتنسيقه موئل الأمم المتحدة/المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إعداد خطط عمل محلية لتلبية الأهداف الإنمائية للألفية في عملية تقودها السلطات المحلية وبمشاركة أصحاب المصلحة المعنيين. وتؤكد النتائج الأولية للبرنامج الحاجة إلى تعزيز قدرة السلطات المحلية وإلى إقامة شراكات مستدامة على المستوى المحلي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويجري موئل الأمم المتحدة/المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حاليا دراسة استقصائية عن طلبات التدريب وبناء القدرات للسلطات المحلية في المنطقة من أجل تخطيط وإدارة البرامج الاجتماعية بشكل فعال، بما فيها تلك المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. وستمكّن نتائج الدراسة الاستقصائية أكثر من ١٠٠ سلطة محلية من تحديد المطالب ذات الأولوية فيما يتعلق بالمواضيع والمهارات والكفاءات والمجموعات المستهدفة، فضلاً عن نوع المواد ووسائط الإعلام المناسبة الأصلح للتمشي مع تنوع الظروف السائدة فيما بين السلطات المحلية في المنطقة.

هدف المنظمة: زيادة المعارف وقدرات السلطات المحلية وأصحاب المصلحة على وضع سياسات وبرامج حضرية وبلدية وتنفيذها وتقييمها، وخاصة فيما يتعلق بالتدخل الاجتماعي والاقتصادي على المستوى المحلي وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامجان الفرعيان ١ (المأوى والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية) و ٢ (رصد جدول أعمال الموئل لموئل الأمم المتحدة)؛ والبرنامجان الفرعيان ٣ (الاقتصاد الكلي والنمو) و ٤ (التنمية الاجتماعية والمساواة) للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاستشاريون	١٤٣,٠
السفر	٣٢,٥
الخدمات التعاقدية	٩٥,٠
مصاريف التشغيل	٣٠,٥
حلقات العمل	٨٠,٠
المجموع	**٣٨١,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة مستويات المعارف والتوعية بأفضل السبل لاستخدام ولاية البلدية لصياغة وتنفيذ السياسات المحلية التي تسهم مباشرة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.	(أ) زيادة عدد البلديات ذات التدريب والقدرات على وضع وتنفيذ وتقييم/رصد السياسات والبرامج الحضرية والبلدية، وخاصة فيما يتعلق بالتدخلات الاجتماعية والاقتصادية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

(ب) تحسين التنظيم داخل الإدارة البلدية القطاعية والإقليمية لاعتماد سياسات محلية تسهم مباشرة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال الوثائق التنفيذية وفق الإطار المؤسسي لكل سلطة محلية. ويشمل هذا الإنجاز صياغة مخططات وخطط عمل محلية تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية في بعض المدن المختارة عبر المنطقة.	(ب) '١' زيادة عدد المؤسسات الأكاديمية/التدريب التي تشمل بطريقة مستدامة، وحدات لتعزيز عمل السلطات المحلية فيما يتعلق بالوعي بالأهداف الإنمائية للألفية. '٢' اعتماد ما لا يقل عن ١٢ مدينة ذات مخططات وخطط عمل محلية تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية.
(ج) إنشاء مرفق تواصل إقليمي لتبادل التجارب، وأفضل الممارسات والسياسات المتعلقة بتنفيذ السياسات والبرامج الحضرية، وخاصة فيما يتعلق بتداخلات اجتماعية واقتصادية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، تقوم بإنشائه واستضافته رابطة بلدية إقليمية.	(ج) '١' زيادة عدد الهيئات البلدية العاملة بنشاط في توزيع وأدوات التخطيط البلدي والإدارة بشأن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. '٢' زيادة تشاطر التجارب والسياسات الحميدة فيما بين السلطات المحلية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الأنشطة الرئيسية

٨٥ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) اختيار البلدان لتنفيذ العمليات المحلية للأهداف الإنمائية للألفية بالتنسيق مع الشركاء الدوليين والإقليميين والوطنيين، بما في ذلك هيئات السلطات المحلية؛

(ب) إضفاء الطابع الرسمي على الاتفاقات الأولية مع الشركاء الرئيسيين لإطلاق البرنامج في كل بلد (هيئة بلدية، مؤسسة وطنية، شريك أكاديمي/تدريب، بلديات رئيسية، وما إلى هنالك)؛

(ج) تحديد الهيئات البلدية، والمؤسسات الأكاديمية والخبراء في استخدام وإدارة المؤشرات الحضرية من القطاع العام؛ وتنظيم فريق عامل لتوجيه المبادرة؛

(د) إضفاء الطابع المنهجي على المواد المتاحة للهدف المحلي الإنمائي للألفية، والكفاءات البلدية، والإدارة، والمؤشرات الحضرية، ونظم الرصد بالإضافة إلى وضع أدوات وكتيبات التدريب؛

(هـ) تصميم وإنتاج وحدات تدريب تبثها عدة وسائط إعلام وذلك حسب الظروف في مختلف أنماط البلديات التي سيشملها البرنامج؛

(و) اجتماع الفريق العامل لاستعراض إعداد الأدوات، والكتيبات ومختلف وحدات التدريب. توزيع مواد التدريب؛

(ز) إجراء اختبارات ميدانية على مواد التدريب وبناء القدرات بالشراكة مع الهيئات البلدية والمؤسسات الأكاديمية في المدن التي تجري العمليات المحلية للأهداف الإنمائية للألفية. وستستخدم نتيجة الاختبارات الميدانية لإعداد المادة للنشر النهائي وتوزيعها على نطاق واسع؛

(ح) إجراء عمليات محلية للأهداف الإنمائية للألفية في عدد مختار من المدن التي تجري فيها مشاورات نشطة، تشمل إنتاج مخططات وخطط عمل محلية تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، ومواءمتها مع أدوات إدارة حضرية/بلدية، وإنشاء نظم رصد، تشمل مراصد، حسب الاقتضاء؛

(ط) تنظيم حلقات عمل وطنية لتدريب المدربين؛

(ي) إنشاء مرفق لإقامة شبكات للمدن، والمؤسسات والهيئات البلدية، بتعزيز القدرة التنفيذية لمنتدى قائم معني بإدارة المعارف. وإقامة موقع على الانترنت بروابط مع المواقع القائمة المتعلقة بأنشطة الهدف المحلي الإنمائي للألفية.

شين - تعزيز القدرة الوطنية للعدالة الجنائية على تعطيل الطرق الرئيسية للاتجار بالبشر في مصر وباكستان وقيرغيزستان

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٠٠٠ ٥٣١ دولار)

معلومات أساسية

٨٦ - الاتجار بالبشر جريمة مقيتة، تنتهك حقوق الإنسان الأساسية لمئات الآلاف من الناس عبر العالم. وتقوم الشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية بالاتجار بالأشخاص باستغلال الطرق المتاحة الأكثر اتساما بالسلامة والأكثر ملاءمة وإدرارا للربح.

٨٧ - وقد تم التعرف على طرق محددة تستخدم للاتجار بالأشخاص إلى داخل غرب آسيا، وهي إحدى المناطق التي تمثل وجهة رئيسية في العالم (انظر ''الأنماط العالمية للاتجار بالأشخاص''؛ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، نيسان/أبريل ٢٠٠٦). ويتجر بالضحايا، وبخاصة النساء اللاتي يتجرن فيهن بغرض استغلالهن جنسيا، من منطقة وسط آسيا من رابطة الدول المستقلة، بما في ذلك عبر قيرغيزستان، إلى شبه الجزيرة العربية أو إلى سواحل الشرق الأوسط المطلة على البحر الأبيض المتوسط. ويتجر بالذكور كذلك بغرض مختلف أشكال الاستغلال في العمل، وذلك انطلاقا من شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا، عبر باكستان، إلى غرب آسيا. وأخيرا، يتجر بالضحايا الأفارقة إلى الشرق الأوسط عبر مصر. ويبدو أن ثلاثة من البلدان الواقعة على الطرق التي تم التعرف عليها، وهي مصر وباكستان وقيرغيزستان، تشكل نقاط عبور هامة للضحايا الذين يُهرَّبون إلى منطقة غرب آسيا. وفي الوقت نفسه، يبدو أن مستوى التحقيقات والمحاكمات والإدانات في هذه البلدان أصغر من أن يعكس المدى الذي يبلغه الاتجار عبرها.

٨٨ - ويدل الافتقار إلى التحقيقات والمحاكمات والإدانات في البلدان حيث تبلغ المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وقوات الشرطة عن الاتجار بالأشخاص، على الحاجة إلى تعزيز قدرة وكالات إنفاذ القانون وسلطات مراقبة الحدود والمدعين العامين والجهاز القضائي على مكافحة الاتجار بالأشخاص.

		الميزانية الموجزة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
هدف المنظمة: تعزيز قدرة النظام الوطني للعدالة الجنائية في ثلاثة بلدان مختارة (مصر وباكستان وقيرغيزستان) بغرض التحقيق مع المتَّجرين بالأشخاص ومحاكمتهم وإدانتهم.	الاستشاريون	١٤١,٠
	أفرقة الخبراء	١٥,٠
العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٣ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المساعدة التقنية والمشورة).	السفر	٢٧,٠
	الخدمات التعاقدية	٨٦,٠
	حلقات العمل	٢٦٢,٠
	المجموع	**٥٣١,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	**مؤشرات الإنجاز**
(أ) زيادة الإلمام والوعي بالحالة الراهنة للاتجار بالأشخاص فضلا عن هياكل مكافحة الاتجار والقدرة القائمة في هذه البلدان	(أ) إنشاء قواعد بيانات، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالتشريعات، وإحصاءات العدالة الجنائية، والآراء والتجارب والتصورات الخاصة بعينة من العاملين في مجال العدالة الجنائية
(ب) التعرف على الثغرات في النظم الوطنية للعدالة الجنائية وكيفية سدها من خلال قائمة مفصلة بالتوصيات التي ستقترح على السلطات الوطنية	(ب) نشر تقارير التقييم المتعلقة بحالة الاتجار والهياكل القائمة لمكافحة الاتجار في البلدان المشاركة، بما في ذلك توصيات مفصلة بتعزيز قدرة نظم العدالة الجنائية على مكافحة الاتجار
(ج) زيادة مستوى المعارف والمهارات لدى موظفي العدالة الجنائية فيما يتعلق بكشف المتَّجرين والتحقيق معهم ومحاكمتهم وإدانتهم	(ج) إنفاذ (تشغيل/تفعيل) خطط العمل الوطنية لتعزيز قدرة نظام العدالة الجنائية السارية؛ وتنظيم دورات تدريبية للقضاة، والمدعين العامين، والشرطة ووكالات إنفاذ القانون الأخرى، ومسؤولي إدارة الحدود ومراقبتها بغرض تحسين قدرة البلدان على كشف الاتجار بالأشخاص، ومكافحة المتَّجرين (التحقيق معهم ومحاكمتهم وإدانتهم)

الأنشطة الرئيسية

٨٩ - ستشمل أنشطة المشروع الرئيسية ما يلي:

(أ) تقييم التشريعات الوطنية وإحصاءات العدالة الجنائية المتعلقة بالاتجار بالأشخاص وما يرتبط بذلك من مسائل في كل بلد من البلدان المشاركة؛ والدراسات الاستقصائية التقييمية المتعلقة بأنماط الاتجار والمدى الذي يبلغه؛ وتقييم المعارف والقدرات والمواقف والنهج الحالية المتعلقة بالاتجار بالأشخاص لدى قوات الشرطة والمدعين العامين والجهاز القضائي في البلدان المقدمة للمساعدة؛

(ب) إعداد تقارير وطنية على أساس التقييمات، وتحليل المعلومات المجمّعة، وتحديد مواطن الضعف في تنفيذ بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، وتقديم قائمة بالتوصيات الرامية إلى تعزيز قدرة النظام الوطني للعدالة الجنائية على التحقيق مع المتّجرين ومحاكمتهم وإدانتهم؛

(ج) تنظيم اجتماعات وطنية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في ميدان العدالة الجنائية والمنظمات الإقليمية المختصة (مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا) لعرض نتائج التقييمات، ولمناقشة ووضع خطط العمل الوطنية لتفعيل التوصيات المحددة في التقارير؛

(د) نشر التقارير، بما في ذلك خطط العمل الوطنية؛

(هـ) تقديم الدعم والمساعدة للسلطات الوطنية في تنفيذ خطط عملها الوطنية، بما في ذلك أنشطة التدريب وزيادة التوعية وفقا لمضمون خطط العمل الوطنية؛ وإجراء المتابعة مع الجهات المانحة لمرحلة ثانية لتقييم الأثر المترتب على خطط العمل وإمكانية توسيع نطاق/مواصلة المساعدة التقنية.

تاء – نوعية المياه في وسط آسيا

اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (٤٤٣ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٩٠ – تعتمد بلدان وسط آسيا على بعضها البعض فيما يخص الأنهار الهامة العابرة للحدود مثل سرداريا وأمودايا وشوتالاس وزرافشان. وتشكل نوعية المياه أحد الجوانب المهمة للإدارة المتكاملة للموارد المائية الذي لم يعالج بجدية على الصعيد الوطني أو على الصعيد الإقليمي. وفي اتجاه مجرى نهري سرداريا وأمودايا، يترتب على النوعية المتدنية للمياه آثار سلبية خطيرة على الصحة. وإدارة نوعية المياه غير ناجعة وغير كافية إلى حد بعيد على الصعيدين الوطني والإقليمي، حيث تركز الانتباه بشكل أكبر على كمية المياه وتوزيعها. وثمة حاجة إلى تحسين السياسات الوطنية والتعاون الإقليمي بغرض تحسين نوعية المياه في نهاية المطاف.

٩١ – وشاركت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عقد اجتماع في ألما آتا في ربيع عام ٢٠٠٥ يناقش هذه المسألة، وقدمت خلال الاجتماع توجيهات للأعمال المقبلة. ومن الواضح أن الخطوة الأولى تتمثل في إنشاء معايير

مشتركة لقياس نوعية المياه وتبادل المعلومات فيما بين البلدان وإجراء تقييم مشترك. ويتمثل جانب رئيسي آخر في وضع سياسات وطنية أكثر كفاءة تشمل المعايير والمبادئ المطبقة في السماح بأنشطة مضرة بالبيئة. وحيث إن رصد نوعية المياه تراجع بشدة منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي، من الصعب إعادة بناء شبكة معقولة للرصد. ويركز مخطط هذا المشروع على الجانب المتعلق بنوعية المياه في الإدارة المتكاملة للموارد المائية من وجهة نظر الآثار العابرة للحدود.

٩٢ - وأجري الاجتماع المذكور أعلاه، بالتعاون مع الشراكة العالمية للمياه، وهي مهتمة بالأعمال المقبلة. علاوة على ذلك، يحضِّر برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإجراء تقييم للقضايا البيئية في نهر أموداريا، سيتصدى أيضا لقضايا نوعية المياه. وتجري اللجنة الاقتصادية لأوروبا اتصالات متواصلة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن التعاون في هذا التقييم. وسيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بفضل أعماله المقررة المتعلقة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية في بعض بلدان وسط آسيا، شريكا هاما آخر. وفي هذا السياق، تقيم اللجنة الاقتصادية لأوربا اتصالات مع فرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في براتيسلافا. ومن أجل تنفيذ المشروع، سيكون من المهم مواصلة التعاون مع المركز البيئي الإقليمي لوسط آسيا الذي أعد الترتيبات لاجتماع ألما آتا، فضلا عن مركز المعلومات العلمية التابع للجنة المشتركة بين الدول لتنسيق المياه، وهو شريك للجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ المشروع الأساسي الإقليمي للمعلومات عن المياه في وسط آسيا (انظر http://www.cawater-info.net/index_e.htm).

٩٣ - ويقترح تنفيذ المشروع بالتعاون مع الشركاء التاليين: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والشراكة العالمية للمياه، والصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال، ومركز المعلومات العلمية التابع للجنة المشتركة بين الدول لتنسيق المياه.

هدف المنظمة: المساهمة في وضع سياسات وطنية ناجعة ومنسقة فيما يخص الجوانب المتعلقة بنوعية المياه في الإدارة المتكاملة للموارد المائية في وسط آسيا

العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ١ (البيئة) للجنة الاقتصادية لأوروبا؛ والبرنامج الفرعي ٦ (البيئة والتنمية المستدامة) للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ والبرنامج الفرعي ٣ (تنفيذ السياسات) لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والأهداف الإنمائية للألفية ٤ و ٥ و ٧.

الميزانية الموجزة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
المساعدة المؤقتة العامة	٢٢,٦
الاستشاريون	٩٦,٠
السفر	٢٠,٥
الخدمات التعاقدية	٢٨,٩
المعدات	٨٥,٠
مصروفات التشغيل	١٠,٠
حلقات العمل	١٨٠,٠
المجموع	**٤٤٣,٠**

الإنجازات المتوقعة للأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) وضع سياسات وطنية منسقة بشكل متفق عليه وتدريجي فيما يخص الجوانب المتعلقة بنوعية المياه في الإدارة المتكاملة للموارد المائية. ويعني هذا أن البلدان المشاركة ستتفق بشأن رؤية موحدة لسياسة عامة متعلقة بنوعية المياه وتنفيذها	(أ) موافقة البلدان المشاركة رسميا على مبادئ توجيهية تتعلق بالسياسات الوطنية المعنية بالجوانب المتعلقة بنوعية المياه في الإدارة المتكاملة للموارد المائية
(ب) تحسين القدرات في مجال الجوانب المتعلقة بنوعية المياه في الإدارة المتكاملة للموارد المائية في أوساط الخبراء في المياه والمسؤولين عنها	(ب) إجراء تقييمات للمشاركين في حلقات دراسية للتدريب
(ج) تحسين الرصد وتبادل المعلومات والتقييم المشترك فيما يخص نوعية المياه	(ج) '١' مبادئ توجيهية متفق عليها لرصد نوعية المياه وتبادل المعلومات بشأنها '٢' إجراء تقييمات مشتركة بناء على البيانات المتاحة '٣' وضع سجلات لتبادل نتائج الرصد فيما بين البلدان المشاركة

الأنشطة الرئيسية

٩٤ - ستشمل أنشطة المشروع الرئيسية ما يلي:

(أ) إنشاء فريق عامل إقليمي معني بالجوانب المتعلقة بنوعية المياه في الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وسيضم الفريق العامل ممثلين عن السلطات المعنية بالمياه والبيئة فضلا عن المنظمات غير الحكومية ويضطلع بدور الركيزة السياسية للمشروع؛

(ب) وضع مبادئ توجيهية للسياسات الوطنية الخاصة بالجوانب المتعلقة بنوعية المياه في الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وستعتمد هذه المبادئ التوجيهية على تجارب اللجنة الاقتصادية لأوروبا والاتحاد الأوروبي وسيضعها أعضاء الفريق العامل الإقليمي بالتعاون مع الخبراء الدوليين؛

(ج) وضع مواد التدريب وتكييفها. وستشكل المبادئ التوجيهية المذكورة أعلاه الأساس الذي تقوم عليه مواد التدريب اللازمة لتدريب الخبراء في مختلف البلدان؛

(د) تنظيم حلقات دراسية للتدريب بشأن الجوانب المتعلقة بنوعية المياه في الإدارة المتكاملة للمياه؛

(هـ) وضع مبادئ توجيهية لرصد نوعية المياه وتبادل المعلومات بشأنها. وستعقب هذه المبادئ التوجيهية المبادئ التوجيهية الخاصة بالجوانب المتعلقة بنوعية المياه، بغرض إتاحة تقييم نتائج التغييرات في السياسات بطريقة مماثلة في البلدان التي تتقاسم حوض مائي؛

(و) وضع تقييمات مشتركة بناء على البيانات المتاحة. ومن الجوهري أن يتفق الفريق العامل الإقليمي بشأن كيفية وصف وقياس الحالة فيما يتعلق بنوعية المياه في المجاري المائية العابرة للحدود؛

(ز) تنفيذ العناصر النموذجية في النشاط (هـ) أعلاه. ولتطبيق المبادئ التوجيهية والإسهام في التقييمات، سيغطي المشروع بعض المقاييس والمعدات اللازمة.

ثاء – آليات التمويل المبتكرة من أجل مشاريع الطاقة الجديدة والمتجددة

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٠٠٠ ٦٢٣ دولار)

معلومات أساسية

٩٥ – تتميز المنطقة الأفريقية بالجمع بين بلدان منتجة للنفط والغاز وبلدان غير منتجة لهما. ويمكن للبلدان المستوردة أن تستفيد من استخدام الطاقات الجديدة والمتجددة التي ستساعدها في التحكم في مدفوعاتها المتعلقة بالطاقة وفي تقليص اعتمادها الاقتصادي على عوامل خارجية. علاوة على ذلك، فإن جميع البلدان بحاجة إلى مواجهة تحديات حماية البيئة. ويمكن في هذا السياق للجهود الرامية إلى وضع سياسات تطلعية في مجال الطاقة أن تسهم في الحد من آثار الاحتباس الحراري الناجمة عن الاعتماد الشديد على النفط. ويمكن للسياسات الوطنية، المدعومة بالمعايير والقواعد والأنظمة المناسبة، أن تساعد أيضا البلدان الأفريقية على تحسين مواجهة شح موارد النفط وغيابها في نهاية المطاف في الأجلين المتوسط والطويل.

٩٦ – غير أن ثمة فوارق بين البلدان من حيث توافر مصادر الطاقة المتجددة والاستراتيجيات التي تتصدى لها. وقامت العديد من بلدان البحر الأبيض المتوسط ببحث ووضع مشاريع جديدة وما يقابلها من الآليات المالية بغرض تلبية احتياجات كهربة الأرياف، فضلا عن احتياجات سكان المناطق الحضرية، من خلال استعمال مصادر الطاقة المتجددة. لكن في منطقة شمال أفريقيا، في الوقت الذي شُرع فيه في تنفيذ عدد من المشاريع الهامة، تبقى معظمها عبارة عن إجراءات منعزلة لا تُشكل جزءا من نهج شامل. وعليه، هناك حاجة إلى عمل المزيد لدعم صياغة استراتيجيات وطنية مبتكرة للطاقة وللنهوض بالمشاريع النموذجية حتى تدمج في الخطط الإنمائية الوطنية إدماجا كاملا.

٩٧ – ولمعالجة هذه المسألة، سيستكشف هذا المشروع آليات للقيام، في شمال أفريقيا، بنشر الدروس المستفادة من التجارب الناجحة. وسيعتمد ذلك على دراسة مقارنة لجدوى الآليات التقنية والمالية، القائمة منها والجديدة،

لفائدة كل بلد على حدة وكل نوع من أنواع الطاقة المتجددة. وسيركز في المشروع بشكل خاص على بناء القدرات وإقامة شبكات للمعلومات والمعارف بغرض تشاطر الدروس المستفادة على نحو فعال وتعزيز التعلم من الأقران. وسيعتبر هذا المشروع أيضا بمثابة خطوة أولى في برنامج أوسع سيتصدى لاحتياجات مناطق دون إقليمية أفريقية أخرى. ويبرر اختيار شمال أفريقيا كنقطة الانطلاق أساسا بأن معظم البلدان في المنطقة دون الإقليمية مستعدة للنظر في نهج أكثر انتظاما لاستعمال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

٩٨ - وستتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تنفيذ هذا المشروع. وسيجري في أثناء تنفيذ المشروع إشراك بعض الشركاء الرئيسيين، مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجان الإقليمية (اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)، واتحاد المغرب العربي، والاتحاد الأوروبي، ومصرف التنمية الأفريقي.

هدف المنظمة: تحسين فهم المصادر البديلة للطاقة في شمال أفريقيا وتعزيزها	**الميزانية الموجزة** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٤ (التنمية المستدامة) لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والبرنامج الفرعي ٢ (الأمن الغذائي والتنمية المستدامة) للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والهدفان ٥ و ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.	المساعدة المؤقتة العامة	٢٠,٠
	الاستشاريون	٦٥,٠
	أفرقة الخبراء	١٨٠,٠
	السفر	٨٣,٠
	الخدمات التعاقدية	٨٥,٠
	مصروفات التشغيل	١٩,٠
	حلقات العمل	١٧١,٠
	المجموع	**٦٢٣,٠**

الإنجازات المتوقعة للأمانة العامة	**مؤشرات الإنجاز**
(أ) زيادة الوعي بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وإدراج ما يتصل بها من أنشطة في الخطط الإنمائية الوطنية	(أ) زيادة عدد المشاريع الخاصة بمصادر الطاقة المتجددة في بلدان شمال أفريقيا
(ب) وضع آليات تمويل ابتكارية من أجل المشاريع الخاصة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وتعزيز هذه الآليات، بما فيها تحسين معرفة مختلف أنماط آليات	(ب) ارتفاع عدد الطلبات لتمويل المشاريع الخاصة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

الشراكة بين القطاعين العام والخاص بحيث تتمكن دول شمال أفريقيا من تنفيذ الإجراءات الموصى بها في حينها	
(ج) تعزيز القدرة في المنطقة واستدامتها فيما يتعلق بالطاقة الجديدة والمتجددة وآليات تمويلها لتمكين الدول من التخطيط للآثار الناجمة عن استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ومن تسخيرها وتقييمها	(ج) زيادة شبكات المعلومات والمعارف فيما بين البلدان والجماعات الاقتصادية والإقليمية وغيرها من المنظمات المعنية بالبرنامج الإنمائي الخاص ببلدان شمال أفريقيا
(د) تحسين التعاون وتقاسم المعلومات المتعلقة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة على المستوى الإقليمي للتوفيق بين السياسات وخيارات الحلول التقنية والتدابير الموصى بها من أجل توسيع نطاق المشروع ليشمل أنحاء أخرى من القارة	(د) زيادة تبادل المعلومات والخبرات فيما يتعلق بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

الأنشطة الرئيسية

٩٩ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) إجراء دراسات متعلقة بالفرص المتاحة لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. وستقترح الدراسات مجموعة من التوصيات المتعلقة بوضع استراتيجيات ملائمة فيما يتعلق بالطاقة وستستند إلى التجارب المكتسبة في أفريقيا وفي مناطق أخرى، من قبيل أمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا؛

(ب) تنظيم اجتماع لفريق الخبراء للتحقق من نتائج الدراسة وتحديد السبيل للمضي قدما بتنفيذ مشاريع الطاقة الجديدة والمتجددة في شمال أفريقيا؛

(ج) إجراء دراسة متعلقة بطرائق تمويل المشاريع الخاصة بالطاقة الجديدة والمتجددة من شأنها أن تفضي إلى وضع توصيات ملموسة لتنفيذ استراتيجيات جرى تحديدها كنتيجة من النتائج الواردة في الفقرة (ب) أعلاه؛

(د) تنظيم اجتماع لفريق الخبراء للتحقق من نتائج الدراسة وبدء مبادرات تمويل لدعم تصميم استراتيجيات للطاقة؛

(هـ) عقد حلقات دراسية بشأن بناء القدرات تستهدف أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين سيشاركون في الاستراتيجيات والمشاريع الوطنية المتعلقة بالطاقة؛

(و) عقد حلقة دراسية أقاليمية متعلقة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة يشارك فيها خبراء من بلدان وأقاليم مختلفة لتشاطر الخبرات المكتسبة في مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، ومناقشة نتائج الدراسات التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتحديد السبيل للمضي قدما بتنفيذ هذه المبادرات في أفريقيا؛

(ز) توفير عملية تقييم عام للمشاريع وتحديد فائدتها بغية توسيع نطاقها لتشمل مناطق أخرى دون إقليمية في أفريقيا.

خاء – بناء القدرات لدعم إصلاحات سياسات الأراضي في البلدان الأفريقية تحقيقا للتنمية المستدامة

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٦٠٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٠٠ – تشكل الأراضي عاملا رئيسيا من عوامل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا، ولا غنى عن كفل الحقوق في الأراضي لإشراك جميع الأشخاص، بمن فيهم النساء والفئات المحرومة الأخرى، في عملية التنمية. وإضافة إلى كفل الحقوق في الأراضي سيعمل التصدي للفروق في ملكية الأراضي والحصول على الأرض كثيرا على تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الريفية والحد من الفقر في سياق الإصلاحات الزراعية. وتشكل التحديات المتعلقة بالأراضي، ولا سيما سياسات الأراضي غير الشاملة، والتشريعات غير المتسقة المتعلقة بالأراضي وغيرها من التشريعات ذات الصلة، وسوء إدارة الأراضي أسبابا رئيسية للإدارة السيئة للأراضي، مما يؤدي إلى عدم كفل الحقوق في الأراضي، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، وانتشار الفقر، والصراعات.

١٠١ – ولا يزال الضغط المتزايد على موارد الأراضي الشحيحة، التي تدار أساسا في إطار حيازة الأراضي غير المكفولة بضمانات يشكل تهديدا للإنتاج الزراعي وإنتاج المواشي في أفريقيا وفي بقاع كثيرة من العالم النامي. وإضافة إلى ذلك، لا تزال المشاكل المتصلة بتوزيع الأراضي واستغلالها وإدارتها تعرقل الجهود المبذولة لزيادة إنتاجية الأراضي ومواردها، مما يسهم في تفاقم الفقر. وعلاوة على ذلك، كانت المشاكل المتصلة بالأراضي مصدرا رئيسيا للصراعات الاجتماعية والسياسية، وبوجه خاص في أفريقيا، وقد أسفرت عن تشريد ملايين الأشخاص داخليا وأسهمت في انعدام الأمن الغذائي وتدهور البيئة.

١٠٢ – والتزمت الأمم المتحدة بدعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من خلال المؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، في ما تبذله من جهود لمواجهة التحديات المشار إليها أعلاه بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الواقع، اعتمد آخر مؤتمر وعقد في بورتو أليغري، البرازيل (٧-١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦)، الإعلان النهائي الذي يؤكد الحاجة إلى مواجهة هذه التحديات المتصلة

بالأراضي في إطار سياسات الإصلاح الزراعي. ويلزم لإجراء إصلاح زراعي شامل بذل جهود لمواجهة التحديات المتصلة بالأراضي عن طريق القيام بإصلاحات مناسبة في سياسات الأراضي وإدارة الأراضي. وعلاوة على ذلك، تتسم مواجهة التحديات المتصلة بوجود هياكل أساسية رديئة والحصول على الائتمانات والتكنولوجيات بأهمية حيوية بالنسبة إلى تحقيق النتائج المرجوة.

١٠٣ - والقصد من المشروع المقترح هنا دعم تنفيذ التوصيات الواردة في الإعلان النهائي للمؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، وبوجه خاص لدعم الإصلاحات في السياسات والقوانين والإصلاحات المؤسسية التي تيسّر للأشخاص المهمشين في المجتمع، وبوجه خاص النساء، فرص الحصول على الأراضي وكفل حيازتها. وقد أعدّ المشروع في سياق المبادرة المتعلقة بسياسات الأراضي المشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والتي تسعى إلى حفز عملية إصلاحات سياسات الأراضي في أفريقيا لضمان تسخير الأراضي وموارد الأراضي بصورة مستدامة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية. وتعكف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الوقت الراهن، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، على وضع إطار ومجموعة من المبادئ التوجيهية لسياسات الأراضي وإصلاح الأراضي في أفريقيا. ومن المتوخى أن يحظى الإطار والمبادئ التوجيهية، عند وضعهما، بدعم رؤساء الدول والحكومات الأفارقة وأن يستخدم كل منهما لتيسير صياغة سياسات للأراضي وتنفيذها تحقيقا للتنمية المستدامة في أفريقيا.

١٠٤ - وستتوج هذه المبادرة بإنشاء مرفق إلكتروني أفريقي لسياسات الأراضي وإدارتها يهدف إلى تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إدارة المعارف وتقاسمها فيما بين راسمي السياسات والخبراء في الأراضي وغيرهم من الأطراف الفاعلة المعنية بسياسات الأراضي وإدارتها. وسيقدم أيضا التدريب في مجالي رصد التقدم المحرز في إصلاحات الأراضي وتقييمه وسيسهل الاستفادة من الدروس على نطاق البلدان والأقاليم. وسيفيد المرفق القارة ككل وسيكون مرتبطا بمبادرات دون إقليمية مثل مرفق الأراضي التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وسيشجع في الوقت ذاته على وضع مبادرات مماثلة دون إقليمية ووطنية. وستديره المجموعة المشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، بالتعاون مع شركاء رئيسيين آخرين.

١٠٥ - وبغية ضمان استدامة المرفق الأفريقي، يجري بذل الجهود في إطار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لإدراج عنصر الصيانة الخاص بهذا المرفق الإلكتروني في صلب استراتيجية إدارة المعارف التي سيجري وضعها قريبا. ويتفق ذلك مع مشاريع مماثلة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك المركز الأفريقي لتبادل المعلومات المتعلقة بالمياه، والتي بدأت من خلال الأرصدة المخصصة للمشاريع وأُدرجت لاحقا في الأنشطة العادية للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على صوغ وتنفيذ سياسات وتشريعات سليمة من شأنها أن تيسر كفل الحقوق في الأراضي وزيادة الإنتاجية الزراعية وكفل سبل العيش والسلام والأمن والتنمية المستدامة الشاملة.

العلاقة بالخطة البرنامجية والأوليات لفترة السنتين للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٥ لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (إحصاءات)؛ البرنامج الفرعي ٢ للجنة الاقتصادية لأفريقيا (الأمن الغذائي والتنمية المستدامة)؛ الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
المساعدة العامة المؤقتة	٢٠,٠
الاستشاريون	٨٤,٠
أفرقة الخبراء	٧٢,٠
السفر	١٤٤,٠
الخدمات التعاقدية	٧٠,٠
مصروفات التشغيل	٦٠,٠
حلقات العمل	١٥٠,٠
المجموع	**٦٠٠,٠**

الإنجازات المتوقعة للأمانة العامة	**مؤشرات الإنجاز**
(أ) تعزيز القدرة على وضع سياسات وبرامج وتنفيذها من أجل الإدارة المتكاملة والمستدامة لموارد الأراضي، تكون موجهة نحو تيسير الحصول على الأراضي وموارد الأراضي بقدر أكبر، وزيادة ضمان حيازة الأراضي، ولا سيما فيما يخص الفقراء	(أ) زيادة عدد البلدان التي تضطلع بإصلاحات شاملة في السياسات، بما فيها إصلاحات سياسات الأراضي
(ب) قيام الحكومات بإقرار مؤشرات وأدوات مناسبة من أجل رصد وتقييم التقدم المحرز في الإصلاحات في سياسات الأراضي والإصلاحات الإدارية الجارية لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية	(ب) زيادة توفر البيانات ونظم إدارة الأراضي على المستويين الوطني والمحلي
(ج) إنشاء شبكة تضم العناصر المؤثرة المعنية بسياسات الأراضي وإدارتها، ترمي إلى دعم تبادل الخبرات المتعلقة بأفضل الممارسات بغية زيادة تأثيرهم ومشاركتهم في تصميم مسائل سياسات الأراضي ورصدها وتقييمها	(ج) '١' زيادة عدد المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء التي تستخدم أدوات لرصد التقدم المحرز في إصلاحات الأراضي '٢' زيادة عدد مستخدمي المرفق الإلكتروني الأفريقي لسياسات الأراضي وإدارتها، كما يتضح في عدد المتصلين بموقع شبكة الإنترنت

الأنشطة الرئيسية

١٠٦ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) تنظيم اجتماع لفريق الخبراء لتقديم المساعدة في تصنيف ووضع مؤشرات لتقييم التقدم المحرز في إصلاحات سياسات الأراضي وإدارة الأراضي. وسيستند ذلك إلى الإطار والمبادئ التوجيهية المنبثقين عن مبادرة سياسات الأراضي المشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي؛

(ب) تطوير وصيانة مرفق قائم على شبكة الإنترنت لتيسير إدارة وتبادل المعارف المتعلقة بسياسات الأراضي وإدارة الأراضي وتعزيز التواصل والاستفادة من الدروس فيما بين الخبراء في مجال سياسات الأراضي وإدارتها؛

(ج) تنظيم ثلاث حلقات عمل دون إقليمية متعلقة بالسياسات (شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وغرب أفريقيا الوسطى، وشمال أفريقيا) مخصصة للموظفين في الوزارات المسؤولين عن الأراضي لتطوير قدراتهم التقنية في مجال رصد وتقييم التقدم المحرز في إصلاحات سياسات الأراضي وإدارتها.

ذال - تعزيز قدرة الحكومات المحلية في أمريكا اللاتينية على التصدي لمسائل جوهرية ناشئة عن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٠٠٠ ٦٥٥ دولار)

معلومات أساسية

١٠٧ - يمثل الافتقار إلى المعلومات أحد العوامل التي تعوق تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ووفقا للمعلومات المتاحة، تواجه البلدان التي لديها مؤشرات أعلى للفقر صعوبة أكبر في تحقيق الأهداف، لأنها تفتقر إلى الموارد والمؤسسات اللازمة لتحقيق إنجازات هامة. بل تصبح هذه الحالة أخطر عندما تحلل على مستوى الحكومات والأقاليم المحلية في كل بلد بسبب التفاوتات الكبيرة الاجتماعية والاقتصادية والتقنية.

١٠٨ - ويعني ذلك أن من الضروري بناء القدرات التقنية على المستوى المحلي وتحقيق قدر أكبر من اللامركزية عند وضع السياسات وتنفيذها للوصول إلى بلوغ الأهداف، ولا سيما إذا كانت موجهة نحو الأقاليم التي هي في أمس الحاجة إلى تحقيقها. ويلزم أيضا إنتاج المعلومات على المستوى المحلي للتمكن من تصنيف الأقاليم المختلفة بحسب مدى تحقيقها للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

١٠٩- وكان تحقيق الأهداف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي متفاوتا للغاية. وبوجه خاص على مستوى الأقاليم المحلية. وعليه، يلزم أن تولي استجابات السياسات في هذا الشأن أهمية عالية للأقاليم.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة الحكومات المحلية على تحديد الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وتقدير كمها وتقييمها وتحقيقها، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، على المستويين المحلي ودون الوطني.

العلاقة بالخطة البرنامجية والأوليات لفترة السنتين للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٧ (تخطيط الإدارة العامة) للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ جميع الأهداف الإنمائية للألفية.

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاستشاريون	٢٥٥,٠
السفر	٨٠,٠
الخدمات التعاقدية	١٠,٠
مصروفات التشغيل	٥,٠
الجولات الدراسية	٤٥,٠
حلقات العمل	٢٦٠,٠
المجموع	**٦٥٥,٠**

الإنجازات المتوقعة للأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) قياس الأهداف الإنمائية للألفية وتقديرها وتقييمها وإدراجها في الميزانية على المستويين المحلي ودون الوطني	(أ) عدد الأدلة المنهجية الموزعة لقياس الأهداف الإنمائية للألفية وتقديرها وتقييمها وإدراجها في الميزانية على المستويين المحلي ودون الوطني (١٠٠٠ نسخة مطبوعة وموزعة)
(ب) تعميم الأهداف الإنمائية للألفية على نطاق أوسع عن طريق مختلف أدوات رفع مستوى الوعي المستخدمة على المستويين المحلي ودون الوطني	(ب) قيام ١٠ حكومات دون وطنية في أمريكا اللاتينية على الأقل بإدراج الأهداف الإنمائية للألفية في خططها الإنمائية المحلية ودون الوطنية
(ج) توفير موظفين تقنيين من الحكومات دون الوطنية مدربين وقادرين على إدراج الأهداف الإنمائية للألفية في الخطط الإنمائية المحلية ودون الوطنية	(ج) تدريب ٥٢٠ فنيا من حكومات دون وطنية من ١٠ بلدان على الأقل في أمريكا اللاتينية في مجال الدليل المنهجي من أجل قياس وتقدير وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية وإدراجها في الميزانية على المستويين المحلي ودون الوطني
(د) تشخيص الحالة الراهنة للأهداف الإنمائية للألفية على المستوى دون الوطني والمقارنة بين هذه الحالات في بلدان منتقاة	(د) إنجاز خمس دراسات لحالات إفرادية خاصة ببلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الأنشطة الرئيسية

١١٠ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) وضع دليل منهجي لقياس الأهداف الإنمائية للألفية وتقديرها وتقييمها وإدراجها في الميزانية على المستويين المحلي ودون الوطني؛

(ب) تنظيم حلقة عمل في ١٠ بلدان من المنطقة لنشر الدليل ولمناقشته؛

(ج) إنتاج منهاج عمل حسابي باستخدام صفحة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على شبكة الإنترنت من أجل نشر التجارب المكتسبة من قياس الأهداف الإنمائية للألفية على المستويين المحلي ودون الوطني؛

(د) تنظيم شبكة إلكترونية للتجارب الناجحة مع إدراج الأهداف الإنمائية للألفية في الخطط الإنمائية لهذه البلدان على المستويين المحلي ودون الوطني باستخدام منهاج العمل للتعلم الإلكتروني المجاني مفتوح المصدر الخاص بمعهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي (http://moodle.eclac.cl) للتدريب والمناقشة والنشر ولتكوين مجتمعات تعلم إلكترونية؛

(هـ) تنظيم بعثات تعاون أفقي من أجل تشاطر الممارسات الحميدة؛

(و) إعداد وتنظيم أربع دورات للتعلم الإلكتروني(دورتان في العام) في مجال تناول الدليل المنهجي وتطبيقه من أجل قياس وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية وإدراجها في الميزانية على المستويين المحلي ودون الوطني (٤٠٠ فني مدرب)؛

(ز) إدماج موضوع تطبيق الدليل المنهجي من أجل قياس وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية وإدراجها في الميزانية على المستويين المحلي ودون الوطني في أربع دورات دولية متعلقة بالتنمية المحلية منظمة في إطار اللجنة التقنية لمعهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي (١٢٠ فنيا مدربا)؛

(ح) تطبيق الدليل المنهجي على دراسة أجريت لخمسة بلدان بالتعاون الوثيق مع المكاتب دون الإقليمية والوطنية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ضاد - تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٥٢٨ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١١١ - يسلم منذ عهد طويل بالحاجة إلى بناء وتعزيز القدرات المؤسسية لوضع إحصاءات اجتماعية واقتصادية موثوقة في منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية، وتسعى المكاتب الإحصائية الوطنية لإيجاد حلول لسد هذه الفجوة الكبرى وبوجه خاص في مجال الإحصاءات الاجتماعية. واستجابة لذلك، تعكف اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تقديم دعم فعال إلى بلدان المنطقة لتصميم نظم خاصة بها في مجالات الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية. وإضافة إلى ذلك، قامت الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، بالاقتران مع أمانة الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة بوضع مشروع دون إقليمي وتنفيذه خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٢ للبدء بعملية تحسين وضع إحصاءات اجتماعية في المنطقة دون الإقليمية. وأصبح هذا المشروع فيما بعد البرنامج المتعلق بالإحصاءات الاجتماعية والجنسانية للجماعة الكاريبية واستهل في عام ٢٠٠٢ بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. بيد أن دول المنطقة لا تزال تواجه صعوبات من جراء الطلبات المتزايدة الناشئة عن الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الالتزامات العالمية. ومع أنه لا يزال يلزم الكثير مما ينبغي عمله لمواصلة تطوير القدرات في دول مختلفة في المنطقة دون الإقليمية وأياً كان النهج المتبع، فإن من الأهمية بمكان أن تشارك الوكالات المختلفة وتتعاون من أجل زيادة الفوائد الناجمة عن موارد آخذة في التناقص.

١١٢ - ولئن كانت الأهداف الإنمائية للألفية غاية تدرك، فيلزم أن يوجه اهتمام كبير إلى الاستفادة الكاملة من الأنشطة الجارية التي تضطلع بها هيئات إقليمية أخرى وإلى تلافي الازدواجية فيها. وسيقتضي ذلك تعزيز القدرة المحلية لضمان الصياغة والرصد بصورة أفضل من أجل مراعاة الطرائق الجديدة للتنمية. ونتيجة لذلك سيسعى المشروع لتحقيق مستوى أعلى من العمل الإحصائي المنسق في المنطقة في المسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

١١٣ - وسيعمل هذا المشروع على تعزيز المبادرات الخاصة بالمشاريع المنفذة في الماضي والحاضر الموجهة نحو توسيع نطاق الإحصاءات وغيرها من المؤشرات وتحسينها عن طريق تحسين الاستفادة من التجارب والوثائق المتراكمة ومن خلال المساعدة التقنية ومن الاستناد إلى التجارب والدروس المستفادة من مشاريع سابقة ممولة من حساب التنمية، من قبيل ما يلي: (أ) تعزيز القدرات في مجال جمع الإحصاءات والمؤشرات لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة في منطقة الجماعة الكاريبية (الشعبة الإحصائية لإدارة الشؤون الاقتصادية

والاجتماعية)؛ (ب) وتعزيز الربط الشبكي بين المؤسسات والخبراء للتعجيل بإعداد إحصاءات اجتماعية وبيئية في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)؛ (ج) وتعزيز قدرة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا).

١١٤ - وإضافة إلى ذلك سيدعم، المشروع المبادرة الممولة من جهات مانحة متعددة، (دعم تقييم الفقر والحد منه في منطقة البحر الكاريبي)، ويتيح التآزر معها، وهو مشروع يرمي إلى تعزيز تصنيف البيانات الاجتماعية فيما يتعلق بتقييم الفقر ورصده وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة البحر الكاريبي. وعلاوة على ذلك، سيتناول المشروع مشاكل مثل الافتقار إلى البيانات أو البيانات الفوقية التي برزت في إطار الجهود الإقليمية المبذولة في الماضي الرامية إلى تدعيم القدرات لوضع مؤشرات إحصائية.

١١٥ - والمشروع، الذي ستقوم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتنفيذه على مدى سنتين، عن طريق مقرها دون الإقليمي المعني بمنطقة البحر الكاريبي وشعبة الإحصاءات والإسقاطات الاقتصادية التابعة لها في سانتياغو، والشُعبة الإحصائية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والجماعة الكاريبية، سيفيد المكاتب والوكالات الإحصائية الوطنية من ١٥ بلدا في منطقة البحر الكاريبي.

هدف المنظمة: تعزيز القدرات التقنية للمكاتب الإحصائية التابعة لحكومات منطقة البحر الكاريبي من خلال بناء شبكات المؤسسات والخبراء، بغية تحسين المؤشرات الاجتماعية والبيئية من أجل قياس الفقر، والترابط الاجتماعي، والاستدامة البيئية، بهدف دفع تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية إلى الأمام.

العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنيتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وبالأهداف الإنمائية للألفية: البرامج الفرعية ٤ (التنمية الاجتماعية والإنصاف)، و ٦ (السكان والتنمية)، و ٧ (تخطيط الإدارة العامة)، و ١٠ (الإحصاءات والإسقاطات الاقتصادية)؛ للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والبرنامج الفرعي ٧ (الإحصاءات) لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ وجميع الأهداف الإنمائية للألفية.

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة العامة المؤقتة	٢٤,٠
الاستشاريون	١٢٠,٠
السفر	٦٨,٠
الخدمات التعاقدية	٨٥,٥
مصروفات التشغيل	٧,٠
حلقات العمل	٢٢٣,٥
المجموع	**٥٢٨,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) استمرار تعزيز قدرات بلدان البحر الكاريبي من أجل وضع بروتوكولات مشركة لجمع البيانات والتعريفات والتصنيفات المتعلقة بجمع ونشر مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية	(أ) عدد البلدان التي تملك بروتوكولات مطبقة وتعمل على إعداد مؤشرات ذات خصائص قطرية للأهداف الإنمائية للألفية
(ب) تعزيز القدرة التقنية للمؤسسات الحكومية بغية إنتاج وتحليل مجموعة بيانات متسقة من أجل استخدامها في صياغة وتنفيذ السياسات العامة التي تؤدي إلى استيفاء الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك تحقيق أتساق مجموعات بيانات الدراسة الاستقصائية الجديدة عن الأسرة المعيشية في منطقة البحر الكاريبي	(ب) '١' النسبة المئوية للأهداف التي يمكن تتبعها بصورة مناسبة في كل بلد من خلال البيانات المنتجة محلياً '٢' ازدياد عدد الموظفين الفنيين العاملين في المنظمات غير الحكومية والمدربين على إنتاج واستخدام مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في منهجية الدراسة الاستقصائية عن الأسرة المعيشية بانتهاء المشروع
(ج) ازدياد القدرات التي تملكها المنظمات غير الحكومية في البلدان المشاركة من أجل إعداد تقارير قطرية وطنية قابلة للمقارنة في عدد من البلدان	(ج) '١' عدد المؤسسات الحكومية التي تكون قد وضعت سياسات لجمع وتحليل بيانات تنمية الموارد البشرية وبرامج خفض الفقر والمسائل البيئية المستدامة، كخفض مخاطر الكوارث، بانتهاء المشروع '٢' عدد الدول الأعضاء التي تكون قد أكملت إعداد تقاريرها القطرية الوطنية القابلة للمقارنة بانتهاء المشروع
(د) تأسيس قاعدة بيانات تيسر إنتاج مؤشرات على المستوى دون الإقليمي، من أجل قياس التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمحافظة على الأنماط الإنمائية الراهنة	(د) ازدياد عدد المؤسسات الحكومية التي تؤسس قواعد بيانات وتحسِّن إمكانية حصول المستخدمين على مجموعات البيانات المتعلقة بالأسرة المعيشية عبر الإنترنت.

الأنشطة الرئيسية

١١٦ - ستشمل الأنشطة الرئيسية لهذا المشروع ما يلي:

(أ) تنفيذ عمليات جمع البيانات وتحليلها وتحقيق اتساقها. يشمل هذا العنصر زيارات قطرية بغية مساعدة المنظمات غير الحكومية على جمع البيانات المتحصل عليها من الدراسات الاستقصائية عن الأسرة

المعيشية، فضلاً عن تحليل وتحقيق اتساق/منهجة مجموعة البيانات المتعلقة بالأسرة المعيشية داخل المنظمة؛

(ب) عقد ثلاثة اجتماعات لفريق الخبراء. سيعمل المشروع على تيسير عقد ثلاثة اجتماعات للخبراء، مدة كل منها يومان، لإجراء المناقشات وسبك توافق في الآراء بشأن تحقيق اتساق/منهجة البيانات، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة البحر الكاريبي؛

(ج) تنظيم أربع حلقات عمل تدريبية إقليمية حول جمع ومعالجة وتحليل المعلومات. سيتاح التدريب لممثلين للمنظمات غير الحكومية ووزارات الشؤون الإنمائية، من الذين يضطلعون بمسؤولية إدارة وجمع البيانات الإحصائية لأغراض صنع السياسات؛

(د) تنظيم ست حلقات تدريبية وطنية. سيساعد هذا العنصر المنظمات غير الحكومية على إيجاد أساليب لنشر البيانات التفسيرية من خلال مصارف البيانات الإحصائية التي تحتوي على مجموعة بيانات ممنهجة/متسقة متحصل عليها من قاعدة البيانات الإحصائية الاجتماعية الكاريبية وقاعدة بيانات التجارة الكاريبية المحفوظة لدى مكتب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بورت أو سبين، ومن مصرف البيانات المتعلقة بالدراسة الاستقصائية للأسرة المعيشية التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وسيجري تحسين إمكانية الحصول على البيانات على المستوى الجزئي من خلال الإنترنت.

(هـ) نشر وتوزيع تحليلات مجموعات البيانات القابلة للمقارنة، فضلا عن نشر وتوزيع قاموس للبيانات الفوقية الضرورية للمحافظة على قواعد البيانات الإحصائية من أجل استخدامها بواسطة المنظمات غير الحكومية والوكالات؛ وإعداد تقرير على المستوى دون الإقليمي عن حالة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة البحر الكاريبي؛

(و) تقديم المساعدة التقنية للمكاتب والوكالات الإحصائية الوطنية، في مجال تحقيق اتساق قواعد بياناتها، كي تصبح متوافقة مع قواعد البيانات القائمة التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ألف ألف – التنمية البشرية التشاركية في البلدان الخارجة من فترة صراعات

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (٥٠٦ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١١٧ – مرت بالعراقيين والفلسطينيين واللبنانيين واليمنيين خلال السنوات الأخيرة، حروب مدمرة، وانتفاضات وصراعات داخلية، وإرهاب وجزاءات مقعدة. وتعرضت الهياكل الأساسية الحيوية لهذه البلدان لعمليات

تدمير جزئي، وانتشر فيها سوء التغذية والفقر المدقع، وتدهورت فيها الظروف الاجتماعية، وواجهت حكوماتها وسلطاتها صعوبات في استيفاء الاحتياجات الأساسية جداً لشعوبها، فيما يتعلق بالرعاية الصحية والتعليم وإتاحة فرص العمل.

١١٨ - وسيسعى المشروع إلى فهم نطاق وبارامترات وعمليات مشاركة السكان الفاعلة في صنع السياسات العامة، في البلدان المتضررة من الصراعات. وسيجمع الأدلة على كيفية تمكين مؤسسات المجتمع المدني على أفضل وجه من أجل استرداد دورها المشروع في صنع السياسات العامة، وتحديد قنوات السياسات والبرامج التي من شأنها أن تخدم هذا الغرض المحدد بالصورة المثلى، وتحديد آليات الرصد والضوابط والموازين التي يمكن تأسيسها بغية كفالة إتاحة الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للجميع وتمكينهم من الحصول عليها، وبخاصة الفئات الأشد ضعفا والذين ازداد تهميشهم جراء الصراعات. وليس مفهوم التنمية التشاركية بجديد على المنطقة، ولا ممارسة الحوار الاجتماعي والمشاركة العامة على الصعيد المحلي. بيد أن الحكومات التي تعاني من الصراعات أو الخارجة منها لم تفعل سوى القليل فيما يتعلق بتنظيم عمليات استشارية عامة موسعة، بغية تحديد الأولويات الإنمائية. وستضفي المعارف التي ستجمع في إطار هذا المشروع قيمة مضافة كبيرة على فهمنا وقدرتنا على تخفيف آثار الصراعات في مجال صنع السياسات العامة.

١١٩ - وسيضع المشروع استراتيجيات ابتكاريه ويخطت نُهجا تشاركية مناسبة للبلدان ذات الصلة. وسيعزز تشاطر المعارف من خلال نطاق من الأنشطة، تشمل تدريب المدربين، وعقد حلقات دراسية، وتوثيق الدروس المستفادة، وإجراء مناقشات بالوسائل الإلكترونية، حسب الإمكانية. وسيعزز عقد حلقة دراسية رفيعة المستوى، حول أفضل الممارسات والدروس المستفادة من الأشياء الشبيهة في مناطق أخرى، تبادل الخبرات فيما بين الأقاليم. وستضطلع بتنفيذ المشروع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
هدف المنظمة: تعزيز قدرات الكيانات الحكومية وشراكة المجتمع المدني في البلدان التي مزقتها الحرب من أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، في مجالات إجراء حوار بشأن السياسات الاجتماعية، ودعم صياغة السياسات الاجتماعية وتنفيذها ورصدها والمساهمة في ذلك.	المساعدة العامة المؤقتة	٥٠,٠
	الاستشاريون	١٢٧,٠
العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وبالأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٢ (السياسات الاجتماعية المتكاملة)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، والهدفان ١ و ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية.	أفرقة الخبراء	٣٠,٠
	السفر	٣٦,٠
	مصروفات التشغيل	١٥,٠
	الجولات الدراسية	٤٨,٠
	حلقات العمل	٢٠٠,٠
	المجموع	**٥٠٦,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزز قدرة الكيانات ذات الصلة في الدول الأعضاء من أجل إعداد وتنفيذ مشاريع إنمائية، استنادا إلى النهج الاجتماعي التشاركي، بغية زيادة فرص العمالة والحد بذلك من الفقر	(أ) '١' التغذية العكسية بمعلومات إيجابية وتوافقية من المشاركين في اجتماعات فريق الخبراء المتعلق بالمبادئ التوجيهية الإقليمية للتنمية التشاركية الاجتماعية.
	'٢' تمكن مؤسسات المجتمع المدني المشاركة وتعزز قدراتها على صياغة ورصد السياسات العامة؛ وازدياد قدرتها على الربط الشبكي بين الحكومة والمجتمع المدني، في الحقل الاجتماعي، واكتسابها الصبغة المؤسسية.
(ب) تعزز القدرات التقنية والمؤسسية في البلدان الخارجة من فترة صراعات، بغية إعداد منهجيات تشاركية اجتماعية وتنفيذها	(ب) '١' عدد المستخدمين النهائيين من دورات برامج التدريب وحلقات العمل الإقليمية، الذين يعربون عن أن معارفهم ومهاراتهم الإدارية قد تعززت من خلال التدريب في مجال المنهجيات التشاركية الاجتماعية
	'٢' ازدياد عدد المستفيدين الوطنيين الذين يستطيعون استخدام المؤشرات الاجتماعية الأساسية ذات الجودة النوعية المحسنة لإجراء البحوث وعمل التحليلات التي تستهدف السياسات

الأنشطة الرئيسية

١٢٠ - ستشمل الأنشطة الرئيسية لهذا المشروع ما يلي:

(أ) إقامة شراكات مع اللجان الإقليمية الأخرى ووكالات الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الوطنية، وبخاصة المؤسسات الحكومية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني. والعمل، بالاشتراك مع الجهات المذكورة، على إجراء دراسة استقصائية شاملة للمؤسسات العامة/مؤسسات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة، من المشاركين في عملية التنمية الاجتماعية في البلدان الأعضاء الأربعة المختارة؛

(ب) تنظيم اجتماع فريق خبراء لاستعراض المبادئ التوجيهية الإقليمية وإعدادها في صورتها النهائية، من أجل الباحثين الذين يجرون تقييمات الضرورات التشاركية، علاوة على الكتيبات الإرشادية التدريبية الخاصة بالممارسين التابعين للمشاريع الإنمائية التشاركية المحلية. ونشر المبادئ التوجيهية ومواد التدريب على البلدان الأعضاء المختارة؛

(ج) تنظيم ست منتديات إلكترونية، يتولى تيسيرها خبراء دوليون، حول موضوعات تتصل بالتنمية البشرية التشاركية. وتكون مدة كل منتدى منها ٢-٣ أسابيع، وتستضيفها شبكة التنمية الاجتماعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛

(د) إنتاج تقرير موحد يعكس التوصيات الرئيسية والأدوات الجديدة التي يتم تحديدها وتجري مناقشتها خلال منتديات المناقشة الإلكترونية، وتوزيعه على نطاق واسع؛

(هـ) تنظيم أربع حلقات عمل على المستوى دون الإقليمي لتدريب المدربين على تصميم وإدارة وتقييم البرامج التدريبية/حلقات العمل في مجال التنمية التشاركية الاجتماعية؛

(و) تنظيم حلقة عمل إقليمية واحدة حول نهج البحوث التشاركي الذي يؤدي إلى بناء قدرات الباحثين المشاركين في عملية التنمية، بغية إجراء البحوث الإنمائية التشاركية وتقييم الاحتياجات، بمشاركة المجتمعات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني؛

(ز) عقد حلقة دراسية مدتها ثلاثة أيام حول تشاطر المعارف والربط الشبكي فيما بين الأقاليم، في مجال النهج الإنمائي التشاركي، يشارك فيها ٣٠ خبيرا/ممارسا إنمائيا من آسيا وأفريقيا وأوروبا، علاوة على مجموعة منتقاة من المستخدمين النهائيين (المؤسسات الحكومية، والأوساط الأكاديمية، والباحثون، ومنظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية، والناشطون). وستوثق نتائج اجتماع فريق الخبراء في تقرير إنمائي عام يقيم الحلول/التوصيات وقابليتها للتطبيق في المنطقة المعنية.

التذييل ١

قائمة بالمشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

اسم المشروع	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)
ألف - تعزيز القدرات الوطنية من أجل معالجة مسألة الهجرة الدولية: زيادة فوائد التنمية إلى الحد الأقصى وتقليل آثارها السلبية إلى الحد الأدنى (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة)	١ ١٩٣ ٠٠٠
باء - تعزيز قدرة البلدان النامية على تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالمنتجات الزراعية التجارية، بغية تحسين قدراتها التنافسية في المجال التجاري (اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد))	٧٠٣ ٠٠٠
جيم - تعزيز قدرات القضاء على العنف ضد المرأة من خلال الربط الشبكي لمعارف المجتمعات المحلية (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وبالتعاون مع إدارة الشؤون الاجتماعية بالأمم المتحدة	٧٣٦ ٠٠٠
دال - تعزيز القدرة التنافسية التجارية لأقل البلدان نموا، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وبلدان المرور العابر، من خلال مرافق النافذة الواحدة (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبالتعاون مع الأونكتاد)	٧٦٣ ٠٠٠

	اسم المشروع	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)
هاء -	تنمية الهياكل الأساسية الحضرية في آسيا وأمريكا اللاتينية بصورة تتسم بالكفاءة البيئية والاستدامة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبالتعاون مع موئل الأمم المتحدة)	٧٥٣ ٠٠٠
واو -	بناء شبكات معارف إحصائية أفريقية دعما للقدم تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	٨٩٦ ٠٠٠
زاي -	بناء القدرات المتعلقة باستراتيجيات التخرج لأقل البلدان نموا في آسيا وأفريقيا (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، بالتعاون مع الأونكتاد واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا	٦١٥ ٠٠٠
حاء -	تعزيز القدرة الإحصائية دعما للتقدم تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)	٦٨٣ ٩٠٠
طاء -	تعزيز القدرات الوطنية من أجل إدماج مبادئ التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان الخارجة من فترة صراع (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة)	٥٤٦ ٠٠٠
ياء -	تعزيز القدرات الوطنية من أجل التنفيذ الفعال للتقدم تجاه جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية وتقييم ذلك التقدم (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	٧٢٣ ٠٠٠
كاف -	بناء القدرات المؤسسية والشبكات من أجل العمل مع الشباب على تحقيق التنمية في أفريقيا (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	٥٩٠ ٠٠٠

اسم المشروع	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)
لام – تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على المنافسة في قطاع السياحة بست بلدان نامية في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الأونكتاد، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	٤٨٩ ٠٠٠
ميم – تقديم الدعم لعمليات صنع القرار وصياغة السياسات فيما يتعلق بالاستثمار المباشر الأجنبي في سياق الأهداف الإنمائية للألفية وتوافق آراء مونتيري (الأونكتاد، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	٤٠٢ ٠٠٠
نون – تشجيع وضع سياسات اقتصادية وتجارية دون إقليمية موجهة نحو النماء، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية في غرب آسيا وشمال أفريقيا (الأونكتاد بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	٥٣١ ٠٠٠
سين – تعزيز المشاركة الفعالة للبلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة الدولية (الأونكتاد)	٥٣٠ ٠٠٠
عين – بناء قدرات إنتاجية في البلدان النامية بغية تعزيز مشاركتها في سلاسل الإمداد العالمية (الأونكتاد)	٤٥٠ ٠٠٠
فاء – بناء القدرات الوطنية من أجل مؤشرات التنوع البيولوجي وإعداد التقارير في جنوب وشرق أفريقيا (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	٥٠٤ ٠٠٠
صاد – تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية من أجل تعميم الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف في الاستراتيجيات الوطنية لخفض الفقر (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)	٦٦١ ٠٠٠
قاف – إنشاء شبكة عالمية للطاقة للمستوطنات الحضرية: تعزيز إمكانية الحصول على الطاقة بالنسبة لفقراء المناطق الحضرية على نطاق العالم (موئل الأمم المتحدة)	٤٤٥ ٠٠٠

	اسم المشروع	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)
راء –	بناء القدرات من أجل إضفاء السمة المحلية على الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المناطق الحضرية والبلديات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)	٣٨١ ٠٠٠
شين –	تعزيز القدرات الوطنية في مجال العدالة الجنائية بغية قطع الطرق الرئيسية للاتجار بالبشر في مصر وباكستان وقيرغيزستان (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)	٥٣١ ٠٠٠
تاء –	توفير مياه جيدة النوعية في منطقة وسط آسيا (اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)	٤٤٣ ٠٠٠
ثاء –	إقامة آليات تمويل ابتكارية لمشاريع الطاقة الجديدة والطاقة المتجددة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	٦٢٣ ٠٠٠
خاء –	بناء القدرات دعما للإصلاحات في مجال السياسات المتعلقة بالأرض في البلدان الأفريقية من أجل تحقيق التنمية المستدامة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	٦٠٠ ٠٠٠
ذال –	تعزيز قدرات الحكومات المحلية في أمريكا اللاتينية من أجل معالجة المسائل الحرجة الناجمة عن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)	٦٥٥ ٠٠٠
ضاد –	تعزيز قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية في الدول الجزرية الصغيرة النامية بمنطقة البحر الكاريبي من أجل استيفاء الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	٥٢٨ ٠٠٠
ألف ألف –	تحقيق التنمية البشرية التشاركية في البلدان الخارجة من فترة صراع (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)	٥٠٦ ٠٠٠

التذييل ٢

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة لهيئات الرقابة

وصف موجز للتوصية	الإجراء المتخذ لتنفيذ التوصية
ألف – اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	
(A/60/7)	
تشير اللجنة الاستشارية إلى ضرورة تسريع وتيرة تنفيذ مشاريع حساب التنمية. وفي هذا الصدد، أُبلغت اللجنة بأن فترات التنفيذ المطولة وعمليات التأخير، وبخاصة فيما يتعلق بالشريحتين الأوليين لحساب التنمية، قد تحسنت بسبب وجود فهم أفضل للأهداف وخبرة أكثر في مجال تنفيذ المشاريع. وتوصي اللجنة بإعارة الاهتمام لضرورة تنفيذ المشاريع في غضون اثنتين من فترات السنتين، بما يتسق مع ما قررته الجمعية العامة (الفقرة ثالث عشر – ٦).	لا ينقطع تركيز مدير البرنامج على سرعة تنفيذ المشاريع، من خلال إدراج خطط تفصيلية للتنفيذ في وثائق المشروع وطلب تقديم خطط عمل تفصيلية في التقارير المرحلية السنوية. ويتوقع اكتمال المشاريع على مستوى الشريحة الرابعة بنهاية العام.
كما ذُكر في الفقرة تاء – ٨٤ أعلاه، قدّم الأمين العام تقريرا بعنوان ”استعراض البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية“ (A/59/397)، استجابة للطلب الوارد في الفقرتين ٤٨ و ٥٨ من قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٧٠. وأدرجت تعليقات اللجنة الاستشارية عن البرنامج العادي للتعاون التقني في الفقرات تاء – ٨٤ إلى تاء – ٩١ أعلاه. وتشير اللجنة إلى أن تقرير الأمين العام يقدم تحليلا لأوجه الشبه ومجالات الاختلاف بين البرنامجين، بما في ذلك سندات التشريع وطرائق التشغيل. وحددت طرائق التشغيل لحساب التنمية في الفقرات ٥٩ إلى ٧٠، وشرحت أهميته في الفقرتين ٧٢ و ٧٣ من التقرير. وفي الجزء السابع من التقرير، يقدم الأمين العام مقترحات بشأن الموافقة على بيان لهدف حساب التنمية (الفقرة ١٠٧)	أدرج الهدف، في صورته التي عُرض بها في الوثيقة A/59/397، باعتباره جزءا من الاستعراض العام للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/60/6 (الباب ٣٤)) وصدقت عليه الجمعية العامة في قرارها ذي الصلة بالميزانية

وصف موجز للتوصية	الإجراء المتخذ لتنفيذ التوصية
ومن أجل إعادة النظر في مستوى تمويله، الذي حُدد في عام ١٩٩٧ (الفقرتان ١٠٨ و ١٠٩)؛ وفي الجزء الثامن، يُقترح جمع البابين ٢٣ و ٣٥ في باب واحد بالميزانية (الفقرة ١١٢). وقد ترغب الجمعية العامة في اتخاذ قرار بشأن السياسات فيما يتصل بالاقتراحين الأول والثاني (الفقرة ثالث عشر - ١١).	
وفيما يتصل بالاقتراح الثالث، تُذكِّر اللجنة الاستشارية بأنها أوصت، في الفقرة ثالث عشر - ١١ من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، بالجمع بين حساب التنمية والبرنامج العادي لأبواب التعاون التقني في الميزانية، في باب واحد من جزءين منفصلين، ليس من أجل تيسير إعداد التقارير البرنامجية فحسب، بل وللمساعدة على فحص حساب التنمية ودور الخدمات الاستشارية. وتلاحظ اللجنة أن تقرير الأمين العام يبين، بجانب مسألة أن عرض الميزانية بهذا الشكل قد يُسفر عن شيء من التبسيط في الهيكلية الكلية للأمم المتحدة، إمكانية ''تحقيق بعض الوفورات من حيث مدة عملية تنظيم شؤون الحسابين ولربما إجراء مناقشة أكثر استنارة'' إذا تم النظر في البرنامجين في وقت واحد (الوثيقة A/59/397، الفقرة ١١٢). وعليه توصي اللجنة مجددا بأن يتم الجمع بين البابين في باب واحد من جزءين (الفقرة ثالث عشر - ١٢).	نوقش المقترح أثناء استعراض سند التكليف، لكن لم يتخذ قرار نهائي بشأنه.

وصف موجز للتوصية	الإجراء المتخذ لتنفيذ التوصية
باء – تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/61/5 (المجلد الأول))	
وافقت الإدارة على توصية مجلس المراجعين بأن تكفل الإدارة مراعاة مديري البرامج للآجال المحددة لتقديم التقارير المرحلية السنوية لحساب التنمية، حتى تتحقق فوائد التقارير الجيدة التوقيت، وأن تراعي، عند صياغة وتنقيح وثائق المشاريع، الدروس المستفادة من تنفيذ المشاريع السابقة، انسجاما مع المبادئ التوجيهية الموضوعة لمشاريع لحساب التنمية (الفقرة ٣٨٨).	يلح مدير البرنامج على التزام الكيانات القائمة بالتنفيذ بالآجال الزمنية المحددة لتقديم التقارير المرحلية. وتم في الوقت المحدد تقديم ٤٣ تقريرا مرحليا من بين تقارير ٤٧ مشروعا، تحت الشريحتين الرابعة والخامسة، وتوجد التقارير الأربعة واجبة التقديم قيد الإعداد في صورتها النهائية. وتشمل وثائق المشاريع في الشريحتين الخامسة والسادسة معلومات عن الدروس المستفادة من تنفيذ المشاريع السابقة.